●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي ●رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

أصوات NEWS

● العدد: 127 ● من 16 إلى 30 يونيو 2025

الجزائر في مرمى الاتهام الدولي: دولة تُموّل الفوضى وتغسل أموال الإرهاب

الجزائر تنهار دبلوماسيًا وروسيا تقترب من الحسم

بعد بريطانيا، مغربية الصحراء تفرض نفسها كحقيقة جيوسياسية عالمية

في قلب التحولات الجيوسياسية العميقة التي تعيد رسم معالم النظام الدولي، لم تعد قضية الصحراء المغربية مجرد نزاع إقليمي مفتعل كما أرادت الجزائر تصويره لسنوات، بل تحوّلت إلى مقياس دقيق لموازين القوى الجديدة وموقع المغرب كفاعل محوري في إفريقيا والعالم.

الصحراء المغربية: اعترافات الكبار، قيادة ملكية ملهمة، وعزلة الجنرالات

لم يكن الاعتراف البريطاني بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية مجرد خبر عابر في وكالة أو بيان بروتوكولي يُضاف إلى أرشيف الخارجية، بل هو لحظة دبلوماسية فاصلة تحمل في طياتها دلالات سياسية وجيوستراتيجية عميقة. المملكة المتحدة، بثقلها التاريخي في شمال إفريقيا، ودورها في رسم ملامح التوازنات في منطقة المغرب الكبير منذ عهد الاستعمار، تدرك تمامًا وزن الخطوة التي أقدمت عليها. وهذا الاعتراف لم يأت فجأة، بل ثمرة مسار طويل من التنسيق والتفاهم السياسي والاقتصادي مع الرباط، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، الذي حوّل ملف الصحراء من نزاع إقليمي إلى قضية محسومة تعكس وحدة وطنية لا تقبل المساومة.

بريطانيا، الدولة التي ما تزال تعتبر مرجعًا في فهم خرائط النفوذ والمصالح العالمية، لا تتخذ مواقفها على أساس المجاملات أو الضغوط المؤقتة. حين تقرّ لندن بسيادة المغرب على صحرائه، فهي تُقرّ واقعًا راسخًا على الأرض، وتقرأ بعمق موقع المغرب الاستراتيجي، ودوره المتنامي في حفظ الأمن والاستقرار في الساحل، ومحاربة الإرهاب، وتنظيم الهجرة، والانفتاح على إفريقيا. إنها رسالة إلى العالم: المغرب شريك استراتيجي ذو مصداقية، والصحراء جزء لا يتجزأ من ترابه.

بريطانيا، الدولة التي ما تزال تعتبر مرجعًا في فهم خرائط النفوذ والمصالح العالمية، لا تتخذ مواقفها على أساس المجاملات أو الضغوط المؤقتة. حين تقر لندن بسيادة المغرب على صحرائه، فهي تقر واقعًا راسخًا على الأرض، وتقرأ بعمق موقع المغرب الاستراتيجي، ودوره المتنامي في حفظ الأمن والاستقرار في الساحل، ومحاربة الإرهاب، وتنظيم الهجرة، والانفتاح على إفريقيا

قيادة جلالة الملك محمد السادس... فن تحويل الإجماع الوطني إلى نصر دولي

منذ توليه العرش، لم يفصل جلالة الملك محمد السادس قضية الصحراء عن جوهر المشروع الوطني المغربي. لم تكن القضية ملفًا عاديًا في وزارة الخارجية، بل أصبحت عنوانًا جامعًا لكل السياسات العمومية والدبلوماسية. فالمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي طرحها الملك في 2007، لم تكن تنازلًا بقدر ما كانت تحوّلًا استراتيجيًا وضع الجميع أمام حقيقة واحدة: المغرب لا يفاوض على سيادته، لكنه منفتح على الحلول الواقعية تحت سيادته.

الملك محمد السادس أدرك، بحكمة القائد وبُعد نظر رجل الدولة، أن الشرعية الدولية لا تكفي ما لم تُعزز بشرعية الإنجاز على الأرض، وبالاعترافات الثنائية، والتحالفات الصلبة، والدبلوماسية الهادئة ولكن الحاسمة. تحت قيادته، لم تعد الرباط تتلقى المواقف، بل تفرض إيقاعها وتضع الشروط. أصبحت الصحراء النظارة التي يرى بها المغرب العالم، ومعيار الصداقات الحقيقية. هذا التصور أصبح اليوم المعيار الجديد الذي تتبناه حتى القوى الكبرى.

بفضل هذه القيادة، لم تعد القضية حبيسة أروقة الأمم المتحدة فقط، بل خرجت إلى الواقع الدبلوماسي والاقتصادي، فتفتحت القنصليات في العيون والداخلة، وتدفقت الاستثمارات، وتطورت البنى التحتية. وبات واضحًا أن المشروع التنموي في الصحراء المغربية هو أفضل رد على خطابات الانفصال والتشكيك.

اعترافات الكبار... والجنرالات في حالة إنكار مزمن

من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بريطانيا، مرورًا بألمانيا وإسبانيا، تتوالى الاعترافات والمواقف المؤيدة لمغربية الصحراء. هذا التراكم لم يأت صدفة، بل هو نتيجة تحول عميق في إدراك العالم لطبيعة النزاع، وعدالة الموقف المغربي، وعبثية الطرح الانفصالي الذي لا يملك لا مقومات الدولة، ولا شرعية التمثيل، ولا حتى القدرة على تقديم مشروع واقعي لمستقبل المنطقة.

في المقابل، لا تزال الجزائر، وبالضبط جنرالات المؤسسة العسكرية، يتمسكون بخطاب خشبي ينتمي إلى سبعينيات القرن الماضي. يموّلون جبهة انفصالية، يسخّرون موارد البلاد في شراء الذمم والتأثير على منظمات مهترئة، ويحاولون تغليف عدائهم للمغرب بقشرة من "الدفاع عن حق الشعوب". لكن الحقيقة واضحة: الجنرالات لم يكونوا يومًا مدافعين عن حقوق الشعوب، بل هم أعداء إرادة الشعب الجزائري أولًا، قبل أن يكونوا خصومًا لوحدة المغرب الترابية.

مواقف الجزائر تبدو اليوم منبتّة عن الواقع، تثير السخرية في المحافل الدولية، وتُقابل بالبرود من أغلب العواصم، حتى تلك التي كانت تقليديًا أقرب إلى طرحها. لقد فقدت الجزائر مصداقيتها، بل أصبحت عبئًا على المنطقة وعلى الاتحاد الإفريقي نفسه، بعدما تبين أن مشروعها مجرد أداة لابتزاز المغرب، وليس دفاعًا عن أي مبدأ.

هل تُفاجئنا موسكو؟

في ضوء هذه التحولات، يبرز سؤال جوهري: هل تقترب روسيا من الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه؟ المؤشرات كثيرة. ففي تحول غير مسبوق، وصفت وكالة "سبوتنيك" الروسية التابعة للدولة، جبهة البوليساريو بـ"الجبهة الانفصالية"، وهو توصيف يحمل دلالة سياسية، خاصة في السياق الروسي المعروف بانضباط رسائله الإعلامية الرسمية.

موسكو، التي تتحرك وفق منطق البراغماتية والفرص، بدأت تدرك أن المغرب شريك محوري في منطقة شمال إفريقيا، وأن رهانها على الجزائر لم يثمر سوى التوترات، والشلل الإقليمي، والانغلاق. المغرب، بعلاقاته الواسعة، واستقراره الداخلي، وموقعه الاستراتيجي، يُمثل لروسيا مدخلًا طبيعيًا نحو القارة الإفريقية بدون عبء الأزمات.

من هنا، فإن الاعتراف الروسي قد لا يكون بعيدًا، خاصة في ظل المتغيرات الدولية، وتراجع الدور الفرنسي، وتنامي الحاجة إلى شركاء موثوقين في الجنوب المتوسطي. اعتراف روسيا سيكون بمثابة الضربة القاضية لطرح البوليساريو، وإنهاء أية أوهام جزائرية بإحياء نزاع أصبح مدفونًا على مستوى الميدان والسياسة الدولية.

الصحراء المغربية... منطلق التنمية ومركز إفريقيا الجديد

لا يمكن اليوم الحديث عن الصحراء المغربية فقط من منظور سياسي. إنها مشروع استراتيجي للتنمية والربط بين الشمال والجنوب، وبين أوروبا وإفريقيا. الداخلة، بفضل رؤى جلالة الملك، أصبحت مؤهلة لتكون بوابة الأطلسي الإفريقي، ومركزًا للنقل البحري واللوجستيك، والسياحة المستدامة، والطاقة المتجددة.

الحكم الذاتي الذي تقترحه الرباط ليس مجرد تسوية للنزاع، بل إطار لمشروع حداثي شامل يُمكّن ساكنة الصحراء من تسيير شؤونهم بأنفسهم، ضمن وحدة السيادة المغربية، وفي ظل احترام التنوع المحلي. مشروع يعكس التقاء التقاليد الصحراوية مع دينامية الدولة الحديثة.

هذا المشروع هو ما تخشاه الجزائر. لا تخاف من "المغرب السياسي" فقط، بل من "المغرب الممكن"، الذي يُظهر أن الاستقرار والديمقراطية والتنمية ليست أحلامًا، بل واقعًا قابلًا للتنفيذ. ولهذا، يشن جنرالات الجزائر كل هذه الحروب الإعلامية والسيبرانية والديبلوماسية. لأنهم يعرفون أن نجاح المغرب في صحرائه هو فشل نهائي لمنظومة الريع العسكري التي تحكم الجزائر منذ الاستقلال.

من صحراء الوحدة إلى صحراء الانتصار

الاعتراف البريطاني ليس مجرد لبنة أخرى في بناء الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، بل هو إعلان

لا يمكن اليوم الحديث عن الصحراء المغربية فقط من منظور سياسي. إنها مشروع استراتيجي للتنمية والربط بين الشمال والجنوب، وبين أوروبا وإفريقيا. الداخلة، بفضل رؤى جلالة الملك، أصبحت مؤهلة لتكون بوابة الأطلسي الإفريقي، ومركزا للنقل البحري واللوجستيك، والسياحة المستدامة، والطاقة المتجددة

رسمي بأن الحل النهائي بدأ يتشكل: حل عنوانه "السيادة المغربية"، ومضمونه "الحكم الذاتي"، وضامنه "الملك محمد السادس". في المقابل، فإن الجنرالات في الجزائر، ومن خلفهم فلول البوليساريو، يعيشون لحظة إنكار لم تعد تقنع حتى مناصريهم في الماضي.

لقد انتهى زمن المناورات. العالم بدأ يرى الحقيقة، ويعترف بها. والمغرب ماضٍ بثبات نحو الحسم الكامل، مسنودًا بشرعية تاريخية، ومشروعية قانونية، ومشاريع تنموية تجعل من صحرائه منارة للمنطقة بأسرها.

ومتى ما قررت موسكو أن تنظر عبر نظارة الواقع، فلن تجد أمامها سوى طريق واحدة: الاعتراف بصحراء مغربية... ثابتة... ونهائية.

الموقف الروسي
من قضية الصحراء يدخل مرحلة النضج الاستراتيجي

في زمن التحولات الجيوسياسية الكبرى، لم تعد القضايا الترابية تُقاس فقط بحدود الخرائط، بل بما تُمثّله من ثقل استراتيجي في موازين القوى الدولية. الصحراء المغربية، التي شكّلت على مدى عقود امتداداً طبيعياً لسيادة المملكة ووحدة أراضيها، أضحت اليوم نقطة تقاطع لمصالح عالمية متشابكة، حيث لم يعد الحديث عنها مجرّد مسألة سيادة وطنية بالنسبة للمغرب، بل ورقة أساسية لفهم شكل العالم الجديد، وموقع إفريقيا فيه، والخيارات المتاحة أمام القوى الكبرى الباحثة عن تموقع ذكي وفعّال في القارة. إنها ليست مجرد منطقة جغرافية، بل منصة إقليمية تنبض بالحيوية الدبلوماسية، بالتنمية، وبالتحول الاستراتيجي الهادئ.

المغرب، من خلال مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، جعل من أقاليمه الجنوبية عنوانا لرؤية تنموية متكاملة، تتجاوز الطابع المحلي إلى العمق الإفريقي. المدن الصحراوية المغربية، من الداخلة إلى العيون، لم تعد مجرد مراكز حضرية على هامش الاهتمام الدولي، بل تحولت إلى عقد دبلوماسية جديدة، تضم عشرات القنصليات من دول إفريقية وعربية وآسيوية، في تأكيد عملي على أن مغربية الصحراء أصبحت حقيقة قائمة على الأرض، لا فقط في الخطاب.

ومع توالي مواقف داعمة لهذا التوجه من قوى كبرى مثل الولايات المتحدة، ألمانيا، إسبانيا، ..، تزداد الضغوط الموضوعية على الدول التي لا تزال تتخذ موقع المراقب الصامت أو الحياد التكتيكي. وفي طليعة هذه الدول: روسيا، التي تجد نفسها اليوم أمام لحظة حاسمة في علاقتها بالمغرب، وبالقارة الإفريقية ككل.

فموسكو، التي تعيد منذ سنوات رسم خريطة نفوذها خارج المجال الأوروبي، وتواجه حصارًا غربيًا غير مسبوق بسبب حرب أوكرانيا، تدرك أن إفريقيا تمثل بوابة مستقبلها الجيوسياسي. غير أن اختراق القارة السمراء لا يتم بالشعارات أو بالمواقف الرمادية، بل ببناء تحالفات حقيقية مع قوى محورية تمتلك رؤية ومشروعية. وهنا يبرز المغرب كمرشح أول لهذه الشراكة، بما له من استقرار، دينامية، وموقع استراتيجي لا يُضاهى.

الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه لم يعد إذن قرارًا دبلوماسيًا عاديا، بل خيارًا استراتيجيًا له ما يبرره في الواقع والتحولات الجارية. وهو ما يجعل سؤال: "هل تفعلها روسيا؟" يتجاوز دائرة التوقعات، ليصبح عنوانًا لسؤال أعمق: هل تختار موسكو مصالحها الحقيقية في إفريقيا، أم تستمر في تردّد يُفقدها فرصًا تاريخية ؟

في قلب التحولات الجيوسياسية العميقة التي تعيد رسم معالم النظام الدولي، لم تعد قضية الصحراء المغربية مجرد نزاع إقليمي مفتعل كما أرادت الجزائر تصويره لسنوات، بل تحوّلت إلى مقياس دقيق لموازين القوى الجديدة وموقع المغرب كفاعل محوري في إفريقيا والعالم.

أمام هذا الواقع المتغير، تُطرح بقوة مسألة الموقف الروسي: هل تفعلها موسكو وتلتحق بركب الاعترافات المتصاعدة بمغربية الصحراء؟ ومتى ستدرك أن مصالحها الحقيقية تمر عبر الرباط لا عبر خطاب الانفصال الذي فقد بريقه؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست رهينة التصريحات الإعلامية أو المجاملات الدبلوماسية، بل تستند إلى منطق استراتيجي عميق يضع المغرب في قلب شبكة المصالح الحيوية لروسيا في القارة الإفريقية. لقد تغيّرت قواعد اللعبة: المغرب لم يعد ذلك البلد الذي يُقارب من منظور إنساني أو تضامني فقط، بل بات فاعلاً دولياً يمتلك رؤية مستقبلية واضحة، وقدرة على التأثير، واستقراراً سياسياً يُغري كل الشركاء الكبار.

تحت قيادة الملك محمد السادس، تمكن المغرب من التموقع كقوة إفريقية صاعدة، لا من خلال الشعارات، بل عبر مشاريع واقعية في مجالات البنية التحتية، الفلاحة، الطاقة، التكوين، والمبادرة الاقتصادية الموجهة نحو العمق الإفريقي، وهو ما جعل من المدن الصحراوية مثل الداخلة والعيون فضاءات دبلوماسية واقتصادية تستقطب قنصليات وشركات أجنبية في اعتراف عملي بمغربية الصحراء. روسيا، الباحثة عن منفذ موثوق إلى إفريقيا بعد سنوات من العزلة الغربية المتزايدة بسبب الحرب في أوكرانيا، تجد نفسها اليوم أمام خيارين: إما استمرار المجاملة الحذرة لنظام جزائري مأزوم يعادي الإصلاح ويُراكم الفشل داخليا وخارجيا، أو تبني خيار استراتيجي واقعي يقوم على بناء تحالفات مع قوى صاعدة وقادرة على ضمان الاستقرار الإقليمي، وفي مقدمتها المغرب. فالجزائر، رغم ترسانتها من الأسلحة والعقود القديمة، أظهرت عجزا هيكليا عن إنتاج أي نموذج شراكة ناجح، بل تحوّلت إلى مصدر توتر إقليمي، وملاذ لتنظيمات انفصالية وفصائل مسلحة، بما فيها البوليساريو التي تُصنف اليوم، من قبل أطراف دولية عديدة، كتنظيم متمرد له سوابق في الإرهاب واحتجاز الرهائن.

روسيا تعرف جيدا أن تكرار أخطاء الغرب في إفريقيا، المبنية على الاصطفاف الأيديولوجي وتغذية الانقسامات، لن يخدمها، خاصة في زمن ما بعد الأحادية القطبية، حيث تبرز قوى إقليمية مثل المغرب كلاعبين لا يمكن القفز فوقهم. والأهم من ذلك، أن موسكو، التي ترفع لواء حماية وحدة الدول، ستجد نفسها في موقف تناقض صارخ إذا واصلت تجاهل حق المغرب التاريخي في صحرائه، بينما تدافع بشراسة عن وحدة أراضيها في كل المحافل الدولية. المغرب، على عكس ما تروج له بعض الأبواق، لا يفرض شروطا، بل يطرح رؤية متوازنة تقوم على احترام السيادة والتعاون المتكافئ. الاعتراف بمغربية الصحراء ليس تنازلا لرباط، بل استثمار في استقرار طويل الأمد، وشراكة ذات مصداقية في ملفات الطاقة، الأمن، التجارة، والتموقع الجيوسياسي في غرب إفريقيا. ومن هنا، فإن قرار روسيا المحتمل لا يُبنى على رغبات آنية أو ضغوط خارجية، بل على حسابات دقيقة يدرك صانع القرار في الكرملين أنها تصب في مصلحة موسكو نفسها. فالمغرب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا ينتظر الاعتراف كـ"هدية"، بل يتصرف بثقة الدولة القادرة على فرض واقعها الميداني والسياسي، من دون ضجيج، ومن دون استجداء، بل من خلال منطق الشراكة الرابحة للجميع.

الاعتراف الروسي، حين يحصل، لن يكون مفاجأة، بل تتويجا لمسار طويل من التقارب الحذر، وفهم متزايد لدى روسيا أن الرباط تمثل الحليف الأكثر موثوقية في محيط مضطرب، وأن الطريق إلى إفريقيا المستقرة والمربحة لا يمر عبر تندوف ولا عبر المزايدات الإيديولوجية المتجاوزة، بل عبر الصحراء المغربية التي أضحت بوابة التعاون الدولي نحو الجنوب. وختاما، فإن السؤال الحقيقي لم يعد: "هل تعترف روسيا؟"، بل: "لماذا تأخرت؟"، فالمعطيات كلها تصب في اتجاه واحد: مغرب واثق، صاعد، وصحراء تنبض بالدبلوماسية والتنمية، في مقابل مشروع انفصالي يحتضر، ونظام جزائري يبحث عن أي قشة للنجاة من عزلة ذاتية الصنع. حين تتجاوز موسكو ترددها وتقرر النظر إلى الواقع كما هو، لا كما تريده الجزائر أن يكون، فإنها ستجد في الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه خطوة ذكية، واقعية، وضرورية، ليس فقط من أجل المغرب، بل من أجل روسيا نفسها التي تسعى إلى تموقع جديد في عالم لا يعترف إلا بالقوة والمصداقية

تحول مفصلي في جنوب أفريقيا: حزب «رمح الأمة» يدعم مغربية الصحراء ويقلب المعادلة الجيوسياسية

في خطوة غير مسبوقة في المشهد السياسي الجنوب أفريقي، أعلن حزب ”رمح الأمة“ المعارض، وهو الحزب الأكبر بين صفوف المعارضة في برلمان جنوب أفريقيا، دعمه الكامل لسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، في خروج لافت عن الموقف الرسمي لحكومة بريتوريا التي ظلت لعقود من الزمن من أبرز المدافعين عن أطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية. هذا الموقف الجديد لا يمكن اعتباره مجرد إعلان عابر، بل هو تحوّل نوعي له أبعاده الإقليمية والدولية، وينذر بإعادة رسم خريطة التفاعلات داخل القارة الأفريقية بخصوص قضية الصحراء المغربية.

أكد الحزب، الذي يتزعمه الرئيس السابق جاكوب زوما، دعمه الواضح والصريح لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب منذ سنة 2007 كحل عادل ونهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، معتبرًا إياها بديلاً واقعيًا يُحقق الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية، ويعكس التزام المغرب بالشرعية الدولية. وأبرز الحزب في بيان له أن المبادرة المغربية تشكل أساسًا متينًا لتسوية عادلة ومستدامة للنزاع، مشددًا على أن الصحراء كانت دومًا جزءًا لا يتجزأ من التراب المغربي قبل فترة الاستعمار الإسباني.

هذا الموقف الجديد يأتي ليعزز المسار التصاعدي للاعترافات الدولية المتوالية بمبادرة الحكم الذاتي، وخاصة بعد إعلان المملكة المتحدة في يونيو الجاري عن دعمها الرسمي والصريح للمقترح المغربي، لتنضم إلى قوى عالمية وازنة كأميركا وفرنسا وإسبانيا، إلى جانب عدد كبير من الدول الأفريقية والعربية واللاتينية.

تبني حزب بحجم ”رمح الأمة“ لهذا الموقف المغاير يضع حكومة جنوب أفريقيا أمام تساؤلات صعبة، خاصة وأن الحزب بات يشكل ثالث أكبر قوة سياسية في البرلمان. وتزايدت الدعوات في الآونة الأخيرة داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الجنوب أفريقية لمراجعة السياسة الخارجية للبلاد تجاه قضية الصحراء، خاصة في ظل التبدلات الجيوسياسية الحاصلة على المستوى القاري والدولي، والتي أظهرت أن المقترح المغربي بات يحظى بإجماع دولي متزايد، مقابل انكماش الدعم لأطروحة الانفصال.

ومن المؤشرات المهمة في هذا السياق، أن الحزب المعارض دعا إلى وضع خارطة طريق جديدة للعلاقات بين المغرب وجنوب أفريقيا، تقوم على مبادئ التعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي، بما يعكس الرغبة في تجاوز مرحلة التوترات والمواقف الإيديولوجية الجامدة التي ورثتها بريتوريا من حقبة ما بعد الاستعمار.

الوثيقة السياسية التي أصدرها الحزب جاءت تحت عنوان بالغ الدلالة: ”شراكة إستراتيجية من أجل الوحدة الأفريقية والتحرر الاقتصادي والسلامة الترابية“. هذه الرؤية تعكس قناعة الحزب بأن المرحلة المقبلة تتطلب بناء تكتلات إقليمية قائمة على احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، بدل دعم مشاريع الانفصال والتجزئة التي لا تزيد القارة إلا ضعفا وتمزقا.

ولعل استحضار الحزب لمسيرة المغرب التحررية عبر المسيرة الخضراء سنة 1975، والتي جسّدت وحدة الشعب المغربي وسلميته في استرجاع أراضيه، يعكس إدراكًا واضحًا للطابع التاريخي والشرعي لمطالب المغرب. كما شدد الحزب على أن دعم المغرب يجب أن يُقرأ في إطار من التضامن بين الدول الأفريقية الرافضة لأي محاولات للمساس بوحدة أراضيها.

لم تقتصر مواقف حزب ”رمح الأمة“ على الجانب السياسي، بل امتدت لتشمل رؤية شاملة لبناء شراكة اقتصادية وتنموية بين الرباط وبريتوريا. فقد دعا إلى إطلاق مشاريع مشتركة في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، الصناعة، الزراعة، الطاقة، السياحة والتحول الرقمي، إلى جانب التأسيس لمنطقة تجارة حرة بين البلدين، باعتبار ذلك رافعة للتنمية والتكامل الإقليمي. كما اقترح الحزب آليات للتنسيق في قضايا السلم والأمن، ومكافحة الإرهاب ومنع النزاعات، من خلال آليات دبلوماسية وأمنية مشتركة، إلى جانب تفعيل التعاون الأكاديمي والثقافي، من خلال إنشاء مراكز أبحاث وتبادل أكاديمي وتنظيم مهرجانات تراثية وثقافية مشتركة تعزز الوعي الأفريقي المشترك بوحدة المصير.

ومن أبرز النقاط التي أوردها الحزب في بيانه، الإشادة بالدور التاريخي للمغرب في دعم كفاح الشعب الجنوب أفريقي ضد نظام الفصل العنصري، حيث ذكّر بكون الرباط كانت أول عاصمة أفريقية تقدم دعمًا ماليًا وعسكريًا لحركات التحرر الجنوب أفريقية سنة 1962، وهو ما تم تجاهله طويلاً في أدبيات السياسة الخارجية لحكومة جنوب أفريقيا لصالح تحالفات إيديولوجية جامدة.

هذا الاعتراف يعيد التوازن إلى الذاكرة التاريخية للعلاقات بين البلدين، ويؤسس لرؤية جديدة قوامها المصالح المشتركة والتقدير المتبادل، بعيدًا عن المواقف الموروثة من حقبة الحرب الباردة والتي لم تعد تنسجم مع تحولات القارة ولا مع تطلعات الشعوب.

إن إعلان حزب ”رمح الأمة“ دعمه لمغربية الصحراء يشكل رسالة قوية موجهة ليس فقط إلى حكومة بريتوريا، بل إلى باقي الحكومات الأفريقية التي لا تزال تدعم الجبهة الانفصالية، مفادها أن الزمن السياسي في القارة قد تغيّر، وأن القضايا الكبرى يجب أن تُقرأ بميزان الواقعية السياسية لا بشعارات الستينيات. فاليوم، لم يعد مقبولا أن تظل قوى سياسية أفريقية رهينة لخطابات التجزئة والانقسام، في وقت تحتاج فيه القارة إلى تكتلات قوية تعزز استقلالها الاقتصادي وتُعزز أمنها الجماعي.

بروز المغرب كقوة إقليمية فاعلة في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال الاستثمارات بأفريقيا جنوب الصحراء، جعله شريكًا محوريًا لا يمكن تجاوزه في أي معادلة تخص الأمن والتنمية في القارة. ومن هذا المنطلق، فإن أي سياسة خارجية جنوب أفريقية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الجديد، ستظل سياسة قاصرة، ومُعرضة للانتقاد داخليًا وخارجيًا.

لقد آن الأوان، وفق ما عبر عنه الحزب، لتصحيح مسار العلاقات بين الرباط وبريتوريا، والاعتراف بالمغرب كشريك حيوي في مشاريع التنمية والوحدة القارية، بدل الاستمرار في معاداته بناءً على تحالفات إيديولوجية فقدت مبرراتها التاريخية.

ما جرى في جنوب أفريقيا ليس معزولا عن التحولات الكبرى التي تعرفها المواقف الدولية تجاه قضية الصحراء، بل هو امتداد طبيعي لمسار بدأ في السنوات الأخيرة، وأهم ما يميزه أنه يتبنى على قناعات استراتيجية لا على مصالح آنية. كما أن موقف ”رمح الأمة“ يمثل مؤشرًا على بداية تصدع جدار التأييد المطلق لأطروحة البوليساريو داخل أفريقيا، خاصة وأن العديد من الدول باتت تراجع مواقفها في ضوء المعطيات الجديدة.

إن هذا التطور يمثل انتصارًا للدبلوماسية المغربية التي استطاعت أن تحقق اختراقات هامة في مناطق تقليديًا محسوبة على التيار المعارض لوحدة المغرب الترابية. وهو أيضا دعوة لباقي القوى السياسية الأفريقية لتغليب صوت العقل والواقعية، والعمل على بناء قارة موحدة وقوية، بعيدًا عن مشاريع التجزئة والانفصال التي لا تخدم سوى أجندات خارجية.

إن إعلان حزب ”رمح الأمة“ دعمه لمغربية الصحراء ليس مجرد تصريح سياسي، بل هو حدث مفصلي يعكس دينامية جديدة داخل جنوب أفريقيا، ويؤشر على إمكانية تشكل توازن سياسي جديد داخل الاتحاد الأفريقي في ما يخص قضية الصحراء. كما أنه يعكس انكشاف المشروع الانفصالي وافتقاده لأي دعم منطقي، ويؤكد أن المستقبل في القارة هو للتكتلات الكبرى القائمة على السيادة والوحدة، لا للكيانات الوهمية التي لا مستقبل لها في عالم يتجه نحو الاندماج

الجزائر في مرمى الاتهام الدولي: دولة تُموّل الفوضى وتغسل أموال الإرهاب

في صفعة سياسية وأمنية موجعة لنظام تبون ودوائر السلطة العسكرية الجزائرية، أعلنت المفوضية الأوروبية إدراج الجزائر رسميًا في قائمتها المحدّثة للدول "عالية المخاطر" في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهو تصنيف لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره مجرد مسألة تقنية أو عابرة، بل يعكس عمق الفجوة بين الخطاب الرسمي الجزائري الممجوج عن "السيادة والاستقرار"، والواقع المظلم الذي تؤكده التقارير الدولية يوما بعد يوم.

القرار الأوروبي، الذي أتى بعد تقييم معمّق أنجزته مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، كشف عن "نواقص استراتيجية" في النظام المالي الجزائري، مؤكداً أن هذا البلد أصبح يشكل نقطة ارتكاز لأنشطة مالية مشبوهة ذات طابع إجرامي أو إرهابي. وبعيدًا عن المحاولات البائسة لبعض الأبواق الإعلامية في الجزائر لتبرير الأمر، فإن الإدراج على هذه القائمة يعني تلقائيًا إخضاع التحويلات المالية من وإلى الجزائر لمراقبة شديدة، وفرض قيود على التعاملات المصرفية، وتضييق الخناق على أي تعاون اقتصادي أو مالي مع الاتحاد الأوروبي.

وبينما تمّت إزالة دول مثل الإمارات والسنغال من القائمة ذاتها بعد تحقيق تقدم في الإصلاحات المالية، فإن بقاء الجزائر أو بالأحرى دخولها المتأخر والمخجل إلى هذه اللائحة يكشف أن الدولة لا تكتفي بالفشل الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، بل تصرّ على تصدير عدم الاستقرار إلى الخارج عبر شبكاتها المظلمة.

لم يكن هذا التصنيف الأوروبي معزولًا عن السياق الجيوسياسي المتدهور الذي تنشط فيه الجزائر، وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي. فالدولة التي ترفع شعار "عدم التدخل" وتدعي الحياد، ثبت تورطها في دعم وتمويل حركات انفصالية كالبوليساريو، بل وفي عقد صفقات سرية مع جماعات جهادية مسلحة مثل "نصرة الإسلام والمسلمين" وغيرها، في إطار ترتيبات غامضة تتجاوز "تبادل الأسرى" إلى حدود التنسيق الاستخباراتي المشبوه.

تقارير أمنية غربية وأفريقية عديدة أكدت أن الجزائر أصبحت بمثابة "الرئة الخلفية" للجماعات المسلحة التي تعيث فسادًا في الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل. ولم يعد الأمر مجرد تهمة مغربية أو مالية، بل أصبح واقعًا تؤكده تقارير استخباراتية ودبلوماسية متطابقة، تُظهر تواطؤًا بنيويًا بين بعض الأجهزة الجزائرية وهذه التنظيمات، سواء عبر تمويلات مباشرة أو عبر تسهيلات لوجستيكية تمر عبر الحدود الجنوبية المتفلتة.

يشكل ملف البوليساريو فضيحة قائمة بذاتها في سجل الجزائر الأسود. فالدعم المالي والعسكري والسياسي الذي تقدمه الجزائر لهذا الكيان الانفصالي لم يعد يُخفي طابعه المشبوه، خاصة بعد أن رُصدت أموال مشبوهة في تمويل تحركاته، بعضها يمر عبر تحويلات مالية غير مشروعة، أو من خلال مساعدات إنسانية يُعاد توجيهها لصالح التسلّح والدعاية.

وقد عبّرت عدة دول، وعلى رأسها المغرب ومالي والنيجر، عن قلقها من هذا الدور المزدوج الذي تلعبه الجزائر: تتحدث عن مكافحة الإرهاب في المحافل الدولية، وتحت الطاولة تدعم الكيانات التي تهدد الأمن القومي لدول الجوار.

من يتابع الوضع الداخلي في الجزائر يدرك أن النظام السياسي يعيش على حافة الهاوية. شرعية مفقودة، اقتصاد ريعي هش، بطالة خانقة، وهروب رؤوس الأموال... أمام كل هذا، يبدو أن السلطة العسكرية لنهج دولة تسير بعقلية العصابة لا المؤسسات. دولة تخلّت عن دورها التنموي والاجتماعي، وتحولت إلى فاعل تخريبي في محيطها القاري والدولي.

منذ إعلان القرار الأوروبي، دخلت الدبلوماسية الجزائرية في حالة من الارتباك. لا تصريحات رسمية ذات وزن، لا محاولات مقنعة لاحتواء التداعيات، بل صمت أقرب إلى الإقرار بالذنب. ويبدو أن ما يؤلم الجزائر أكثر من التصنيف نفسه هو توقيته، خاصة أنه يتزامن مع محاولات فاشلة لإعادة تلميع صورتها إفريقيا، ومع تصاعد نبرة الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء.

والحقيقة أن هذا التصنيف ينسف جهود الجزائر في ترويج نفسها كشريك موثوق للاتحاد الأوروبي، بل ويعرقل مشاريعها الطموحة للتقارب مع بعض دول أوروبا، مثل إيطاليا وإسبانيا، التي باتت ترى في الجزائر دولة غير مستقرة وغير مؤتمنة ماليًا.

النتائج المترتبة عن إدراج الجزائر في هذه القائمة لن تتوقف عند الحدود الاقتصادية والمصرفية. فهي تحمل رسائل سياسية واضحة مفادها أن العالم لم يعد يثق في النظام الجزائري، وأن زمن التساهل مع شبكات التمويل المشبوهة قد ولى. ومن المرجّح أن يتبع هذا التصنيف إجراءات إضافية، من قبيل تقليص التعاون الأمني، ومراجعة الاتفاقيات الاقتصادية، بل وحتى تضييق التعاون في ملفات الطاقة.

والأخطر من كل ذلك هو احتمال أن تتسع هذه العزلة الدولية، إذا لم تبادر الجزائر إلى إصلاحات جدية، وهو أمر يبدو بعيد المنال في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وهيمنة منطق العسكر على كل مفاصل الدولة.

ما حدث لا يمكن وصفه سوى بـ"انكشاف العورة" أمام المجتمع الدولي. دولة تُنفق الملايين في الدعاية الإعلامية والدبلوماسية، لكنها تعجز عن إقناع مؤسسات مالية دولية بسلامة أنظمتها. دولة تدعي محاربة الإرهاب، بينما تقف تقارير المنظمات الدولية لتقول العكس.

وفي الوقت الذي يحقق فيه المغرب تقدمًا دبلوماسيًا واقتصاديًا مشهودًا، ويعزز حضوره كقوة استقرار وازنة في القارة الإفريقية، تواصل الجزائر التقهقر إلى الخلف، محاطة بشبهات الفساد والتواطؤ والانحراف عن القانون الدولي.

لقد بات من الواضح أن الجزائر لم تعد فقط دولة فاشلة داخليًا، بل أيضا خطرًا إقليميًا ينبغي التعامل معه وفق منطق الردع والمساءلة...

ولعل تصنيف المفوضية الأوروبية ليس سوى البداية والسياسية اختارت الهروب إلى الأمام عبر تصدير الأزمة نحو الخارج، سواء بدعم الحركات الانفصالية، أو بفتح الباب أمام شبكات التهريب وغسل الأموال

وفي هذا السياق، يصبح إدراج الجزائر ضمن قائمة الدول عالية المخاطر بمثابة نتيجة طبيعية

المغرب بين الشرق والغرب: سياسة توازن القوى في عالم متعدد الأقطاب

منذ نهاية الحرب الباردة، ظل العالم يتحرك وفق منطق أحادي القطبية، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاعها على الساحة الدولية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. غير أن العقدين الأخيرين شهدا تحولات عميقة في بنية النظام العالمي، بدأت بتصاعد الدور الصيني، وعودة روسيا إلى واجهة الفعل الجيوسياسي، وصعود قوى إقليمية جديدة، وانكفاء تدريجي لبعض القوى الغربية على شؤونها الداخلية. هذا المشهد المتغير أدى إلى بروز ما يُعرف اليوم بـ"العالم متعدد الأقطاب"، حيث لم تعد هناك قوة مهيمنة واحدة، بل فسيفساء من الفاعلين الدوليين والإقليميين، تتشابك مصالحهم وتتعارض في آنٍ واحد.

> تُعد العلاقات المغربية-الأمريكية من بين الأمتن في المنطقة. منذ اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء سنة 2020، دخلت الشراكة بين البلدين مرحلة جديدة من التنسيق السياسي والعسكري. فالمناورات العسكرية "الأسد الإفريقي" التي تُنظم سنوياً بين الجانبين، هي الأكبر من نوعها في إفريقيا وتؤكد على الأهمية التي توليها البنتاغون للمغرب كمركز إقليمي للاستقرار ومحاربة الإرهاب

في خضم هذه التحولات، يبرز المغرب كحالة لافتة في العالم العربي والإفريقي، نظراً لقدرته على المحافظة على توازن دقيق في علاقاته الخارجية، رغم التناقضات الواضحة بين شركائه الدوليين. فمن جهة، تجمعه شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وهو أول بلد اعترف باستقلال أمريكا، وأحد أهم الحلفاء غير الأطلسيين في شمال إفريقيا. ومن جهة أخرى، يحرص على تطوير علاقات دافئة مع روسيا، التي تزداد أهميتها في المعادلات الأمنية والدبلوماسية الدولية. وفي الوقت نفسه، يواصل تعميق روابطه الاقتصادية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد شريكه التجاري الأول، دون أن يغفل عن تعاونه المتصاعد مع الصين، القوة الاقتصادية الصاعدة عالمياً.

ليست هذه التعددية في الشراكات مجرد واقع دبلوماسي عابر، بل هي تعبير عن رؤية استراتيجية مغربية واضحة، تسعى إلى تنويع الحلفاء، وتحقيق أكبر قدر من الاستقلالية في القرار السيادي، وتكريس حضور إقليمي فاعل، دون الوقوع في فخ الاصطفاف أو التبعية. إنها مقاربة توازن القوى، كما صاغها التاريخ الدبلوماسي للمملكة، وكما تفرضها اليوم طبيعة التهديدات المتشابكة، من الأمن الطاقي إلى مكافحة الإرهاب، ومن تدبير الهجرة إلى رهانات المناخ

ليست سياسة المغرب الدولية وليدة الصدفة أو مجرد تفاعل مع التطورات الخارجية، بل تعكس رؤية استراتيجية تتأسس على مفهوم "الحياد النشيط"، وهو ما يعني أن الرباط لا تقف على الحياد السلبي في الأزمات، بل تختار أن تلعب دوراً بنّاءً دون أن ترتهن لموقف أي محور. هذه العقيدة أتاحت للمملكة أن تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، حليفها التاريخي والاستراتيجي، دون أن تغلق الباب في وجه موسكو وبكين، وفي الوقت نفسه تحافظ على شراكة عميقة ومتعددة الأوجه مع الاتحاد الأوروبي، شريكها الاقتصادي الأول.

تُعد العلاقات المغربية-الأمريكية من بين الأمتن في المنطقة. منذ اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء سنة 2020، دخلت الشراكة بين البلدين مرحلة جديدة من التنسيق السياسي والعسكري. فالمناورات العسكرية "الأسد الإفريقي" التي تُنظم سنوياً بين الجانبين، هي الأكبر من نوعها في إفريقيا وتؤكد على الأهمية التي توليها البنتاغون للمغرب كمركز إقليمي للاستقرار ومحاربة الإرهاب

على المستوى الاقتصادي، لا تزال الولايات المتحدة تراهن على المغرب كمركز إنتاج وخدمات إقليمي بفضل اتفاقية التبادل الحر، والموقع الاستراتيجي للمملكة كبوابة نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

رغم طبيعة التحالف المغربي-الغربي، لم تُغلق الرباط أبوابها أمام موسكو. فمنذ زيارة الملك محمد السادس لروسيا سنة 2016، عرفت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً، سواء على المستوى الطاقي، أو الفلاحي، أو في التنسيق داخل الأمم المتحدة

ومع اندلاع الأزمة الأوكرانية، اختار المغرب موقفاً متوازناً، يمتنع عن التصويت أحياناً، أو يتبنى مواقف دبلوماسية لا تخرج عن سقف الشرعية الدولية، دون الانخراط في سياسة الاصطفاف أو التصعيد. هذا الموقف لم يُفهم دائماً من طرف الغرب، لكنه أكسب المغرب احترام روسيا، وجعل الرباط تحتفظ بهامش كبير للمناورة، خاصة مع تصاعد الحديث مؤخراً عن احتمالية تحوّل موسكو نحو موقف داعم للمغرب في قضية الصحراء.

بخلاف الولايات المتحدة وروسيا، تتحرك الصين في إفريقيا بمنطق أقل صخباً، وأكثر تركيزاً على الاقتصاد والبنية التحتية. وقد فهم المغرب هذا التوجه، فوقع اتفاق "الحزام والطريق" مع بكين، وفتح المجال لشراكات في مجالات الصناعة، الطاقات المتجددة، والرقمنة.

ولعل مشروع "مدينة محمد السادس-طنجة تيك"، الذي يحمل بصمة صينية، يُجسد الرغبة المغربية في الاستفادة من رأس المال التكنولوجي والاستثماري الصيني، دون أن يتحول إلى ورقة سياسية ضد الغرب. ومرة أخرى، يؤكد المغرب على قدرته في الاستفادة من تعدد الأقطاب دون الوقوع في شرك التبعية.

تبقى أوروبا الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للمغرب، حيث تشكل صادراته نحو الاتحاد الأوروبي أكثر من 60% من مجموع الصادرات. كما أن الاتفاقيات الفلاحية والبحرية مع بروكسيل توفر للمغرب دعماً مهماً في معركته من أجل الاعتراف بسيادته على أقاليمه الجنوبية.

ورغم بعض التوترات الظرفية، إلا أن الطرفين يدركان أن العلاقة بين الرباط وبروكسيل تتجاوز الأزمات، لأنها قائمة على المصالح المتبادلة في مجالات الهجرة، الأمن، الطاقات المتجددة، والاستقرار الإقليمي.

في ظل هذا التوازن الدقيق، لا يمكن فهم السياسة الخارجية المغربية دون الإشارة إلى طموح المملكة في لعب دور القوة الإقليمية الصاعدة. فالمغرب لم يعد يكتفي بدور "الحليف الموثوق"، بل يسعى إلى أن يكون شريكا فاعلا ومؤثرا، خصوصا في إفريقيا.

فمن خلال مبادرات اقتصادية، دينية، وإنسانية، عزز المغرب حضوره في غرب ووسط إفريقيا، وعمل على بناء شبكات تعاون تتجاوز المنطق التقليدي للهيمنة. وهو ما جعله في موقع تفاوضي أقوى مع القوى الكبرى، إذ بات يُنظر إليه كمنصة عبور نحو إفريقيا، لا مجرد بلد عبور نحو أوروبا.

السياسة الخارجية للمغرب تُدار اليوم بمنطق الذكاء الاستراتيجي لا الولاء السياسي. فبينما تدفع بعض الدول ثمن تموقعها الحاد في الصراعات الدولية، يراكم المغرب مكتسبات تعكس براغماتية محسوبة، تتيح له الاستفادة من الشراكات دون التفريط في استقلالية قراره السيادي.

وهذا التموقع يُكسبه اليوم احترام جميع الأطراف، إذ ترى فيه الولايات المتحدة حليفاً موثوقاً، وترى فيه روسيا شريكاً لا يصطدم معها، وتراه الصين فاعلاً مستقراً ومفتوحاً، بينما يراهن عليه الاتحاد الأوروبي كضامن لأمنه الجنوبي.

في عالم يزداد انقساماً، ويشهد عودة الحرب الباردة بصيغ جديدة، ينجح المغرب في تجنب الاستقطاب الحاد، ويفضل سياسة "المسافة الذكية" التي تُعطي الأولوية للمصالح الوطنية، ولا تجعل من الصراعات الدولية مسرحاً لاصطفاف مجاني

إنه درس في الدبلوماسية الواقعية، وفي إدارة التوازنات المعقدة. فالمغرب اليوم لا يختبئ وراء الشعارات، بل يشتغل بمنطق الهدوء، المتابعة، والمبادرة، مدفوعاً برؤية ملكية واضحة ترى في الاستقلالية الاستراتيجية ركيزة للسيادة، وفي التعددية أفقاً لتعزيز مكانة المملكة في النظام العالمي الجديد

> ليست سياسة المغرب الدولية وليدة الصدفة أو مجرد تفاعل مع التطورات الخارجية، بل تعكس رؤية استراتيجية تتأسس على مفهوم "الحياد النشيط"، وهو ما يعني أن الرباط لا تقف على الحياد السلبي في الأزمات، بل تختار أن تلعب دوراً بنّاءً دون أن ترتهن لموقف أي محور. هذه العقيدة أتاحت للمملكة أن تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، حليفها التاريخي والاستراتيجي، دون أن تغلق الباب في وجه موسكو وبكين

الأحزاب السياسية في المغرب: استعدادات محتشمة وانتظارات متزايدة في أفق الانتخابات المقبلة

مع اقتراب موعد الانتخابات، يتجه اهتمام الرأي العام المغربي إلى ما ستقدمه الأحزاب من أجوبة على أسئلة المواطن المتراكمة. في وقت أصبحت فيه ثقة الشارع في الفاعل السياسي شبه منعدمة، تظهر الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مراجعة حقيقية للعرض الحزبي، ليس فقط من حيث الشعارات والبرامج، بل من حيث الفلسفة التي تحكم العلاقة بين المواطن والمنتخب. لقد تعب الناس من الوعود، ويبحثون عن صدق في القول، والتزام في الفعل، وتغيير في النتائج.

ما يميز هذه المرحلة أن الوعي الشعبي لم يعد كما كان. المواطن المغربي، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، صار أكثر متابعة لما يجري، وأكثر وعيًا بحقوقه، وأشد انتقادًا للمناورات السياسية. لم يعد المواطن البسيط يرى في الانتخابات مجرد مناسبة للاختيار بين أسماء، بل يربطها بشكل مباشر بإمكانية تحسين واقعه اليومي، والحد من معاناته مع المدرسة العمومية، والمستشفى، والبطالة، وغلاء المعيشة.

الأحزاب السياسية مطالبة اليوم بأن تتجاوز منطق التنافس حول المقاعد إلى منطق التنافس حول الثقة. المواطن يريد أن يسمع خطابًا واقعيًا، متماسكًا، يعكس فهمًا حقيقيًا لما يعيشه المغاربة في الأحياء الهامشية، والقرى النائية، والمراكز الحضرية الكبرى. ما عاد ممكنًا التغاضي عن الهوة بين وعود الحملات الانتخابية وواقع الحكامة بعد تشكيل المجالس والمؤسسات. المواطن يريد نتائج، لا تبريرات.

في الأحياء الشعبية، يعبّر كثيرون عن شعور عميق بالتهميش. يرى السكان أن السياسيين لا يظهرون إلا في فترة الانتخابات، ثم يختفون بعد الفوز. هذه الملاحظة المتكررة لم تعد مجرد انطباع فردي، بل تحولت إلى قناعة جماعية تتعزز كلما استمر التدهور في الخدمات الأساسية. لذلك فإن من أكبر التحديات المطروحة أمام الأحزاب هو ترميم هذا الجسر المقطوع مع المواطن، ليس بالكلام، بل بالفعل.

الانتظارات المجتمعية اليوم تتجاوز الشعارات الكبرى التي غالبًا ما تتكرر: المواطن يريد مدرسة تحفظ كرامة أبنائه وتمنحهم مستقبلا، يريد مستشفى يقدم العلاج في الوقت المناسب وبالحد الأدنى من الكرامة، يريد إدارة تحترم ذكاءه، ويريد تشغيلًا حقيقيًا لا برامج ظرفية تنتهي بانتهاء الدعم المخصص لها.

يعيش الشباب المغربي، على وجه الخصوص، حالة من الإحباط العميق. فالتعليم لا يفتح أبواب العمل، والشغل أصبح مرتبطًا إما بالحظ أو العلاقات أو الهجرة. أمام هذا الواقع، تتعاظم مشاعر الغربة داخل الوطن، ويزداد الإحساس باللاجدوى. في هذا السياق، لم تعد الحملات التقليدية قادرة على إقناع الجيل الجديد، الذي يحتاج إلى خطاب سياسي يعترف بحجم الأزمة، ويقترح حلولًا شجاعة تتجاوز لغة التجميل.

من جانب آخر، تطرح مسألة النخب الحزبية كأحد أبرز معيقات التغيير. فالكثير من الوجوه التي اعتاد المغاربة رؤيتها على شاشات التلفاز أو في الحملات، فقدت كل مصداقية لدى المواطن. غياب التجديد في الخطاب، وفي الأسماء، وفي آليات التواصل، جعل من السياسة لعبة نخبوية مغلقة، لا تعني الناس في شيء. اليوم، بات من الضروري أن تفتح الأحزاب المجال أمام كفاءات حقيقية، سواء من النساء أو الشباب أو الطاقات المحلية التي تعرف مشاكل الناس من الداخل.

الرهان الأكبر الذي يجب أن تعيه الأحزاب هو أن الانتخابات المقبلة لا يجب أن تكون مجرد سباق عددي، بل لحظة سياسية حاسمة لاستعادة العلاقة مع المواطن. هذه العلاقة لا تبنى في فترة الحملة، ولا تشيد بخطاب واحد، بل تحتاج إلى تراكم فعلي في الميدان، وإلى استمرارية في التواصل، والإنصات، والعمل الجماعي.

المواطن المغربي ليس ساذجًا، كما يُروج أحيانًا في الخطاب السياسي المبسط. هو قادر على التمييز بين من يشتغل فعلا، ومن يكتفي بالظهور في المناسبات. وهو أيضًا مستعد لمنح ثقته حين يشعر أن هناك من يستحقها. غير أن هذه الثقة لا تمنح بسهولة، ولا تُستعاد بالشعارات القديمة، بل تحتاج إلى ممارسة سياسية جديدة، تؤمن بالشراكة، وتضع هموم المواطن في قلب القرار.

هناك اليوم مجالات محددة تُعتبر مؤشرات واضحة على مدى التزام الأحزاب بانتظارات المواطنين، ومن بينها:

• العدالة المجالية: يستمر الإحساس بالتمييز بين المناطق، حيث لا يزال سكان القرى والجبال ينتظرون الطرق، والمراكز الصحية، والفرص الاقتصادية. غياب الإنصاف في توزيع الاستثمارات يزيد من حدة الاحتقان، ويُضعف الإيمان بالسياسات العمومية.

• محاربة الفساد: لا شيء يُشعر المواطن بالخذلان أكثر من شعوره بأن الفساد مستمر بلا محاسبة. أن يرى أن من تورطوا في قضايا واضحة ما زالوا يسيّرون الشأن العام، أو يترشحون مرة أخرى، يدفعه إلى الاعتقاد بأن العملية كلها شكلية.

• مأسسة الحوار: المواطن يريد أن يكون شريكًا في القرارات التي تهمه، سواء عبر المجالس المحلية، أو الجمعيات، أو المبادرات التشاركية. التغيير لا يأتي من فوق، بل من خلال تفاعل مستمر مع الناس، ومنحهم الإحساس بأن رأيهم مسموع ومحترم.

إذا كانت هذه هي الانتظارات، فإن السؤال الجوهري هو: هل استوعبت الأحزاب الرسالة؟ وهل تملك ما يكفي من الشجاعة والجرأة لمراجعة نفسها والانفتاح على فئات جديدة من الفاعلين؟ أم أن الانتخابات المقبلة ستعيد إنتاج نفس النمط، بنفس الوجوه، ونفس الشعارات؟

في العمق، لا يتعلق الأمر فقط بانتخابات، بل بمستقبل علاقة المواطن بالشأن العام. فإذا ما استمر نفس النهج، فإن العزوف سيتسع، وربما يصبح تعبيرًا صامتًا عن أزمة أعمق. أما إذا نجحت الأحزاب في تقديم عرض مقنع، يعكس وعيًا بالتحديات، واستعدادا للقطيعة مع الممارسات القديمة، فقد تشكل الانتخابات المقبلة بداية مسار جديد يعيد الأمل إلى المغاربة.

إن المطلوب اليوم ليس أكثر من تفعيل ما وعدت به الأحزاب في كل مرة: الإصغاء إلى نبض الشارع، وتحويل الانتظارات إلى برامج قابلة للتنفيذ، والنزول من أبراج الخطاب إلى أرض الواقع. المواطن المغربي لا يريد المعجزات، بل فقط سياسة تحترم ذكاءه، وتعمل من أجله، لا باسمه فقط

ثورة جوية بالمغرب: دخول مقاتلات الجيل الخامس يغيّر قواعد اللعبة الإقليمية

في ظل التحولات الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها منطقة شمال أفريقيا والساحل، يبرز المغرب كأحد الدول التي تسعى إلى إعادة صياغة موازنات قوتها العسكرية، وخصوصاً في مجال القوات الجوية. يأتي ذلك في إطار رؤية استراتيجية واضحة تهدف إلى تحديث منظومة الدفاع الجوي، بما يتماشى مع تحديات بيئة أمنية متغيرة ومتعددة الأبعاد. وقد تجلى هذا التوجه بشكل بارز من خلال الاهتمام المتزايد بمقاتلات الجيل الخامس الأميركية المتطورة، المتمثلة في طائرة "أف35"، التي تمثل قفزة نوعية في القدرات القتالية والتقنية لأي قوة جوية تمتلكها.

تعتبر مقاتلة "أف35" من أكثر الطائرات تطوراً في العالم، حيث تم دمج تقنيات التخفي والرادارات المتقدمة وأنظمة الاستشعار الذكية فيها، ما يسمح لها بالعمل بفعالية في بيئات معادية ومحمية بأحدث تقنيات الدفاع الجوي. إن الحصول على مثل هذه الطائرة يتيح للقوات الجوية المغربية إمكانية التصدي للتهديدات الجوية بكفاءة عالية، إلى جانب تعزيز القدرة على تنفيذ مهام المراقبة والهجوم والرد السريع ضمن منظومة دفاع متكاملة.

في الإطار الإقليمي، يشهد المجال الجوي تغيرات مستمرة، حيث تعمل العديد من الدول على تطوير ترساناتها الجوية وتعزيز دفاعاتها. ومن هذا المنطلق، يمثل اهتمام المغرب بهذا النوع من الطائرات مؤشراً على إدراك عميق لضرورة الحفاظ على التفوق النوعي في المجال الجوي، خاصة في ظل التحديات الأمنية في الساحل والصحراء، التي تتداخل فيها تهديدات من تنظيمات غير نظامية مع مخاطر عابرة للحدود. ومن هنا تأتي الحاجة إلى ترسانة عسكرية مرنة ومتقدمة تستطيع التعامل مع سيناريوهات معقدة ومتغيرة.

لا يقتصر تحديث القوات الجوية على اقتناء الطائرات الحديثة فحسب، بل يتعداه إلى إدماج هذه الطائرات ضمن منظومة دفاعية متكاملة، تشمل الرادارات وأنظمة المراقبة والاستشعار الإلكترونية، فضلاً عن بنى تحتية للتدريب والمحاكاة. ويظهر المغرب اهتماماً واضحاً بهذا الجانب، حيث يسعى إلى دمج أنظمة المراقبة والهجوم والاستشعار ضمن منصة متماسكة وفعالة. إن هذه التكاملية تتيح رصد التهديدات الجوية بصورة دقيقة، والاستجابة لها عبر سلسلة من الإجراءات المتتالية تتضمن الكشف المبكر، التتبع، والرد المناسب.

كما تتطلب مقاتلات الجيل الخامس بنية تحتية متطورة، تتضمن قواعد جوية مجهزة لاستقبال هذه الطائرات، وأنظمة دعم لوجستي وتقني عالية الكفاءة. وهذا يشير إلى أن عملية التحديث ليست فقط شراء للطائرات، بل هي مشروع طويل الأمد يشمل تأهيل الكوادر البشرية، تطوير المناهج التدريبية، والتعاون مع دول وشركات عالمية ذات خبرة في هذا المجال.

في سياق رؤية شاملة لتعزيز القدرات الدفاعية، يبذل المغرب جهوداً متواصلة لتطوير بنيته التحتية العسكرية، خاصة في المناطق الحساسة مثل الصحراء والساحل. وقد برزت الحاجة إلى ترسانة دفاعية متعددة الطبقات تجمع بين الأنظمة الصاروخية، الرادارية، والطائرات القتالية القادرة على التعامل مع تهديدات معقدة ومتداخلة. تساهم مقاتلات "أف35" في سد فجوات في الطبقة التكتيكية السفلية من الدفاع الجوي، ما يجعلها نقطة مركزية في استراتيجية متكاملة تهدف إلى بناء مظلة دفاعية شاملة.

تتزامن هذه الجهود مع تطور طبيعة التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث لم تعد التحديات مقتصرة على نزاعات تقليدية بين دول، بل تشمل تحركات مجموعات مسلحة غير نظامية، إرهاب، وتهريب عبر الحدود. وبالتالي، فإن القفزات النوعية في القدرات الجوية تمثل عنصراً حيوياً في القدرة على الاستجابة بفعالية، مع الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لتوفير ردود فعل سريعة وحاسمة.

شهدت القوات الجوية الملكية المغربية في العقدين الأخيرين سلسلة من عمليات التحديث المتدرجة التي شملت تطوير أسطول الطائرات القتالية، وتنويع مصادر التسليح، وتعزيز قدرات المراقبة والاستطلاع. فمن جهة، تم اقتناء وتحديث مقاتلات من طراز "أف16" إلى النسخ المتقدمة "أف16 في" المزودة برادارات متطورة ونظم حرب إلكترونية حديثة، ما رفع من جاهزية القوات وقدرتها القتالية.

ومن جهة أخرى، تم توسيع أسطول الطائرات الهجومية والمساندة، حيث تمت إضافة مروحيات هجومية من طراز "إي إتش -64أباتشي"، وطائرات متعددة المهام متطورة، إلى جانب تطوير صناعة الطائرات المسيرة المحلية التي باتت تشكل ركيزة هامة في مهام المراقبة والاستطلاع.

في مجال الاستخبارات والمراقبة، يستفيد المغرب من نظم متقدمة تشمل أقماراً صناعية وأجهزة استشعار حديثة، وطائرات استطلاع متطورة مزودة بتقنيات إسرائيلية، ما يعزز من القدرات الاستخباراتية ويكفل متابعة دقيقة للمناطق الحساسة.

لا يمكن فصل مسألة تحديث القوات الجوية عن الأبعاد السياسية والدبلوماسية التي تحكم العلاقات الدولية، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تعد المورد الأساسي لمعدات الطيران الحربي في المغرب. فالصفقات الكبرى التي تشمل شراء مئات الطائرات ومعدات الصيانة والتدريب تمتد على عقود طويلة، وتعكس تعاوناً عميقاً واستراتيجية مشتركة في مجال الأمن والدفاع.

تتأثر هذه العمليات بالمناخ السياسي في الولايات المتحدة، حيث تتباين أولويات الحكومات المتعاقبة، كما يمكن لتغيرات الإدارة الأميركية أن تسريع أو تعرقل تنفيذ هذه الصفقات. ورغم ذلك، يظل المغرب يعمل على تثبيت علاقاته الاستراتيجية بما يضمن تدفق التكنولوجيا العسكرية الحديثة والتدريب المستمر لقواته الجوية.

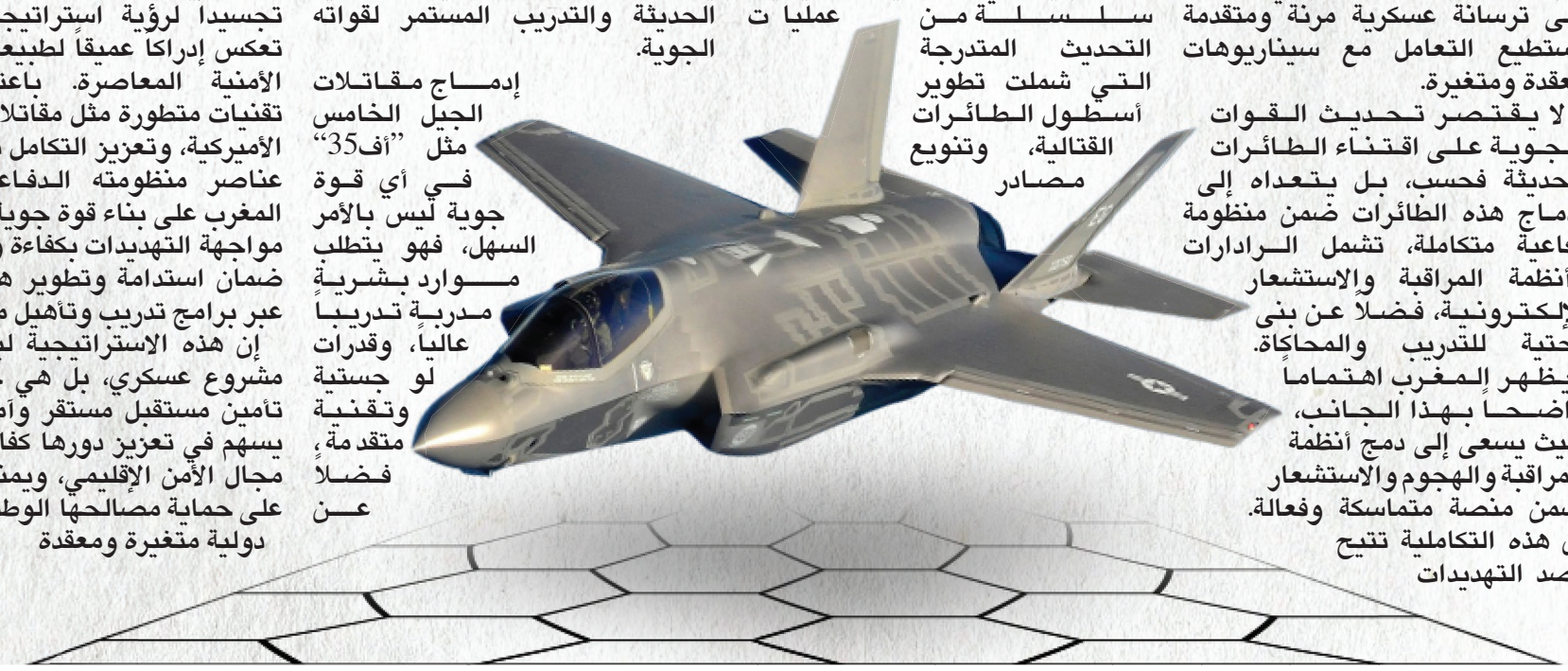

إدماج مقاتلات الجيل الخامس مثل "أف35" في أي قوة جوية ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب موارد بشرية مدربة تدريباً عالياً، وقدرات لوجستية وتقنية متقدمة، فضلاً عن تطوير أساليب التشغيل والتكامل مع المنظومات الدفاعية الأخرى. ولهذا، يقوم المغرب بتوفير بيئات تدريبية متقدمة ومحاكاة للطيران تتيح للطيارين والمهندسين التكيف مع التكنولوجيا الحديثة واكتساب المهارات اللازمة.

يشمل هذا أيضاً التعاون مع دول أخرى وحلفاء يمتلكون خبرات في تشغيل هذه الطائرات، ما يسهل عمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة، ويضمن استفادة القوات الجوية من أفضل الممارسات العالمية. ومن المتوقع أن يستغرق هذا المسار عدة سنوات حتى يتم إدماج هذه الطائرات بشكل كامل في المنظومة الدفاعية بحلول منتصف العقد الثالث من القرن الحالي.

إذا ما تم إتمام صفقة مقاتلات "أف35" بالمستوى المتوقع، فإن المغرب سيشهد تحولاً نوعياً في بنية قواته الجوية، حيث ستتاح له القدرة على القيام بعمليات متعددة الأدوار، من السيطرة الجوية إلى الضربات الدقيقة والتجسس الإلكتروني. هذا الأمر سيعزز من موقعه الاستراتيجي ويزيد من قدرة الردع في مواجهة أي تهديدات محتملة.

علاوة على ذلك، فإن تطوير منظومة دفاع جوي متكاملة ومتعددة الطبقات يجعل من الصعب على أي جهة معادية اختراق أجواء المملكة، كما يرفع من كفاءة العمليات العسكرية ويساهم في الاستقرار الإقليمي. وبالنظر إلى طبيعة التهديدات الإقليمية المتشابكة، فإن هذه القدرات تمثل ضمانة حيوية للأمن الوطني، وتمكن المغرب من لعب دور أمني فعال على المستويين الإقليمي والدولي.

تمثل الخطوات التي يقوم بها المغرب في تحديث قواته الجوية وتحسين منظومة دفاعه الجوي تجسيداً لرؤية استراتيجية متكاملة تعكس إدراكاً عميقاً لطبيعة التحديات الأمنية المعاصرة. باعتماده على تقنيات متطورة مثل مقاتلات "أف35" الأميركية، وتعزيز التكامل بين مختلف عناصر منظومته الدفاعية، يعمل المغرب على بناء قوة جوية قادرة على مواجهة التهديدات بكفاءة وفعالية، مع ضمان استدامة وتطوير هذه القدرات عبر برامج تدريب وتأهيل متقدمة.

إن هذه الاستراتيجية ليست مجرد مشروع عسكري، بل هي خطوة نحو تأمين مستقبل مستقر وآمن للمملكة، يسهم في تعزيز دورها كفاعل مهم في مجال الأمن الإقليمي، ويمنحها القدرة على حماية مصالحها الوطنية في بيئة دولية متغيرة ومعقدة

تندوف تحت المجهر: من مخيمات اللجوء إلى مصانع للتطرف تهدد أمن إفريقيا وأوروبا

تشهد منطقة الساحل، لاسيما المثلث الأمني المكوّن من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، تصاعداً مقلقا في وتيرة الأنشطة الإرهابية، في ظل فراغ أمني وتراجع واضح للدور الغربي عقب انسحابات عسكرية متتالية، خاصة من جانب فرنسا. وقد كشفت أجهزة استخباراتية غربية مؤخرا عن معطيات خطيرة توضح تورط مخيمات تندوف، التي تخضع لسيطرة "البوليساريو" بدعم جزائري مباشر، في تغذية بؤر التطرف بمنطقة الساحل.

المعلومات الأمنية التي تم تسريبها إلى وسائل إعلام أوروبية بارزة، مثل صحيفة "لافاغواردیا" الإسبانية، تفيد بأن عشرة من كبار قادة ما يسمى تنظيم "الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا" (ISWAP)، الذي ينشط بفعالية في دول الساحل، هم من أبناء مخيمات تندوف. ويُعتقد أن هؤلاء القادة الصحراويين تلقوا تدريبهم الأولي في بيئة اجتماعية هشة تفتقر إلى أبسط مقومات الاستقرار، مما سهّل استقطابهم إلى شبكات الإرهاب العابر للحدود.

المخيمات: من أزمة إنسانية إلى حاضنة للتطرف

لم تعد المخيمات المقامة منذ عقود فوق التراب الجزائري مجرّد مأوى مؤقت للاجئين كما تُصوَّر، بل تحوّلت بفعل غياب الرقابة والتنمية إلى بيئة خصبة لتجنيد الشباب في التنظيمات المسلحة، خاصة في ظل انسداد الأفق السياسي، وانعدام التعليم الممنهج، وتفاقم الفقر والبؤس. شباب تائهون، تتلقفهم أفكار العنف بسهولة في منطقة تفتقد فيها الدولة الجزائرية لأي مشروع فعلي للإدماج أو التنمية.

التقارير الاستخباراتية تشير إلى أن الجماعات المتطرفة تنشط بشكل مكثف في هذه الفضاءات المهمشة، حيث تعتمد على آليات دعاية متقدمة تستهدف فئة الشباب، وتستغل معاناتهم الاجتماعية والنفسية لتجنيدهم وتحويلهم إلى أدوات للعنف، سواء داخل بلدان الساحل أو في مناطق أبعد، تشمل أوروبا.

التهديدات تمتد إلى الضفة الشمالية للمتوسط

ما يدفع بالقلق الأوروبي إلى ذروته هو الطابع العابر للحدود لهذا التهديد. عناصر تنظيم داعش القادمين من تندوف، بحسب الأجهزة الأمنية، سبق لهم أن قضوا فترات في إسبانيا ضمن برامج استضافة صيفية للأطفال الصحراويين. هذا الاحتكاك المبكر بالمجتمع الأوروبي، منحهم دراية بالثقافة المحلية واللغة، مما يزيد من خطر تحولهم إلى "ذئاب منفردة" قادرة على تنفيذ هجمات داخل العمق الأوروبي.

ولعلّ أبرز هذه المخاوف يتمثل في احتمال استخدام شبكات الهجرة غير النظامية كقنوات تسلل. وتفيد مصادر أمنية بأن تغييرا في التعليمات التكتيكية للتنظيمات الجهادية بات يركز على استغلال مسارات الهجرة بشكل مكثف، عبر دمج عناصر مدربة داخل موجات المهاجرين القادمين من الساحل، خصوصا المنحدرين من قبائل مثل الفولاني (البيول)، التي تمثل خزانا بشريا مهما لجماعات مثل "نصرة الإسلام والمسلمين" و"داعش - ولاية غرب أفريقيا".

الوضع الأمني في الساحل يخرج عن السيطرة

يؤكد المراقبون أن الجماعات الإرهابية تمتلك حاليا قدرة عملياتية تجعلها قادرة على السيطرة على مدن كبرى في الساحل، لكنها تفضل التوسع التدريجي من خلال إحكام القبضة على المناطق الريفية. ومتى ما تحققت لها هذه السيطرة، فإن العواصم مثل باماكو، واغادوغو ونيامي قد تصبح أهدافا مباشرة خلال فترات قصيرة، ما ينذر بتحول كامل في ميزان القوى بالمنطقة.

ويبدو أن هذه الجماعات تبعث برسائل متعمدة إلى الأوروبيين، مفادها أنها لا تستهدف مصالحهم طالما أنهم لا يتدخلون بشكل مبا شر . وهي استراتيجية مزدوجة تسمح لها ببناء نفوذها دون استفزاز قوى كبرى قد تزعج تمددها.

صمت أوروبي محفوف بالمخاطر

رغم المؤشرات المتعددة على الخطر الداهم، لا تزال العواصم الأوروبية تتعامل مع ما يجري في تندوف والساحل بنوع من الحياد السلبي. هذا التجاهل لا يخلو من مخاطر استراتيجية، خاصة أن الانفجار الأمني في دول الساحل لم يعد مجرد احتمال بعيد، بل سيناريو وشيك. وتداعياته قد تطال الضفة الشمالية للمتوسط، سواء عبر موجات هجرة غير شرعية، أو من خلال نشاط إرهابي متقدم داخل أراضي الاتحاد الأوروبي.

إن التعامل الأوروبي مع هذا الوضع وكأنه شأنا إقليميا لا يعنيهم، يغفل حقيقة أن الأمن في دول جنوب المتوسط مترابط عضويا مع أمن أوروبا. فالساحل اليوم أشبه بـ"نقطة انكسار"، يمكن أن يتسرب منها عدم الاستقرار إلى كل الاتجاهات، في حال استمر غياب التحرك الجاد، سواء على الصعيد الأمني أو التنموي.

المغرب: تنبيه مبكر وحلول واقعية

من جهته، أطلق المغرب منذ سنوات عدة تحذيرات واضحة بشأن خطورة الوضع داخل مخيمات تندوف، مشددا على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لتفكيك بيئة التطرف هناك. فبالإضافة إلى البعد الأمني، يطرح المغرب مقاربة شاملة تعتمد على حل سياسي لقضية الصحراء، يدمج سكان المنطقة في منظومة اقتصادية واجتماعية شاملة، ضمن إطار السيادة المغربية ومبادرة الحكم الذاتي.

وفي هذا السياق، يقدم المغرب نفسه شريكا موثوقا في مكافحة الإرهاب، بفضل ما راكمه من خبرات أمنية واستخباراتية، أثبتت فعاليتها مرارًا من خلال تعاون وثيق مع الدول الغربية. وتمكن من تفكيك شبكات إرهابية عديدة، بعضها كانت لها امتدادات خارجية خطيرة.

كما يضطلع المغرب بدور محوري في ضبط تدفقات الهجرة، مما يجعل استقراره الأمني عاملا حاسما في استقرار غرب المتوسط. وتستند هذه الجهود إلى تنسيق فعّال بين مختلف الأجهزة، وبنية أمنية تحتية متطورة، وانخراط مؤسسات الدولة في التصدي للتطرف عبر مقاربة تنموية وتربوية متكاملة.

ضرورة التحرك العاجل

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن منطقة الساحل تقترب من لحظة حرجة قد يكون لها ما بعدها. ومن دون تدخل سياسي وأمني جاد، فإن مخيمات مثل تلك الموجودة في تندوف ستظل تشكل تهديدًا صامتًا، قادرا على الانفجار في أي لحظة، مع ما لذلك من تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي.

لذلك، أصبح من الضروري أن تتحرك القوى الأوروبية للخروج من مربع الانتظار، وأن تمارس ضغوطًا واضحة من أجل تفكيك هذه المخيمات، سواء عبر وسائل دبلوماسية أو عبر سياسات تنموية بديلة توفر لسكان المنطقة فرصًا للعيش الكريم خارج منطق المظلومية والاستغلال السياسي.

إن ربط أمن أوروبا بأمن جنوب المتوسط لم يعد شعارًا، بل ضرورة ملحّة تفرضها الوقائع على الأرض. ومفتاح الحل يمر عبر القضاء على جذور التطرف، وليس فقط التصدي لأعراضه. ومخيمات تندوف، التي تحوّلت إلى قاعدة خلفية لتجنيد الإرهابيين، تمثل اليوم جزءًا من المشكلة التي ينبغي تفكيكها، في إطار شراكة إقليمية شاملة، يكون فيها الاستقرار أساسًا لأي حل ممكن.

سندات الطلب تحت المجهر: المغرب يشدّد الرقابة على الصفقات العمومية لضمان الشفافية وحماية المال العام

تدخل الحكومة المغربية مرحلة مفصلية في مسار تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية للصفقات العمومية، من خلال الشروع في مراجعة وإصلاح شامل لآلية "سندات الطلب"، بما يعزز مبادئ الشفافية والمنافسة النزيهة، ويحمي المال العام من مختلف أوجه الاستغلال أو الهدر.

في هذا الإطار، أعلن الوزير المكلف بالميزانية، فوزي لقجع، خلال جلسة برلمانية، أن الحكومة بصدد توسيع نطاق الإجراءات المطبقة في مجال الصفقات العمومية لتشمل سندات الطلب، باعتبارها إحدى أهم الأدوات التي تُستخدم في تنفيذ جزء كبير من النفقات العمومية، خصوصًا على مستوى الجماعات الترابية والمؤسسات اللاممركزة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن رؤية شاملة ترتكز على تعزيز المراقبة وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وتوفير آليات تضمن تكافؤ الفرص بين المقاولات، سواء الصغيرة أو المتوسطة، في الولوج إلى المشاريع والطلبيات العمومية، دون تحيّز أو إقصاء.

يُعد نظام سندات الطلب من الأدوات التعاقدية ذات الطابع المبسط، التي أقرّت قانونًا بهدف منح مرونة للإدارات العمومية والمؤسسات العمومية في تنفيذ أشغال أو اقتناء سلع وخدمات بتكلفة محدودة، دون المرور بالمساطر المعقدة التي تتطلبها الصفقات الكبرى.

ورغم النوايا التيسيرية التي صاحبت سن هذا النظام، فإن تقارير عدة صادرة عن مؤسسات الرقابة المالية كشفت في السنوات الأخيرة عن اختلالات جوهرية في تدبير سندات الطلب، خاصة على المستوى المحلي، حيث تم تسجيل لجوء عدد من الجماعات الترابية إلى هذه الآلية لتفادي المساطر القانونية المعتمدة في الصفقات العمومية، ما أدى إلى احتكار فئة ضيقة من المقاولات لمشاريع عمومية دون احترام لمبادئ الشفافية والمنافسة.

وقد ترتّب عن هذه الممارسات رصد صرف نفقات عمومية دون مقابل فعلي، أو تنفيذ مشاريع بجودة متدنية، وهو ما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في هذه الأداة وتطويق الثغرات القانونية التي تفتح الباب أمام سوء الاستعمال أو التلاعب.

> يعد نظام سندات الطلب من الأدوات التعاقدية ذات الطابع المبسط، التي أقرت قانونًا بهدف منح مرونة للإدارات العمومية والمؤسسات العمومية في تنفيذ أشغال أو اقتناء سلع وخدمات بتكلفة محدودة، دون المرور بالمساطر المعقدة التي تتطلبها الصفقات الكبرى

من بين أبرز المستجدات التي أتى بها مسار الإصلاح، قرار رقمنة مسطرة الشراء بواسطة سندات الطلب، عبر اعتماد الإعلان الإلكتروني عن الطلبيات عبر بوابة الصفقات العمومية، وهو ما سيسمح بتوسيع قاعدة المتنافسين وتمكين مختلف المقاولات من تقديم عروضها بشفافية وعدالة.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في الحد من الطابع العشوائي أو الشخصي في اختيار المتعاقدين، حيث سيكون من اللازم احترام المعايير الواضحة والإجراءات المتعارف عليها في الصفقات العمومية، من حيث مواصفات المشروع، وأسلوب تقييم العروض، واختيار العرض الأنسب من حيث التكلفة والجودة.

كما يشمل الإصلاح إلزام المؤسسات العمومية بنشر لائحة سنوية مفصلة تتضمن طبيعة الأعمال التي تم إنجازها بواسطة سندات الطلب، وعددها، والمبلغ الإجمالي الذي تم صرفه، وذلك تعزيزًا للشفافية وتكريسًا للحق في الولوج إلى المعلومة، سواء بالنسبة للرأي العام أو هيئات المراقبة

أكد الوزير فوزي لقجع أن الإصلاح لا يقتصر فقط على رقمنة المساطر، بل يتجه نحو ترسيخ مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، من خلال إدراج الضمانات القانونية والتجارية اللازمة، كتحديد شروط ما بعد البيع، وجودة الخدمات أو المنتجات المقدمة، وأيضا إمكانية طلب كفالات بنكية أو شخصية من طرف المؤسسات المتنافسة، أسوة بما هو معمول به في الصفقات العمومية التقليدية.

وإلى جانب ذلك، تم التنصيص على ضرورة الإدلاء برخص مزاولة النشاط بالنسبة للأعمال أو الخدمات الخاضعة لمتطلبات تنظيمية خاصة، وهو إجراء من شأنه تعزيز المصداقية والمهنية في تنفيذ المشاريع العمومية

من النقاط اللافتة في الإصلاح، اعتماد مفهوم "الخدمات المبتكرة" ضمن سندات الطلب، والتي تشمل مجالات البحث والتطوير والرقمنة والذكاء الاصطناعي، مما يسمح للمقاولات الناشئة والفاعلين في الاقتصاد الرقمي بولوج سهل ومنظم إلى الطلبيات العمومية.

ويُعد هذا التوجه جزءًا من التفعيل العملي لبرامج الدولة الرامية إلى تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز الابتكار، من خلال تمكين المقاولات التكنولوجية من لعب دور محوري في تنفيذ المشاريع العمومية، بما يدعم التحول الرقمي في القطاعات الحيوية، ويخلق فرصًا جديدة للاستثمار والتشغيل.

تندرج هذه الإصلاحات كذلك ضمن المرسوم الجديد للصفقات العمومية، الذي تم فيه إدراج آلية "التعويض الصناعي"، وهي آلية تستهدف ضمان مساهمة الشركات الفائزة بصفقات كبرى في تطوير الاقتصاد الوطني، عبر استثمارات مباشرة أو نقل التكنولوجيا أو تدريب الكفاءات المغربية.

ويشمل نطاق هذه الآلية قطاعات استراتيجية كالدفاع، والصناعة، والطاقة، والتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما يعكس انتقال الدولة من منطق "الشراء" إلى منطق "الاستثمار"، حيث لا يكفي التعاقد مع شركة أجنبية لتسليم منتج أو خدمة، بل يجب أن تساهم أيضا في نقل المعرفة والتشغيل والتكامل الصناعي داخل التراب الوطني.

وقد تم تحديد معايير دقيقة لتقييم العروض، بما في ذلك إدراج الالتزامات المتعلقة بالتعويض الصناعي ضمن دفاتر الشروط، والتأكيد على ألا يترتب عن هذه الآلية أي كلفة مالية إضافية على صاحب المشروع.

إن الأهداف الكبرى الكامنة خلف إصلاح نظام سندات الطلب لا تقتصر على تحسين الكفاءة المالية فحسب، بل تشمل أيضا محاربة مختلف أوجه الفساد والرشوة والزبونية في تدبير الشأن العام.

فإذا ما تم احترام مقتضيات هذا الإصلاح وجرى تطبيقه بصرامة، فإن النتيجة المتوقعة ستكون تقليص هامش التدخلات الشخصية، ورفع مستوى النزاهة والمصداقية، وتحسين مناخ الأعمال عبر إرساء قواعد واضحة وشفافة للولوج إلى الطلبيات العمومية.

ويمثل هذا الورش حلقة مهمة ضمن الرؤية الشاملة التي تقودها الحكومة، بتوجيه من العاهل المغربي الملك محمد السادس، من أجل تحديث الإدارة، وتحقيق فعالية في الإنفاق العمومي، وتعزيز موقع المغرب كوجهة موثوقة للاستثمار المحلي والدولي.

إن مراجعة نظام سندات الطلب يُعد محطة استراتيجية في مسار الإصلاح الإداري والمالي بالمغرب، ويُجسد انتقالا تدريجيًا نحو إدارة عمومية حديثة تُراعي مبادئ الكفاءة والشفافية والمحاسبة.

وتبقى النجاعة الحقيقية لهذا الإصلاح رهينة بمدى التزام جميع المتدخلين، من إدارات عمومية، ومقاولات، وهيئات رقابية، بتطبيق مقتضياته بصرامة، وتحويل مبادئه من نصوص قانونية إلى ممارسات واقعية تؤسس لثقافة جديدة في تدبير المال العام

هل يشهد المغرب تحولًا حقيقيًا نحو السيادة الدفاعية؟

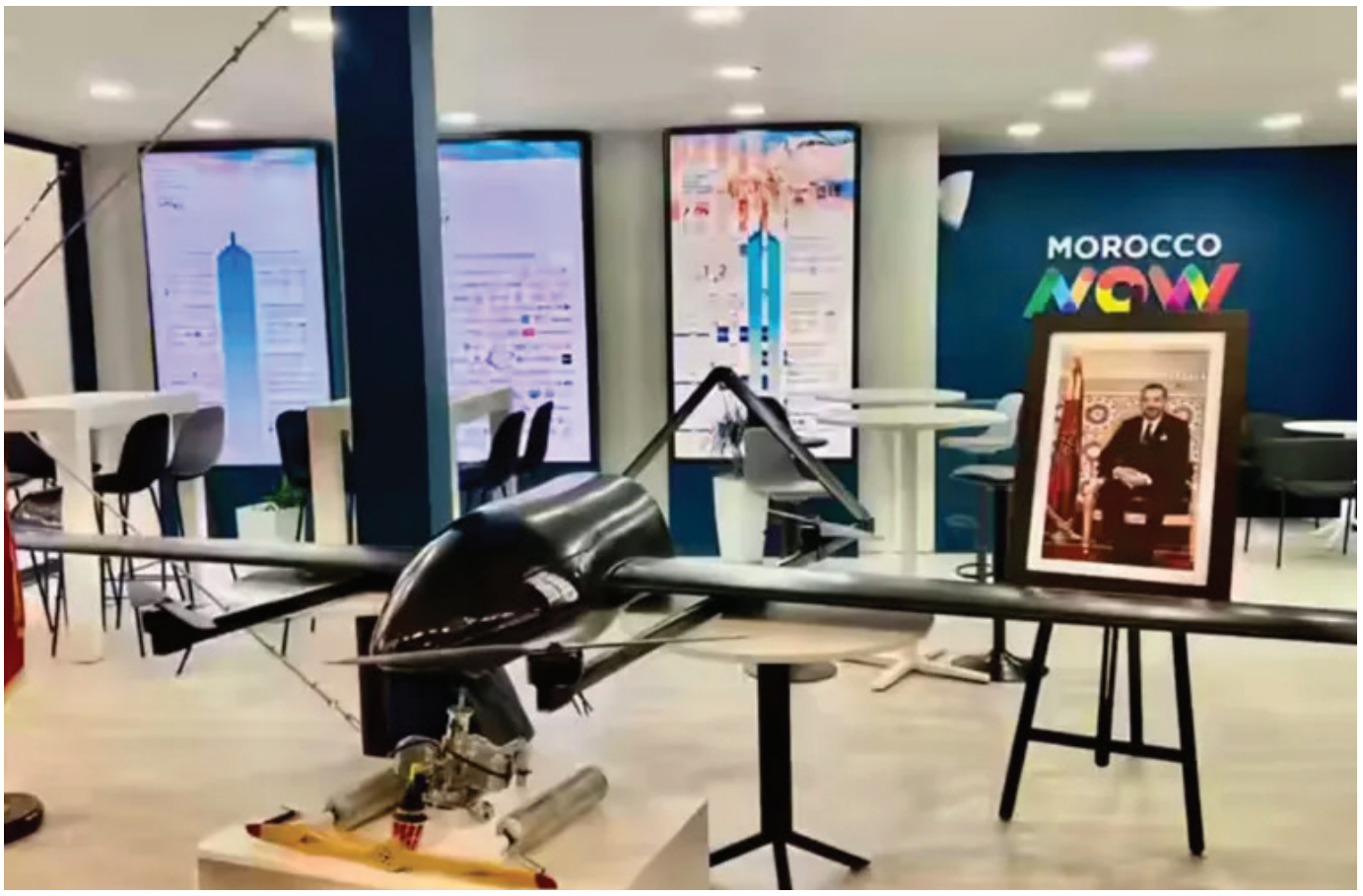

في ظل التحولات الجيوسياسية العميقة التي يعرفها العالم، وما يرافقها من سباق تسلح، وتغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية، بات من الواضح أن الاعتماد المفرط على الخارج في مجال التسلح يشكل مخاطرة استراتيجية لأي دولة تطمح إلى تأمين حدودها، وحماية مصالحها، وفرض توازن رادع مع محيطها. والمغرب، كقوة إقليمية صاعدة في شمال إفريقيا، يدرك تمامًا أن تأمين سيادته الترابية، ومكانته في المعادلة الإفريقية والأورو-متوسطية، يمرّ لا فقط عبر تحديث ترسانته الدفاعية، بل أيضًا من خلال التأسيس لصناعة عسكرية محلية قادرة على تلبية جزء متزايد من حاجاته، وتخفيض تبعيته للخارج، بل وربما على المدى المتوسط، التصدير لدول إفريقية حليفة.

لقد ظل المغرب لعقود يعتمد على شراء الأسلحة من الخارج، وتحديدًا من شركائه التقليديين مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وهو ما مكنه من الحفاظ على جيش مجهز بشكل جيد، لكنه في الوقت ذاته جعله عرضة للتقلبات السياسية في أسواق السلاح العالمية. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولًا تدريجيًا، وهادئًا في أحيان كثيرة، نحو بناء قدرة صناعية دفاعية محلية. هذه المقاربة الجديدة، التي تندرج في إطار رؤية شاملة لتعزيز السيادة الوطنية، تتجلى في توقيع اتفاقيات نقل التكنولوجيا، وإقامة مصانع مشتركة، وتكوين الكفاءات المحلية، والانخراط في مشاريع بحث وتطوير متقدمة.

هذا التحول، وإن كان في بداياته، يطرح عدة أسئلة محورية: هل يسير المغرب بالفعل نحو تحقيق السيادة الدفاعية؟ ما مدى جدية هذه الطفرة الصناعية؟ وهل يمكن الحديث عن إرادة استراتيجية طويلة المدى أم مجرد تحركات ظرفية مرتبطة بتغيرات ظرفية؟ وما علاقة هذه الطفرة برهانات المغرب الأمنية، وخاصة في ملف الصحراء المغربية، وسباق التسلح غير المعلن مع الجزائر؟

اعتمد المغرب، تاريخيًا، على استيراد معظم احتياجاته الدفاعية من الخارج. وتظهر تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن المغرب كان، لعقود، من بين أكبر مستوردي الأسلحة في إفريقيا، خصوصًا من الولايات المتحدة، التي وفرت له طائرات "إف16-" وأنظمة صواريخ متطورة، إضافة إلى فرنسا التي زودته بأنظمة رادار ومعدات بحرية، فضلًا عن صفقات مختلفة مع تركيا وإسرائيل في السنوات الأخيرة.

أحد أبرز ملامح هذا التحول المغربي في الصناعة الدفاعية هو دخول البلاد في مجال تصنيع الطائرات بدون طيار. وتشير تقارير متعددة إلى أن المغرب شرع بالفعل في تصنيع نماذج من المسيرات الإسرائيلية "هيرميس 900"، والمسيّرات التركية "بيرقدار TB2"، إلى جانب طموحات أخرى في التعاون مع شركات صينية وأمريكية.

هذه الخطوة لم تكن مجرد استنساخ لتجارب الآخرين، بل تندرج في رؤية مغربية تهدف إلى امتلاك تقنيات الجيل القادم من الحروب، حيث أصبحت المسيّرات تلعب أدوارًا حاسمة في الصراعات المعاصرة، كما أظهرت الحرب في أوكرانيا، أو في مناطق مثل ناغورني قره باغ. والمغرب، بإدراكه لأهمية هذا السلاح الذكي، يعمل على نقل المعرفة والتكنولوجيا وليس فقط شراء المنتج الجاهز.

إلى جانب التصنيع، يولي المغرب أهمية خاصة لتطوير القدرات العلمية والتقنية في المجال العسكري. وقد بدأت تظهر مؤشرات على إنشاء مراكز بحث وتطوير، بالشراكة مع جامعات ومؤسسات علمية مغربية، تهدف إلى تكوين جيل من المهندسين والخبراء المتخصصين في الصناعات الدفاعية، وهو رهان بعيد المدى يهدف إلى خلق منظومة دفاعية متكاملة.

كما أن المغرب يسعى إلى الاستفادة من كفاءاته بالخارج، وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، عبر تشجيع الأطر المغربية العاملة في الصناعات العسكرية للعودة أو المساهمة في هذه الدينامية الجديدة. وهو توجه يُظهر أن المشروع الدفاعي المغربي ليس مشروعًا ظرفيًا، بل استثمارًا استراتيجيًا في المعرفة والسيادة.

> **اعتمد المغرب، تاريخيًا، على استيراد معظم احتياجاته الدفاعية من الخارج. وتظهر تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن المغرب كان، لعقود، من بين أكبر مستوردي الأسلحة في إفريقيا، خصوصًا من الولايات المتحدة، التي وفرت له طائرات "إف16-" وأنظمة صواريخ متطورة، إضافة إلى فرنسا التي زودته بأنظمة رادار ومعدات بحرية**

في السابق، كانت الصناعات الدفاعية في المغرب محاطة بالكثير من السرية، باعتبارها جزءًا من منظومة حساسة. لكن مع القانون الجديد، والانفتاح على الشراكات الدولية، بدأنا نلمس تطورًا نحو مزيد من الشفافية المنضبطة، التي تتيح استقطاب الاستثمارات الأجنبية، دون المساس بالأمن القومي. وتم إحداث هيئات حكومية متخصصة لتأطير هذه الدينامية، من بينها وكالة خاصة بالصناعات الدفاعية، وتنسيق مباشر مع القوات المسلحة الملكية.

لا يمكن فصل هذا التحول الدفاعي المغربي عن السياق الإقليمي المتوتر، وعلى رأسه النزاع حول الصحراء المغربية، والتوترات المستمرة مع الجارة الشرقية الجزائر. فالمغرب يدرك أن الردع الاستراتيجي لا يقوم فقط على تحالفات دبلوماسية، بل أيضًا على امتلاك القدرة الصناعية والعسكرية التي تضمن التوازن. وهذا ما يفسر جزءًا من الاندفاع نحو التحديث والتصنيع، بهدف تعزيز موقف المغرب في أي سيناريو محتمل، دون السقوط في منطق الاستفزاز.

إذا نجح المغرب في ترسيخ صناعة دفاعية مستقلة وذات جودة، فإن آفاق التصدير ستكون واعدة، خصوصًا تجاه الدول الإفريقية التي تربطها بالمغرب شراكات أمنية متقدمة. وقد بدأت بعض المؤشرات تظهر في هذا الاتجاه، حيث أبدت دول إفريقية رغبتها في الحصول على معدات عسكرية مغربية، خاصة المسيّرات والأسلحة الخفيفة. وهذا المسار، إذا تم تدعيمه، قد يجعل المغرب لاعبًا مهمًا في سوق السلاح الإفريقي، ورافعة اقتصادية جديدة للدولة.

من الواضح أن المغرب يخوض تحولًا تدريجيًا ومدروسًا في مجال الصناعات الدفاعية. صحيح أن الطريق لا يزال طويلًا، وأن الوصول إلى مستوى الدول الصناعية الكبرى يتطلب سنوات من الاستثمار والتخطيط، لكن الإشارات واضحة: هناك إرادة سياسية، ورؤية استراتيجية، وشراكات دولية نوعية، إضافة إلى إطار قانوني ومؤسساتي متطور.

إن سؤال "هل يشهد المغرب تحولًا نحو السيادة الدفاعية؟" لم يعد سؤالًا نظريًا. فالمؤشرات العملية على الأرض، من توقيع الاتفاقيات إلى إطلاق المصانع ومراكز البحث، تؤكد أن المملكة دخلت مرحلة جديدة من التفكير السيادي، حيث لم تعد الدفاعات الوطنية مجرد مسألة تجهيز، بل عنصرًا مركزيًا في مشروع الدولة الحديثة.

وفي عالم يتجه نحو إعادة تشكيل موازين القوة، فإن من يملك قراره الدفاعي يملك جزءًا مهمًا من استقلاله السياسي والاقتصادي، والمغرب يبدو مصممًا على أن يكون من هؤلاء

المخدرات والتهريب العابر للحدود: دور المغرب الإقليمي في التصدي

في عالم يتغير بوتيرة متسارعة، لم تعد التهديدات الأمنية محصورة في الحروب التقليدية أو النزاعات المسلحة، بل أصبحت الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعلى رأسها تهريب المخدرات، تمثل أحد أكبر التحديات التي تهدد استقرار الدول، وتقوض سيادتها، وتُضعف نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. في هذا السياق المتشابك والمعقد، يبرز المغرب كدولة محورية على خارطة الأمن الإقليمي، ليس فقط بحكم موقعه الجغرافي الذي يجعله صلةَ وصل بين إفريقيا وأوروبا، ولكن أيضا بفضل تطور أجهزته الأمنية، واعتماد مقاربة شمولية في التصدي لهذه الظواهر التي لا تعترف بالحدود.

فبين سواحل طويلة تطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وحدود برية شاسعة تربطه بجيران يشهد بعضهم هشاشة أمنية أو توترا سياسيا، يجد المغرب نفسه في قلب شبكة من المسارات التي تستغلها شبكات التهريب الدولية لنقل مختلف أنواع المخدرات، سواء التقليدية منها أو الاصطناعية، والتي تمثل اليوم أحد أكبر مصادر تمويل الجريمة العابرة للحدود والإرهاب في منطقة الساحل.

لكن ما يميز التجربة المغربية في هذا المجال هو خروجها من خانة الاتهام أو الدفاع إلى موقع الفاعلية والمبادرة، إذ أصبحت الأجهزة الأمنية المغربية تضطلع بدور أساسي في حماية الحدود، وتفكيك الشبكات الإجرامية، بل وتقديم الدعم المعلوماتي والفني لشركائها في الضفة الشمالية للمتوسط وفي العمق الإفريقي. لم تعد محاربة المخدرات بالنسبة للمغرب مجرد ملف داخلي يندرج ضمن أولويات السياسات الأمنية، بل تحوّل إلى ورش استراتيجي تتقاطع فيه الدبلوماسية، والتنمية المحلية، والإصلاحات التشريعية، والمقاربات الاجتماعية، وهو ما يجعل من المغرب نموذجًا فريدًا في المنطقة، قادرًا على تحويل التحدي إلى فرصة لتعزيز الاستقرار، وتثبيت سيادة القانون، وبناء جسور الثقة مع الدول الشريكة.

هذا الدور لم يأت من فراغ، بل نتيجة تراكم سنوات من التجربة والعمل الاستباقي واليقظة الميدانية، بالإضافة إلى وعي سياسي عميق بضرورة توطين الأمن في السياسات العمومية، وتحويله إلى مسؤولية جماعية لا تنحصر فقط في الأجهزة الأمنية، بل تشمل مختلف المتدخلين، من الجماعات الترابية إلى الفاعلين في المجتمع المدني. كما أن المغرب، وهو يمضي في هذا الاتجاه، لا يغفل أهمية إدماج البعد التنموي، لاسيما في المناطق التي تأثرت تاريخيًا بالاقتصاد غير المهيكل المرتبط بزراعة أو تهريب المخدرات، حيث تم إطلاق عدد من المشاريع البديلة، وتقنين استخدام القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية، بما يُحدث تحولًا في البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق

وقد استطاع المغرب بناء منظومة أمنية متماسكة تقوم على العمل الاستباقي، والمراقبة الدقيقة، والتنسيق المكثف مع الشركاء الدوليين. المؤسسات الأمنية المغربية، وفي مقدمتها المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، راكمت تجارب متقدمة أهلتها لتفكيك مئات الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المخدرات بجميع أصنافها، سواء القادمة من مناطق إنتاج بعيدة أو تلك المصنعة بطرق غير شرعية في مناطق مجاورة. وفي هذا السياق، نجحت السلطات المغربية في إحباط العديد من المحاولات العابرة للحدود، سواء عبر البر أو البحر أو الجو، من خلال اعتماد تكنولوجيا حديثة ونظام رصد متطور.

كما انخرط المغرب بشكل فعال في التعاون الأمني الإقليمي والدولي، ووقّع اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول الأوروبية والإفريقية، ما جعله شريكا موثوقا في مكافحة التهريب والجريمة المنظمة. ولم تتوقف جهود المغرب عند الجانب الأمني، بل امتدت إلى وضع سياسة وطنية شاملة تتعامل مع الإشكالية من زوايا متعددة، حيث تم اعتماد مقاربة متكاملة تشمل الجانب القانوني، التنموي، والاجتماعي، من أجل محاصرة الظاهرة في جذورها. ولعل تقنين استخدام القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية، في إطار مراقب وتحت إشراف المؤسسات الرسمية، يمثل تحولًا كبيرًا في المقاربة المغربية، يعكس حرص الدولة على تحويل الاقتصاد غير المهيكل إلى نشاط مشروع ومنتج.

> كما انخرط المغرب بشكل فعال في التعاون الأمني الإقليمي والدولي، ووقّع اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول الأوروبية والإفريقية، ما جعله شريكًا موثوقًا في مكافحة التهريب والجريمة المنظمة .ولم تتوقف جهود المغرب عند الجانب الأمني، بل امتدت إلى وضع سياسة وطنية شاملة تتعامل مع الإشكالية من زوايا متعددة

في الوقت ذاته، تبقى الحدود الشرقية والجنوبية من أكثر النقاط حساسية، نظرًا لتحركات شبكات منظمة تستغل هشاشة بعض المناطق في دول الجوار، وتحاول إدخال أنواع خطيرة من المواد المخدرة إلى التراب الوطني، وهو ما تقابله السلطات المغربية بيقظة مستمرة وتنسيق دائم بين مختلف أجهزتها. كما أن انخراط المغرب في ملفات الأمن الجماعي بمنطقة الساحل، يجعله فاعلًا رئيسيًا في تقوية قدرات الدول الإفريقية الصديقة لمواجهة الأخطار المشتركة، خاصة مع تزايد التداخل بين التهريب والجماعات المسلحة في بعض بؤر التوتر. وقد أصبح المغرب بفضل هذه التجربة مرجعًا إقليميًا، حيث بات يقدم دعما تقنيًا واستخباراتيًا لدول عديدة، ويساهم في تكوين كوادر أمنية إفريقية، في إطار رؤية تضامنية تؤمن بأن الأمن لا يتحقق إلا بمقاربة جماعية.

وقد نوهت عدة تقارير دولية ومؤسسات أمنية أوروبية بهذا الدور، مؤكدة أن المغرب يشكل نقطة ارتكاز محورية في حماية الضفة الجنوبية للمتوسط من تدفقات التهريب بشتى أنواعه. كما أن مصداقية الأجهزة المغربية وفعاليتها دفعت بشركاء دوليين إلى تعميق التعاون معها، في ملفات تتجاوز التهريب لتشمل محاربة الإرهاب، وتفكيك الشبكات متعددة المهام. وإلى جانب ذلك، يعمل المغرب على تعزيز بنياته القانونية والتشريعية لمواكبة التحديات المتغيرة، حيث يتم باستمرار تطوير القوانين المرتبطة بمكافحة غسل الأموال، وتجريم التهريب، وتحديث العقوبات وفق المعايير الدولية. وفي ضوء هذه المعطيات، فإن المغرب لا يدافع فقط عن أمنه الوطني، بل يضطلع بدور استراتيجي في الحفاظ على استقرار الإقليم ككل، من خلال مقاربة مسؤولة، متوازنة، وذات بعد استشرافي.

ومع أن التحديات مستمرة، خصوصًا مع ظهور أدوات تهريب جديدة، كالمسيّرات والطائرات دون طيار، وتطور أساليب الشبكات الإجرامية، فإن الأجهزة المغربية تواصل تحديث أدواتها وتعزيز قدراتها التقنية والبشرية، من أجل التصدي لأي تهديد مهما كان مستواه أو مصدره. وفي هذا المسار، يثبت المغرب أن محاربة المخدرات والتهريب العابر للحدود لا تتم فقط بالقوة، بل تتطلب حكمة استراتيجية، توازنًا مؤسساتيًا، ورؤية إقليمية تجعل من الأمن مسؤولية جماعية. بهذا الأداء، وبهذا المستوى من الجاهزية والتعاون، يتحول المغرب من مجرد حاجز جغرافي إلى مركز إقليمي للأمن، وشريك دولي لا غنى عنه في معركة مفتوحة ضد الجريمة المنظمة

لقجع: الاستقلالية المالية للمؤسسات الدستورية ركيزة للحكامة وترسيخ لمبدأ فصل السلط

أكد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، أن الدستور المغربي رسّخ أسس دولة المؤسسات من خلال دسترة عدد من الهيئات، خاصة تلك المكلفة بالحكامة الجيدة، بهدف تمكينها من أداء أدوارها باستقلالية وفعالية، بعيدة عن تأثير السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفي معرض رده على سؤال كتابي من المستشارين البرلمانيين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أوضح لقجع أن الاستقلال المالي والإداري لهذه المؤسسات الدستورية يشكل عنصراً أساسياً في ضمان نزاهتها وموضوعيتها، خصوصاً في المهام الرقابية، أو في ما يتعلق بحماية الحقوق وتنظيم الحياة العامة.

وأوضح المسؤول الحكومي أن هذه المؤسسات، رغم تنسيقها مع الحكومة بشأن الاعتمادات المالية، فإنها تحتفظ بحقها في إعداد ميزانياتها بشكل مستقل، في احترام تام لمبدأ فصل السلط كما يتم إدراج ميزانياتها ضمن ميزانية الدولة، انسجاماً مع ما ينص عليه الفصل 77 من الدستور، المتعلق بضرورة الحفاظ على توازن المالية العمومية.

وأضاف لقجع أن الاستقلالية المالية تتجلى في ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، إعداد الميزانيات بشكل مستقل داخل كل مؤسسة؛ ثانياً، التوصل المباشر بالاعتمادات من الميزانية العامة؛ وثالثاً، حرية التصرف في الموارد المالية وفقاً لاحتياجات كل هيئة، تحت رقابة مالية خاصة ومحددة.

واستعرض الوزير عدداً من النماذج الدستورية لتوضيح الكيفية التي يتم بها إعداد الميزانية، مبرزاً أن الأمين العام لمجلس المنافسة مثلاً هو من يعد مشروع الميزانية، ويعرضه على المجلس للمصادقة. في المقابل، فإن رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها هو من يقترح مشروع ميزانية الهيئة قبل أن يتم التصويت عليه داخلياً.

وفي السياق ذاته، أوضح لقجع أن رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يشرف على إعداد وتنفيذ ميزانية المجلس وهيئاته، وهو ما ينطبق أيضاً على مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث يُعد رئيس كل مؤسسة الميزانية السنوية بالتنسيق مع وزارة المالية.

وفي ما يتعلق بالحصول على الاعتمادات، بيّن لقجع أن بعض الهيئات تتوفر على فصول خاصة ضمن الميزانية العامة، في حين تحصل أخرى على دعم مباشر من الدولة، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من موارد ذاتية أو هبات لا تؤثر على استقلاليتها. وأكد أن الحكومة تعمل على برمجة هذه الاعتمادات وتنفيذها بناءً على مقترحات هذه المؤسسات.

وأشار المسؤول الحكومي إلى أن رؤساء المؤسسات والهيئات الدستورية هم الآمرون بالصرف، مع إمكانية تفويض هذه المهمة لآمرين مساعدين، ما يضمن مرونة التدبير المالي في إطار من الاستقلال والشفافية. كما أشار إلى أن تنفيذ الميزانيات يخضع لرقابة محاسبين عموميين ملحقين بهذه المؤسسات، بالإضافة إلى خضوعها لرقابة المجلس الأعلى للحسابات.

وفي مقارنة دولية، أبرز لقجع أن المغرب يعتمد نموذجاً مشابهاً لما هو معمول به في عدد من الدول الديمقراطية، خاصة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE). ففي ألمانيا مثلاً، تدرج ميزانيات البرلمان والمحكمة الدستورية ضمن القانون المالي الفيدرالي، مع الحفاظ على الاستقلال الوظيفي لتلك المؤسسات. وتتمتع المحكمة الدستورية هناك باستقلال مالي معزّز، حيث تعد ميزانيتها بنفسها قبل إرسالها إلى وزارة المالية لإدراجها في قانون المالية.

وعلى المستوى الإقليمي، أشار لقجع إلى أن دولاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل تونس والأردن، تعتمد نماذج مشابهة في تخصيص الاعتمادات المالية للهيئات الدستورية، مع احترام مبدأ الاستقلالية، ودمج الميزانيات ضمن القانون المالي للدولة، مع تطبيق قوانين خاصة في التصرف المالي.

وفي ختام جوابه، شدد لقجع على أن إخضاع ميزانيات المؤسسات الدستورية، بما فيها مجلسا البرلمان، لنفس القواعد العامة لقانون المالية، يندرج ضمن منطق الالتزام بالشفافية والحكامة واحترام القانون، دون المساس بمبدأ فصل السلط بل وأكثر من ذلك، فإن العديد من هذه المؤسسات انخرطت، بشكل إرادي، في ورش "نجاعة الأداء"، في إشارة إلى تطور مستمر نحو حكامة حديثة. وقد خص بالذكر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كمؤسستين رائدتين في هذا الورش الوطني الطموح

وزارة الداخلية تقود تحولاً بيئياً عميقاً: 21 مليار درهم لتثمين النفايات بحلول 2034

أكد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، ضمن جواب كتابي عن سؤال برلماني، أن العمل جار لتنفيذ مشاريع متكاملة تروم تحسينً تدبير النفايات المنزلية، وذلك في إطار البرنامج الوطني لتثمين النفايات للفترة 2023-2034، الذي يهدف إلى إرساء منظومة متقدمة لمعالجة النفايات والانتقال إلى نموذج بيئي أكثر استدامة.

ويستند هذا البرنامج، الذي تبلغ كلفته الإجمالية حوالي 21.14 مليار درهم، إلى مجموعة من المحاور العملية، تشمل إنشاء مراكز للطمر والتثمين، وإعادة تأهيل وإغلاق المطارح العشوائية، واقتناء المعدات الضرورية لتحسين خدمات النظافة، إلى جانب تنفيذ مشاريع مهنية لجمع وكنس النفايات.

وتساهم وزارة الداخلية في تمويل هذا الورش الطموح بما يقارب 450 مليون درهم سنويًا، في حين توفر الدولة دعما إضافيًا عن طريق "صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه العادمة وإعادة استعمالها"، الذي يضخ سنويًا حوالي 400 مليون درهم. كما تقدم الوزارة دعمًا تقنيًا للجماعات الترابية لإنجاز مشاريع التحسيس والتكوين، وتطوير آليات التتبع والمراقبة.

وذكر لفتيت أن هذا البرنامج يندرج في إطار تفعيل الاتفاقية الإطار الموقعة في 20 دجنبر 2021، بين عدد من القطاعات الوزارية وجمعية مهنيي صناعة الإسمنت، والتي تهدف إلى تعزيز تثمين النفايات المنزلية وتوسيع شبكات الفرز.

وأوضح في الجواب الكتابي ذاته أن النفايات المنزلية بالمغرب، خاصة في المناطق الحضرية، تتميز بنسبة رطوبة عالية تقارب 70%، واحتواء كبير على المواد العضوية التي تصل نسبتها إلى 60%، في مقابل محدودية نسبة المواد القابلة للتدوير، التي لا تتعدى 40%.

هذه الخصائص، حسب قوله، تشكل عائقا كبيرًا أمام إرساء منظومة فعالة لمعالجة النفايات، ما أدى إلى بقاء معدل التثمين على الصعيد الوطني في حدود 7%.

ولتجاوز هذا الإشكال، أشار وزير الداخلية إلى أن البرنامج يعتمد مقاربة جديدة ترتكز على تقليص النفايات من المصدر عبر التدوير والفرز والتثمين، وحصر الطمر في النفايات النهائية فقط ويستهدف البرنامج، في أفق سنة 2034، تعميم خدمات الجمع والكنس بنسبة 100%، والقضاء على المطارح العشوائية، ورفع معدل التثمين إلى 25%، مما سيسهم في تقليص حجم النفايات التي يتم طمرها.

من الناحية التقنية، أوضح لفتيت أن الوزارة تواكب الجماعات الترابية في إعداد الدراسات القبلية، بما في ذلك دراسات الجدوى وملفات طلبات العروض، وفق خصوصيات كل جماعة وإمكاناتها، لضمان استدامة وفعالية المشاريع المنجزة.

كما أكد أن البرنامج سيفتح المجال أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في قطاع تدبير النفايات، ما سيمكن من خلق فرص جديدة للشغل، وتحقيق قيمة مضافة بيئية واقتصادية على المستوى الوطني

انطلاق منظومة التأمين التكميلي على التصدير ومنصة «TijarIA» لتعزيز التجارة الخارجية ابتداءً من 16 يونيو

أعلنت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية عن دخول منظومة التأمين التكميلي على التصدير حيز التنفيذ ابتداء من 16 يونيو 2025، إلى جانب إطلاق المنصة الرقمية "TijarIA" الموجهة لدعم المصدرين والمستوردين وتيسير الولوج إلى المعلومات التجارية.

وجاء هذا الإعلان خلال اجتماع انعقد يوم 11 يونيو الجاري بمدينة الدار البيضاء، خصص لتتبع تنفيذ برنامج التجارة الخارجية 2025-2027، بحضور ممثلين عن المندوبيات الجهوية لوزارة الصناعة والتجارة، والجمعية المغربية للمصدرين، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، فضلاً عن ممثلي قطاع التأمين.

وترأس الاجتماع عمر حجيرة، كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، الذي شدد على أهمية التنسيق والتتبع الميداني لتنفيذ مختلف محاور البرنامج بشكل منسجم وشفاف، انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى جعل التجارة الخارجية رافعة استراتيجية للنمو وخلق فرص الشغل.

ويستهدف برنامج التجارة الخارجية للفترة 2025-2027، الذي أعلن عن توجهاته الكبرى في 28 ماي الماضي تحت رئاسة رئيس الحكومة، تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية بحلول عام 2027:

- توسيع قاعدة المصدرين بإدماج 400 مصدر جديد سنوياً؛
- رفع قيمة الصادرات بـ 80 مليار درهم؛
- إحداث 76.000 منصب شغل جديد في القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

وبحسب بلاغ رسمي صادر عن كتابة الدولة، فإن البرنامج يرتكز على دعم المقاولات المصدرة بصفتها محركاً تنموياً أساسياً، من خلال توفير بيئة ملائمة لنشاطها الدولي، وفتح آفاق جديدة للأسواق، لا سيما في القارة الإفريقية.

ومن بين الآليات التي تم تفعيلها في هذا السياق، إطلاق المكاتب الجهوية للتجارة الخارجية على مستوى مندوبيات الوزارة في الجهات الاثني عشر للمملكة، والتي ستعمل على تحديد المقاولات ذات المؤهلات التصديرية ومواكبتها عن قرب، عبر التكوين والمعلومات والخدمات التقنية.

كما أعلنت كتابة الدولة أن منظومة التأمين التكميلي على التصدير، التي تم تطويرها بشراكة مع الشركة المركزية لإعادة التأمين، ستدخل حيز التنفيذ الرسمي في 16 يونيو، وهي مصممة خصيصاً لتقوية حضور الصادرات المغربية في الأسواق غير التقليدية، مع التركيز على الأسواق الإفريقية ذات النمو المرتفع والمخاطر التجارية المتوسطة إلى المرتفعة.

وفي السياق ذاته، ستكون المنصة الرقمية "TijarIA" متاحة للفاعلين الاقتصاديين ابتداء من التاريخ نفسه، حيث تتيح هذه الأداة الرقمية المتقدمة ولوجاً فورياً ومستمراً إلى معلومات محينة وموثوقة حول المعاملات التجارية الخارجية، كما تقدم خدمة الذكاء الاصطناعي للإجابة على الاستفسارات على مدار الساعة.

وتشكل المنصة جزءاً من التحول الرقمي الذي تسعى كتابة الدولة إلى تكريسه في منظومة التجارة الخارجية، بما يعزز الشفافية، ويسهل اتخاذ القرار لدى الفاعلين الاقتصاديين، ويقلل من الحواجز المعلوماتية أمام ولوج الأسواق الدولية.

ويعكس هذا التوجه التزام المغرب برؤية متكاملة لتقوية مواقعه في سلاسل القيمة العالمية، وتنويع شركائه التجاريين، وتأهيل نسيجه المقاولاتي لمواجهة تحديات الأسواق الخارجية، خصوصاً في سياق عالمي يتميز بتقلبات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة.

مندوبية التخطيط : 55٪ من المقاولات تتوقع تحسن الخدمات التجارية غير المالية

أفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن 55% من أرباب مقاولات قطاع الخدمات التجارية غير المالية يتوقعون ارتفاعا في النشاط الإجمالي خلال الفصل الثاني من سنة 2025، في حين يتوقع 13% منهم انخفاضاً.

وأوضحت المندوبية، في مذكرتها الإخبارية حول نتائج البحوث الفصلية الخاصة بالظرفية الاقتصادية في قطاعي الخدمات التجارية غير المالية وتجارة الجملة، أن هذه التوقعات تُعزى، من جهة، إلى الارتفاع المرتقب في أنشطة "النقل الجوي"، و"النقل البري والنقل عبر الأنابيب"، و"التخزين والخدمات الملحقة بالنقل"، و"الإيواء"، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المتوقع في "أنشطة خدمات البريد"، و"أنشطة البرمجة والبث"، و"النقل عبر المياه".

وبحسب المصدر ذاته، فإن 62% من أرباب مقاولات القطاع يتوقعون استقرارا في الطلب، بينما يتوقع 31% ارتفاعه.

كما يُرتقب أن يعرف عدد المشتغلين استقرارا حسب 60% من أرباب المقاولات، وارتفاعا حسب 25% منهم.

أما خلال الفصل الأول من سنة 2025، فقد عرف النشاط الإجمالي لقطاع الخدمات التجارية غير المالية انخفاضا حسب 53% من أرباب المقاولات، وارتفاعا حسب 25% منهم.

ويُعزى هذا التطور، من جهة، إلى الانخفاض المسجل في أنشطة "الاتصالات"، و"النقل الجوي"، و"النقل عبر المياه"، ومن جهة أخرى، إلى التحسن المسجل في أنشطة "النقل البري والنقل عبر الأنابيب"، و"التخزين والخدمات الملحقة بالنقل".

وقد تكون نسبة قدرة الإنتاج المستعملة لدى مقاولات هذا القطاع قد بلغت 73%.

واعتبر 83% من أرباب المقاولات أن مستوى دفاتر الطلب خلال نفس الفصل كان "عاديا".

وبخصوص عدد المشتغلين، فقد عرف ارتفاعا حسب 35% منهم، وانخفاضا حسب 21%.

النفط يقفز بأكثر من 12٪ وسط مخاوف من تصعيد إقليمي عقب الغارات الإسرائيلية على إيران

شهدت الأسواق العالمية اضطراباً حاداً فجر الجمعة، عقب تنفيذ إسرائيل ضربات جوية على مواقع عسكرية ومنشآت نووية في إيران، ما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط تجاوز 12%، في وقت تتزايد فيه المخاوف من تصعيد إقليمي قد يؤثر على استقرار إمدادات الطاقة العالمية.

فبحسب آخر المعطيات، ارتفع سعر برميل خام تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 12,02% ليصل إلى 76,22 دولاراً، بينما صعد سعر خام برنت بحر الشمال بنسبة 11,68% ليبلغ 77,46 دولاراً، وذلك في حدود الساعة الثانية وأربعين دقيقة صباحاً بتوقيت غرينتش.

وتأتي هذه القفزة السعرية نتيجة مباشرة للغارات الإسرائيلية التي استهدفت مواقع حساسة في العمق الإيراني، في تطور عسكري أثار قلق الأسواق من احتمال اندلاع مواجهة واسعة في الشرق الأوسط، المنطقة التي تعتبر شريانا حيويا لإنتاج وتصدير النفط.

إيران، المصنفة ضمن أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم، تلعب دوراً محورياً في سوق الطاقة الدولية. وأي اضطراب في إنتاجها أو تصديرها، لا سيما عبر مضيق هرمز الاستراتيجي، قد يؤدي إلى إحداث اختلال كبير في التوازن العالمي بين العرض والطلب.

وفي تعليق على تطورات السوق، قال ستيفن إينيس، المحلل في شركة SPI لإدارة الأصول، إن "عملية إعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية ما تزال في مراحلها الأولى"، مشيراً إلى أن "رد فعل إيران سيكون حاسماً". فبينما قد يؤدي تراجع طهران إلى تهدئة الأسواق، فإن أي رد عسكري قد يغيّر توقعات الاقتصاد الكلي لعام 2025 بأكمله.

وكانت أسعار النفط قد بدأت في تسجيل زيادات تدريجية خلال الأيام الماضية، بفعل تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة على خلفية برنامج إيران النووي، واحتمال عودة العقوبات أو تشديد القيود على صادراتها النفطية.

القلق الدولي تعمّق أيضاً بعد إعلان الولايات المتحدة، الأربعاء الماضي، عن تقليص عدد موظفي سفارتها في العراق، في خطوة تعكس تزايد المخاطر الأمنية بالمنطقة، خاصة بعد تقارير عن تحركات إيرانية عبر أذرعها في العراق وسوريا ولبنان.

ويُعتبر مضيق هرمز النقطة المفصلية في هذه المعادلة الجيوسياسية. إذ يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط العالمية، مما يجعله من أكثر الممرات البحرية حساسية. وفي هذا السياق، صرح آرن لومان راسموسن، من شركة إدارة المخاطر العالمية، بأن "الكابوس الحقيقي يتمثل في إقدام إيران على إغلاق المضيق، الأمر الذي ستكون له انعكاسات كارثية على سوق النفط العالمي".

ومع استمرار الغموض حول طبيعة الرد الإيراني وحجم التصعيد المحتمل، يبدو أن الأسواق ستظل تحت الضغط في الأيام المقبلة، في انتظار إشارات أكثر وضوحا من العواصم الكبرى بشأن إمكانية احتواء الأزمة أو انزلاقها إلى مواجهة مفتوحة.

«جيل التيك توك»: هل نعيش نهاية التأطير السياسي؟

لم يعد من الممكن اليوم الحديث عن السياسة بالمفاهيم القديمة نفسها التي سادت طيلة العقود الماضية. فالمشهد المغربي، كما في كثير من المجتمعات، يعرف تحولات عميقة وصامتة، لا تقودها الأحزاب ولا النقابات ولا النخب التقليدية، بل تقودها شاشات الهواتف، ومنصات التواصل، ومقاطع فيديو لا تتجاوز الدقيقة الواحدة، لكنها تحدث صدى واسعًا. في قلب هذه التحولات يبرز فاعل جديد: جيل شاب لم يعش الحراك السياسي الكلاسيكي، ولم يُشكل وعيه داخل التنظيمات أو الجمعيات، بل تربى سياسياً - إن صح التعبير - على وقع "الترند"، و"الفيديو القصير"، و"المحتوى الفيروسي".

في هذا السياق، يبرز تطبيق "تيك توك" كأكثر من مجرد وسيلة ترفيهية أو منصة عابرة. لقد أصبح نافذة لكشف الاختلالات، والتعبير عن الغضب، والسخرية من السياسيين، والتفاعل مع القضايا الاجتماعية. لكن في مقابل هذا الحضور القوي للشباب في العالم الرقمي، تعيش الأحزاب السياسية المغربية حالة ركود واضحة. مقرات حزبية مهجورة، لقاءات باهتة، وخطابات لا تثير تفاعلا حقيقيًا. فما الذي حدث؟ هل انسحب الشباب من السياسة؟ أم أن السياسة انسحبت من واقعه؟

هذا السؤال ليس ترفًا فكريًا، بل هو سؤال مركزي لكل من يهتم بمستقبل الديمقراطية المغربية. لأن الأزمة لا تتعلق فقط بتراجع نسب المشاركة في الانتخابات، أو عزوف الشباب عن الانخراط الحزبي، بل بأعمق من ذلك: إنها أزمة تمثيلية، أزمة أدوات، وأزمة لغة. الأحزاب تتحدث بلغة الماضي، بينما الجيل الجديد يصنع لغته الخاصة، ويصوغ وعيه السياسي خارج القنوات المعهودة.

جيل "تيك توك" لا يقرأ البيانات الحزبية، ولا يتابع نشرات الأخبار الرسمية، لكنه يعرف تفاصيل دقيقة عن قضايا اجتماعية مثل البطالة، وغلاء المعيشة، وسوء الخدمات، ويعبّر عنها بطريقته، وبصوته، وبلغته. فهل نحن أمام نهاية التأطير السياسي التقليدي؟ وهل ما نشهده هو تراجع كلي للأشكال الكلاسيكية للمشاركة، أم أننا بصدد ولادة أشكال جديدة من الفعل السياسي، تتجاوز الأحزاب والنقابات والجمعيات؟

إن ما يدفعنا لطرح هذا السؤال بإلحاح هو ما نلاحظه من انفصال حاد بين المؤسسات التي يفترض أن تؤطر الشباب سياسياً، وبين جيل يعيش في واقع رقمي موازٍ، لا يثق في السياسيين، ولا ينتظر من الأحزاب وعودًا، ولا يتردد في فضح تناقضات الخطاب الرسمي بأسلوب ساخر وساخر جداً. ومن هنا، فإننا لا نتحدث فقط عن أزمة مؤسسات، بل عن أزمة شرعية، وأزمة تواصل، وأزمة عميقة في القدرة على التأثير والإقناع.

من هنا تنطلق هذه الورقة، محاولة لفهم الظاهرة من الداخل، بعيداً عن الأحكام الجاهزة التي تختزل الشباب في "السطحية" أو "اللامبالاة"، وبعيداً أيضاً عن الخطابات المتفائلة الزائفة التي تتحدث عن "رقمنة السياسة" وكأنها حل سحري. سنحاول أن نجيب عن سؤال محوري: هل تعني ظاهرة "جيل تيك توك" نهاية التأطير السياسي كما عرفناه؟ أم أنها تعكس ببساطة تحولا في أدوات الفعل السياسي، لا بد من فهمه، لا مقاومته

من مقر الحزب إلى فيديو مدته دقيقة

لسنوات، كان الفضاء السياسي المغربي مؤطرًا داخل منظومة معروفة: أحزاب سياسية، مقرات حزبية، اجتماعات داخلية، جموع عامة، وقواعد منظمة. أما اليوم، فالمشهد مختلف تمامًا: فيديوهات قصيرة تنتشر في دقائق، مؤثرون يكتسبون آلاف المتابعين في يوم واحد، وانتقادات حادة للسياسيين بلغة عامية مباشرة، لا تخضع لرقابة ولا وساطة.

"تيك توك" أصبح منصة للحديث عن قضايا اجتماعية، سياسية، تعليمية، وصحية بأسلوب ساخر، جذاب، وغالبًا استفزازي. ومع ذلك، فإن هذه التحولات ليست مجرد "تسلية رقمية"، بل تعكس تراجع الثقة في القنوات الرسمية للتأطير، وانسحاب الشباب من دوائر العمل السياسي المنظم.

السياسة خرجت من القاعة إلى الشاشة

المتابع للمشهد السياسي المغربي يلاحظ أن نسبة كبيرة من الشباب لا تنخرط في الأحزاب، ولا تشارك في الانتخابات، ولا تحضر النقاشات العمومية. في المقابل، يتفاعلون بكثافة مع محتوى سياسي مبطن أو صريح على "تيك توك"، سواء عبر التعليق، النشر، أو حتى إعادة التدوير الساخر للمواقف السياسية.

الفيديوهات التي تتناول موضوعات مثل "غلاء المعيشة"، "الزيادة في الأسعار"، "الوعود الكاذبة للسياسيين"، تلقى مشاهدات خيالية، وفي أحيان كثيرة، يتجاوز تأثيرها ما تقوله البيانات الحزبية أو النقابية. لقد تحولت الشاشة الصغيرة إلى قاعة عمومية جديدة، لكنها بدون تنظيم، بدون ضوابط، وأحيانًا بدون مصداقية.

موت السياسة أم ولادة وعي جديد؟

هنا ينقسم المراقبون: فهناك من يعتبر أن ما نعيشه هو "موت بطيء للسياسة" بصيغتها الكلاسيكية، إذ لم تعد للأحزاب قدرة على التعبئة، ولم تعد النقابات تستقطب الطبقة العاملة، ولم تعد الجمعيات قادرة على التأثير كما في العقود الماضية. السبب في ذلك لا يعود فقط إلى ضعف الخطاب السياسي، بل أيضًا إلى الشعور المتزايد لدى الشباب بأن "كل شيء محسوم مسبقًا"، وأن لا فائدة تُرجى من المشاركة.

في المقابل، يرى آخرون أن ما نشهده ليس "نهاية السياسة"، بل بداية نوع جديد منها: سياسة لا تمر عبر صناديق الاقتراع، بل عبر منصات رقمية؛ لا تحتاج إلى الانتماء لحزب، بل إلى إتقان الخطاب القصير والمؤثر؛ ولا تراهن على التغيير من الداخل، بل على فضح الفساد واللامعقول من الخارج.

من يصنع الرأي العام؟ السياسي أم المؤثر؟

في الماضي، كان السياسيون هم من يحتكرون الحق في الحديث باسم الناس. اليوم، هناك أسماء شابة على تيك توك وإنستغرام ويوتيوب، يتابعهم الملايين، يتحدثون عن واقع المغاربة اليومي: من فاتورة الماء والكهرباء، إلى تدني جودة التعليم، إلى مشاكل الصحة، والسكن، والبطالة.

الغريب أن هؤلاء المؤثرين لا يحملون أي "مشروع سياسي"، ولا يؤمن أغلبهم بالعمل الحزبي، بل يكتفون بتقديم مواقف "شعبوية" تحاكي مشاعر الغضب والإحباط لدى فئة عريضة من المواطنين. هذه الظاهرة تطرح أسئلة جوهرية:

- من يوجه الرأي العام اليوم؟
- من يحدد أولويات النقاش العمومي؟
- وهل يمكن الاستمرار في تجاهل هذه الأصوات الرقمية؟

أزمة التأطير: أين الخلل؟

لنكن صرحاء، التأطير السياسي لم يفشل فقط لأن الشباب "تافهون" أو "غير مهتمين"، بل لأن الأحزاب والنقابات نفسها لم تواكب التحولات. الخطاب السياسي ظل نخبويًا، رتيبًا، متكلسًا، وغير قادر على الإقناع. اللقاءات الحزبية تحوّلت إلى تكرار للمحسوبية، والتموقعات الشخصية، بينما هموم المواطن اليومية تُناقش على "تيك توك" و"فايسبوك".

بالتالي، فالفراغ الذي تركته الأحزاب لم يظل فراغًا، بل ملأه المؤثرون. ومع أن بعضهم يقدم محتوى خفيفا أو حتى غير مسؤول، إلا أنهم يعبرون عن واقع لا يمكن نكرانه: هناك هوّة متزايدة بين المواطن والسياسة الرسمية.

هل من أمل في المصالحة؟

رغم كل شيء، هناك بوادر يمكن البناء عليها:

- بعض الشباب بدأ ينتج محتوى سياسيًا جادًا على المنصات الرقمية.
- جمعيات شبابية ومبادرات محلية بدأت تستخدم وسائل التواصل لإحياء النقاش العمومي على مستوى القرب.
- بعض الأحزاب، رغم بطء حركتها، بدأت تفكر في الانفتاح الرقمي واستقطاب الوجوه الجديدة.

لكن لكي تتحول هذه البوادر إلى واقع، يجب أن تتغير النظرة القديمة إلى الشباب: ليسوا "كسالى سياسيًا" ولا "ضحايا التفاهة"، بل يبحثون عن معنى، عن جدوى، عن أدوات جديدة للفعل والمشاركة.

السياسة لم تمت... بل تغيّرت ساحتها

"جيل التيك توك" لا يعيش خارج السياسة، بل يعيش سياسة من نوع آخر: فورية، رقمية، متحررة من البيروقراطية، لكنها أيضًا معرضة للفوضى والتلاعب. إننا لا نعيش نهاية التأطير السياسي، بل فشل النسق القديم في التجدد، وظهور أشكال جديدة من الانخراط، تفرض على الجميع – أحزابًا ومثقفين وصناع قرار – إعادة التفكير في طرق مخاطبة هذا الجيل.

السياسة لن تستعيد شرعيتها إلا إذا عرفت كيف تنصت لهذا الجيل بلغته، وشاركت معه فضاءه، وتجاوزت عقدة النخبوية. لأن ما لم تستطع الأحزاب فعله في خمس سنوات، قد يفعله تيك توكر في دقيقة واحدة فقط

الصين تعزز شراكتها مع إفريقيا: إعفاء جمركي ورسائل دعم تنموي في ظل التوترات التجارية العالمية

في سياق تكثيف حضورها الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية، استضافت مدينة تشانغشا الصينية، يوم الثلاثاء، لقاءً رفيع المستوى ضم وزير الخارجية الصيني وانغ يي ونظراءه من ست دول إفريقية، ضمن فعاليات منتدى التعاون الصيني الإفريقي. اللقاء شكل منصة جديدة لتجديد التزامات بكين بدعم التنمية في إفريقيا، وسط تحولات جيوسياسية وتجارية عالمية متسارعة.

وقد شارك في الاجتماع وزراء خارجية كل من كينيا، السنغال، تنزانيا، ناميبيا، بوتسوانا وأنغولا، حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات التنمية المستدامة، الاستثمار، والتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى تأكيد متبادل على ضرورة الدفع بالمشاريع المشتركة إلى مراحل تنفيذية أكثر تقدّمًا.

وفي خطوة لافتة من حيث توقيتها ودلالاتها، أعلنت الصين يوم الأربعاء عن قرارها بإلغاء الرسوم الجمركية على واردات جميع الدول الإفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية معها، في استثناء وحيد لدولة إسواتيني، التي ما تزال تحتفظ بعلاقات رسمية مع تايوان، التي تعتبرها بكين جزءًا لا يتجزأ من أراضيها.

القرار الصيني يعكس توجهًا استراتيجيًا لتوسيع النفوذ التجاري في القارة الإفريقية، لاسيما في ظل اشتداد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة. وفي حين تسعى واشنطن لإعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية مع العالم، بما فيه إفريقيا، عبر فرض رسوم جمركية جديدة قد تصل إلى 50% على بعض الصادرات الإفريقية، تقدم الصين عرضًا بديلًا يرتكز على الإعفاءات، والدعم التنموي، وشراكات طويلة الأمد.

هذا العرض الصيني يأتي في ظل تصاعد القلق داخل العواصم الإفريقية من مصير برنامج "قانون النمو والفرص الإفريقي" (AGOA) الأميركي، الذي يتيح امتيازات تجارية تفضيلية لصالح الدول الإفريقية، والذي تنتهي صلاحيته في سبتمبر المقبل. وانتهاء العمل به دون تجديد قد يُدخل العديد من الاقتصادات الإفريقية الصغيرة في حالة من عدم الاستقرار التجاري، خصوصًا تلك التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات نحو السوق الأميركية.

الجدير بالذكر أن إعلان الصين الأخير ليس جديدًا من حيث الجوهر، بل يمثل امتدادًا لمبادرات سابقة، من بينها قرارها عام 2024 بمنح إعفاءات جمركية لـ43 دولة من أقل البلدان نموًا، معظمها في إفريقيا، في إطار ما وصفته بكين آنذاك بـ"نموذج التعاون الجنوبي-الجنوبي".

وفي الخلفية، تواصل الصين رسم ملامح شراكة جديدة مع إفريقيا، قائمة على التسهيلات التجارية، والاستثمار في البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، ومشاريع تنموية بعيدة المدى. وهو ما تترجمه أيضا الأرقام، إذ تعد الصين اليوم الشريك التجاري الأول للقارة، بحجم تبادل تجاري تجاوز 282 مليار دولار في عام 2023.

وبينما تتراجع ثقة العديد من الدول الإفريقية بالبرامج الغربية، التي غالبًا ما تكون مشروطة سياسيا، تقدم الصين بدائل قائمة على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" و"المصالح المشتركة"، وهي شعارات تجد صدى متزايدًا في العواصم الإفريقية الباحثة عن تنمية مستقلة ومرنة.

وفي ظل هذه الدينامية، يبدو أن الصين لا تكتفي بدور المستثمر والممول، بل تسعى لترسيخ نفسها كفاعل جيواقتصادي أساسي في مستقبل القارة، خاصة في ظل ضعف الاستجابة الغربية لتحديات ما بعد جائحة كورونا، وتغير المناخ، وركود الاقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن المنافسة الدولية على إفريقيا دخلت مرحلة جديدة، أكثر حساسية من أي وقت مضى. فبينما تتأرجح الولايات المتحدة بين مراجعة سياساتها التقليدية ومواجهة تحديات الداخل، تتحرك الصين بخطى محسوبة لتوطيد مكانتها كشريك أول لإفريقيا، مستخدمة أدوات ناعمة وقوية في آن، تبدأ بالإعفاءات الجمركية ولا تنتهي عند بناء سكك الحديد والموانئ.

وفي هذا السياق، تبرز إفريقيا، كما في كل مرة، كساحة رئيسية لإعادة تشكيل التوازنات الدولية، وكمجال تنافسي حاد بين القوى الكبرى، تسعى من خلاله كل دولة لترسيخ موقعها في النظام العالمي الجديد

المنظمة الدولية للهجرة: أكثر من 100 ألف مهاجر عادوا طوعًا من ليبيا في عقد من العمل الإنساني

كشفت المنظمة الدولية للهجرة عن عودة طوعية لأكثر من 100 ألف مهاجر من ليبيا إلى بلدانهم الأصلية، منذ انطلاق برنامج "العودة الإنسانية الطوعية" سنة 2015، وذلك في إطار جهود مستمرة لإنقاذ المهاجرين العالقين في أوضاع إنسانية صعبة داخل البلاد.

وفي بيان صدر الخميس، أكدت المنظمة أن هذا الرقم يمثل إنجازًا مهمًا، ويجسد عقدًا من التدخلات الإنسانية الرامية إلى توفير "شريان حياة" لفئات مهاجرة هشة، تواجه مخاطر يومية في بلد يعاني من الاضطرابات والصراعات الداخلية. وقد تمكن عشرات الآلاف من العودة بأمان إلى 49 دولة من إفريقيا وآسيا، من بينها نيجيريا، مالي، النيجر، بنغلاديش، وغامبيا.

وأوضحت المنظمة أن من بين المستفيدين من البرنامج كان نحو 73 ألف رجل، وقرابة 17 ألف امرأة، بالإضافة إلى أكثر من 10 آلاف طفل، من بينهم عدد من القاصرين غير المصحوبين بذويهم، وهو ما يسلط الضوء على الطابع المعقد لأزمة الهجرة في ليبيا، حيث يعلق المهاجرون في بيئة غالبًا ما تفتقر لأبسط مقومات الحماية الإنسانية.

وقالت نيكوليتا جيوردانو، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، إن الجهود لا تقتصر على الاستجابة الإنسانية العاجلة، بل تشمل أيضا دعم "حلول أكثر استدامة وطويلة الأمد". وأضافت أن البرنامج يقدم خدمات شاملة، تشمل الدعم قبل المغادرة وبعد العودة، كالفحوص الطبية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير الوثائق الضرورية، والمساعدة في عمليات إعادة الإدماج داخل المجتمعات الأصلية.

وفي إشارة إلى الحركية الميدانية التي يشهدها البرنامج، لفتت المنظمة إلى تنظيم خمس رحلات عودة خلال الأسبوع الماضي فقط، حيث غادرت اثنتان من مدينة بنغازي، واثنتان من سبها، وواحدة من مصراتة، وهو ما يبرز امتداد النطاق التشغيلي للبرنامج ليشمل مختلف المناطق الليبية.

ورغم هذا التقدم، عبّرت المنظمة عن قلقها العميق إزاء التحديات والمخاطر المستمرة التي يواجهها المهاجرون، لا سيما على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، الذي يُعدّ من أخطر طرق الهجرة غير النظامية في العالم، حيث يتعرض آلاف المهاجرين سنويًا لخطر الغرق أو الاستغلال أو الاعتقال في ظروف غير إنسانية.

ويُشار إلى أن ليبيا لا تزال نقطة عبور رئيسية للمهاجرين نحو أوروبا، ما يجعلها مركزًا معقدًا لأزمة الهجرة الدولية. وقد أبدت عدة منظمات أممية ودولية في السنوات الأخيرة قلقها من الانتهاكات التي تطال المهاجرين داخل مراكز الاحتجاز الليبية، مطالبين بضمانات أكبر لحمايتهم وتوسيع برامج العودة الطوعية كبديل آمن للهجرة غير النظامية.

وبهذا الإنجاز، تسلط المنظمة الدولية للهجرة الضوء على أهمية الحلول الطوعية والإنسانية في إدارة ملف الهجرة، وتدعو إلى مواصلة التنسيق الدولي لضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتخفيف معاناتهم، في ظل تصاعد التحديات الجيوسياسية والاقتصادية في مناطق العبور والمقصد على حد سواء

جرثومة المعدة: الأعراض الأسباب والعلاج

في عالم يعج بالأمراض المرتبطة بالجهاز الهضمي، تبرز جرثومة المعدة Helicobacter pylori كواحدة من أكثر الميكروبات انتشارًا وتأثيرًا على صحة الإنسان. هذه الجرثومة اللولبية الشكل تستوطن المعدة وتتميز بقدرتها على مقاومة الظروف الحمضية القاسية، ما يجعلها عدوًا صامتًا يهاجم جدار المعدة تدريجيًا. تؤثر جرثومة المعدة على ملايين الأشخاص حول العالم، حيث يُقدّر أن أكثر من نصف سكان الأرض مصابون بها، لكن الغالبية لا يدركون ذلك بسبب بطء ظهور الأعراض أو تشابهها مع مشاكل هضمية شائعة.

في هذا المقال، سنغوص في تفاصيل هذا الكائن الدقيق، مستعرضين أسبابه، أعراضه، وطرق علاجه، إضافة إلى نصائح مهمة للوقاية والحفاظ على صحة الجهاز الهضمي.

ما هي جرثومة المعدة؟

جرثومة المعدة أو "الملوية البوابية" هي نوع من البكتيريا سالبة الجرام، لولبية الشكل، تستطيع العيش في بيئة المعدة الحمضية من خلال إفراز إنزيم يسمى "اليورياز"، الذي يحول اليوريا إلى أمونيا، مما يعادل الحموضة المحيطة بها ويمنحها فرصة للبقاء والتكاثر.

تم اكتشاف هذه الجرثومة في أوائل الثمانينيات على يد العالمين الأستراليين "باري مارشال" و"روبين وورن"، اللذين أثبتا لأول مرة أن هذه البكتيريا هي السبب الرئيسي وراء الإصابة بقرحة المعدة وقرحة الاثني عشر، وقد حصدا على إثر هذا الاكتشاف جائزة نوبل في الطب عام 2005.

أسباب الإصابة بجرثومة المعدة

رغم أن طرق انتقال جرثومة المعدة لم تُفهم بالكامل بعد، فإن هناك بعض العوامل والوسائل التي يشتبه العلماء في كونها مسؤولة عن العدوى، ومنها:

1. العدوى من شخص لآخر:
تنتقل الجرثومة في كثير من الحالات من شخص مصاب إلى آخر سليم عن طريق اللعاب، خاصة في ظروف المعيشة المزدحمة أو عند مشاركة أدوات الطعام.

2. المياه أو الطعام الملوث:
تعد المياه أو الأطعمة غير النظيفة من أبرز وسائل انتقال البكتيريا، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الصحية الجيدة.

3. عدم النظافة الشخصية:
قلة غسل اليدين قبل تناول الطعام أو بعد استخدام الحمام تزيد من خطر الإصابة.

4. العدوى في الطفولة:
غالبًا ما تحدث العدوى في سن الطفولة، وتظل كامنة في الجسم حتى تظهر الأعراض لاحقًا في مراحل عمرية متقدمة.

أعراض جرثومة المعدة

المثير في جرثومة المعدة هو أنها قد تظل ساكنة لسنوات دون أن يشعر بها المريض، لكن مع الوقت، ومع تضرر جدار المعدة، تبدأ الأعراض بالظهور، ومن أبرزها:

1. آلام أو حرقة في المعدة:
خصوصًا في الجزء العلوي من البطن، وغالبًا ما تزداد هذه الآلام عندما تكون المعدة فارغة.

2. انتفاخ وغثيان:
يشعر المريض بانتفاخ مستمر بعد الأكل، بالإضافة إلى شعور بالغثيان خاصة في الصباح.

3. فقدان الشهية:
يؤدي تهيج جدار المعدة إلى الشعور بالشبع بسرعة، وبالتالي نقصان الوزن غير المبرر.

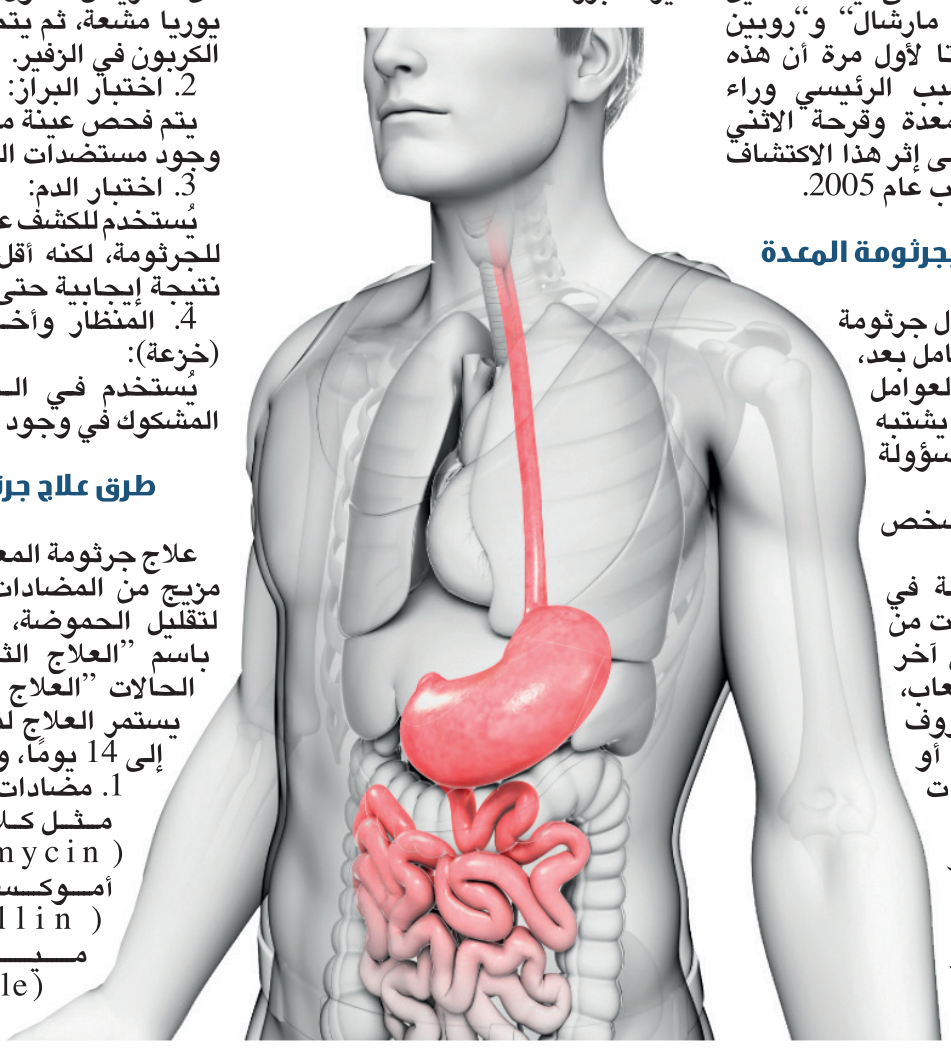

4. التجشؤ والغازات:
التجشؤ المتكرر، خاصة برائحة كريهة، يعتبر من العلامات المهمة.

5. رائحة فم كريهة:
رغم العناية بالأسنان، يعاني بعض المصابين من رائحة فم كريهة ناتجة عن البكتيريا.

6. براز داكن أو وجود دم:
من العلامات المتقدمة التي تشير إلى وجود نزيف داخلي في المعدة أو الأمعاء.

المضاعفات المحتملة

إذا تُركت جرثومة المعدة دون علاج، فإنها قد تؤدي إلى مضاعفات خطيرة، منها:

- قرحة المعدة أو الاثني عشر.
- التهاب المعدة المزمن.
- فقر الدم الناتج عن نقص الحديد.
- نقص فيتامين B12.
- سرطان المعدة (خصوصًا في الحالات المهملة والطويلة الأمد).

تشخيص جرثومة المعدة

لحسن الحظ، هناك العديد من الطرق الدقيقة لتشخيص الإصابة بجرثومة المعدة، ومن أبرزها:

1. اختبار التنفس باليوريا:
يُعد من أدق الفحوصات، حيث يُطلب من المريض تناول مادة تحتوي على يوريا مشعة، ثم يتم قياس ثاني أكسيد الكربون في الزفير.

2. اختبار البراز:
يتم فحص عينة من البراز للكشف عن وجود مستضدات الجرثومة.

3. اختبار الدم:
يُستخدم للكشف عن الأجسام المضادة للجرثومة، لكنه أقل دقة لأنه قد يعطي نتيجة إيجابية حتى بعد الشفاء.

4. المنظار وأخذ عينة من المعدة (خزعة):
يُستخدم في الحالات المعقدة أو المشكوك في وجود مضاعفات.

طرق علاج جرثومة المعدة

علاج جرثومة المعدة يتطلب استخدام مزيج من المضادات الحيوية والأدوية لتقليل الحموضة، ويُعرف هذا النهج باسم "العلاج الثلاثي"، وفي بعض الحالات "العلاج الرباعي". غالبًا ما يستمر العلاج لمدة تتراوح بين 10 إلى 14 يومًا، ويشمل:

1. مضادات حيوية:
مثل كلاريثروميسين (Clarithromycin)، أموكسيسيلين (Amoxicillin)، ميترونيدازول (Metronidazole)، حسب ما يراه الطبيب مناسبًا لحالة المريض.

2. مثبطات مضخة البروتون (PPIs):
مثل أوميبرازول أو إيسوميبرازول، وتُستخدم لتقليل إفراز الحمض بالمعدة، مما يهيئ بيئة مناسبة لعمل المضادات الحيوية.

3. مضادات الحموضة أو البزموث:
قد يُضاف البزموث لتوفير حماية إضافية لجدار المعدة وقتل الجرثومة.

4. المتابعة بعد العلاج:
يُنصح بإجراء فحص التنفس أو تحليل البراز بعد 4 أسابيع من انتهاء العلاج للتأكد من القضاء التام على الجرثومة.

نصائح وقائية للحد من الإصابة أو عودة العدوى

الوقاية دائمًا خير من العلاج، وإليك بعض النصائح لتجنب الإصابة بجرثومة المعدة أو منع عودتها:

- غسل اليدين جيدًا بالماء والصابون قبل الأكل وبعد استخدام الحمام.
- الامتناع عن مشاركة أدوات الطعام مع الآخرين.
- شرب المياه النظيفة والمأكولات المعدة بطريقة صحية.
- الابتعاد عن الأطعمة النيئة أو غير المطهية جيدًا.
- الحفاظ على نظام غذائي متوازن غني بالفواكه والخضروات لتقوية المناعة.
- الامتناع عن التدخين والكحول، لأنهما يضعفان الغشاء المخاطي للمعدة.

هل يمكن الشفاء التام من جرثومة المعدة؟

نعم، في غالبية الحالات يمكن القضاء على جرثومة المعدة نهائيًا باستخدام العلاج المناسب. غير أن التحدي يكمن في التزام المريض الكامل بخطة العلاج دون توقف أو نسيان الجرعات، لأن مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية قد تؤدي إلى فشل العلاج وعودة الأعراض. ولهذا، فإن المتابعة الطبية ضرورية، وكذلك إجراء اختبار التأكد من الشفاء بعد انتهاء العلاج.

جرثومة المعدة ليست مرضًا نادرًا، لكنها في كثير من الأحيان تُهمل أو تُخلط أعراضها مع مشاكل هضمية بسيطة. ومع ذلك، فإن الوعي بها، والتشخيص المبكر، والالتزام بالعلاج المناسب، يمكن أن يجنّب المريض الكثير من المعاناة والمضاعفات الخطيرة. ولعل الأهم هو الوقاية اليومية والنظافة الشخصية التي تبقى الخط الدفاعي الأول ضد هذه البكتيريا الماكرة.

في النهاية، تبقى المعدة بيت الداء، ولكن أيضًا مفتاح الصحة. فحافظ عليها، وكن حذرًا في طعامك وشرابك، وستبقى بعيدًا عن جرثومة المعدة وأخواتها

تحقيقات قضائية تلاحق نائب وكيل الملك بفاس بتهمة تسريب معلومات لموقع يُشهّر بمسؤولين من إيطاليا

أفادت مصادر موثوقة لموقع أصوات نيوز أن ملفا حساسًا يُلاحق نائب الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس، وذلك بعد الاشتباه في تورطه بتسريب معطيات حساسة لفائدة شخص يقيم بإيطاليا ويُدير موقعًا إلكترونيًا مثيرًا للجدل، يُعرف بتشهيره المتكرر بمسؤولين أمنيين وقضائيين مغاربة.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد باشرت النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالرباط إجراءات التحقيق مع المسؤول القضائي في إطار ما يُعرف بالامتياز القضائي، حيث تم الاستماع إليه من طرف ممثل الحق العام، دون أن يُصدر أي قرار باعتقاله احتياطيًا.

المعني بالأمر أنكر، طيلة فترة التحقيق، جميع التهم المنسوبة إليه، نافيًا بشكل قاطع قيامه بأي تسريب أو تواصل مع المدعو "إدريس.ف"، المقيم بسجن في إيطاليا، والذي يُشتبه في

كونه يتلقى معلومات داخلية من جهات مجهولة لتوظيفها في عمليات تشهير وابتزاز ضد موظفين عموميين بالمغرب.

وعلى الرغم من النفي المستمر للاتهامات، قرر الوكيل العام للملك متابعة نائب الوكيل في حالة سراح، لكنه أحيل لاحقًا على أنظار قاضي التحقيق بالمحكمة ذاتها، والذي أمر، كإجراء احترازي، بإغلاق الحدود في وجهه، مع إخضاعه لتدابير المراقبة القضائية.

وتأتي هذه التطورات بعدما توصل الوكيل العام بفاس بشكاية خطيرة تتهم المسؤول القضائي بابتزاز أحد المواطنين، وطلب مبالغ مالية بدعوى التدخل لحل ملفات معينة معروضة أمام القضاء.

جدير بالذكر أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية كانت قد فتحت تحقيقًا معمقًا في هذا الملف، بناء على تعليمات النيابة العامة المختصة، من أجل الوقوف على مدى صحة الادعاءات، خصوصًا ما يتعلق بتمكين "إدريس.ف" من معلومات يُشتبه في أنها استخدمت للإساءة إلى سمعة مؤسسات الدولة.

ولا تزال التحقيقات جارية، وسط تكتم شديد، في انتظار ما ستُسفر عنه جلسات الاستماع المقبلة أمام قاضي التحقيق، خاصة في ظل حساسية موقع المشتبه فيه داخل جهاز العدالة

تفكيك شبكة إجرامية تنشط في تزوير الوثائق وتنظيم الهجرة السرية والاتجار بالبشر

تمكنت عناصر الشرطة القضائية بمدينتي الناظور وجرسيف بتنسيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني،، من توقيف تسعة أشخاص يشتبه في تورطهم في قضية تتعلق بتزوير محررات رسمية واستعمالها في إعداد ملفات طلب تأشيرات شينغن وتنظيم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

وذكر مصدر أمني أنه بحسب المعلومات الأولية للبحث، فإن المشتبه فيهم يرتبطون بشبكة إجرامية تنشط في تزوير وثائق ومستندات ومحررات إدارية، تدخل ضمن ملفات الحصول على تأشيرات السفر إلى الدول الأوروبية، وهي الملفات المزورة التي يشتبه في استخدامها في تنظيم الهجرة غير الشرعية، حيث مكنت الأبحاث والتحريات المنجزة من توقيف ثمانية أشخاص بمدينة الناظور والمشتبه فيه التاسع بمدينة جرسيف.

وأوضح المصدر ذاته أن عمليات الضبط والتفتيش المنجزة بمدينتي الناظور وجرسيف أسفرت عن العثور بحوزة المشتبه فيهم على مجموعة من الوثائق والمحررات المزورة،

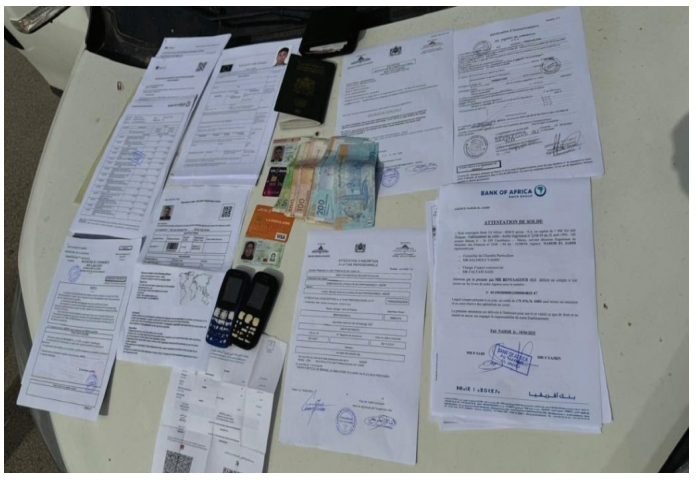

علاوة على أجهزة كمبيوتر وسيارة خفيفة يشتبه في استغلالها في تسهيل ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

كما قادت عمليات التفتيش إلى حجز صور فوتوغرافية ووثائق تعريفية وجوازات سفر في اسم الغير، وكذا إيصالات لتحويلات نقدية ومبالغ مالية تناهز قيمتها 35 مليون سنتيم، يشتبه في كونها من متحصلات هذا النشاط الإجرامي.

وقد تم إخضاع المشتبه فيهم للبحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك لتحديد باقي الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي، وكذا توقيف باقي المساهمين والمشاركين في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

ضبط مغربي متلبس بتهريب أزيد من 4 أطنان من الحشيش إلى إسبانيا في عملية نوعية للحرس المدني

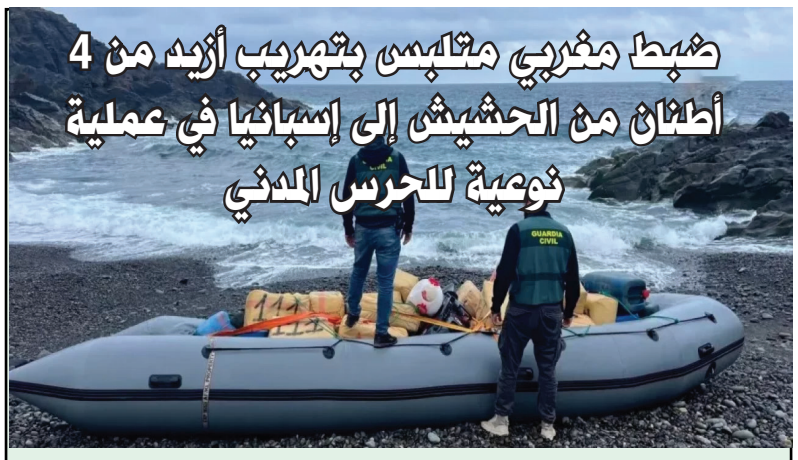

في إطار عملية نوعية نفذها الحرس المدني الإسباني، تم توقيف مواطن مغربي أثناء محاولته تهريب كمية ضخمة من مخدر الحشيش، وذلك خلال عملية مراقبة روتينية للآليات القادمة من ميناء طنجة المتوسط باتجاه ميناء الجزيرة الخضراء.

وبحسب المعطيات التي أوردتها وسائل إعلام إسبانية، فقد أثارت شاحنة كان يقودها المشتبه فيه شكوك عناصر المراقبة، بعدما لاحظوا تغيرات غير مألوفة في بنية ألواح المقطورة، إلى جانب علامات ارتباك واضحة بدت على السائق وتناقضات في تصريحاته.

وأظهرت التحقيقات أن شحنة المخدرات كانت مخبأة بإحكام داخل هيكل الشاحنة، من خلال تعديلات متقنة تدل على درجة عالية من التنظيم والاحترافية في تنفيذ عملية التهريب.

وقد أسفرت عملية التفتيش، التي استعانت فيها السلطات بالوحدة السينولوجية الخاصة بالكلاب البوليسية، عن حجز 4193 رزمة من الحشيش، بلغ وزنها الإجمالي حوالي 4762 كيلوغرامًا، وتقدّر قيمتها السوقية بما يفوق 8 ملايين يورو.

وبعد استكمال الإجراءات القانونية من طرف كل من الحرس المدني ومصالح الضرائب (ULAR)، تم تقديم المواطن المغربي إلى العدالة، حيث يُواجه تهمة الاتجار الدولي بالمخدرات وارتكاب جريمة ضد الصحة العامة، مع إحالته على أنظار قاضي التحقيق بمحكمة الجزيرة الخضراء

الدرك الملكي بالجديدة يحبط محاولتين للهجرة غير النظامية والتهريب البحري في تدخل استباقي ناجح

تمكنت عناصر الدرك الملكي بإقليم الجديدة ، من إحباط محاولة للهجرة غير النظامية على مستوى شاطئ دوار نجوم بجماعة شتوكة، وأسفرت العملية عن توقيف عدة أشخاص بينهم مطلوبون للعدالة.

وأوضح مصدر أمني أن المرشحين للهجرة غير النظامية أقدموا على حرق الوسيلة البحرية التي كانوا ينوون استخدامها، في محاولة لإخفاء الأدلة والفرار من قبضة رجال الدرك، الذين تحركوا بسرعة وحرفية عالية.

وأضاف المصدر أن التدخل النوعي لم يؤدي فقط إلى توقيف المتورطين، بل مكّن أيضا من حجز معدات بحرية مخصصة للإبحار السري، إضافة إلى كميات من المؤونة والتجهيزات اللوجستية.

كما كشف المصدر الأمني أن دورية أخرى للدرك الملكي بالبئر الجديد نجحت في إحباط محاولة موازية مرتبطة بشبكة إجرامية منظمة، حيث تم العثور على قارب مطاطي مدفون جزئيًا تحت الرمال، إلى جانب محرك بحري وشحنة كبيرة من مخدر الشيرا كانت مهيأة للتهريب عبر المسالك البحرية.

وأشار المصدر إلى أن التحقيقات الأولية تؤكد أن هذه العمليات جرى الإعداد لها بدقة من قبل شبكات متخصصة في الهجرة غير الشرعية والاتجار الدولي بالمخدرات، غير أن التدخل الاستباقي والمحكم لعناصر الدرك حال دون تنفيذها

الهجوم الإسرائيلي على إيران: تداعيات الضربات الجوية على الديناميكيات الإقليمية والأمن النووي

شهدت منطقة الشرق الأوسط، في الساعات الأخيرة، تصعيدًا غير مسبوق بعد تنفيذ إسرائيل غارات جوية واسعة على مواقع نووية وعسكرية إيرانية، أسفرت عن مقتل قيادات بارزة في الحرس الثوري الإيراني، من بينهم قائد الحرس حسين سلامي ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة محمد باقري، بالإضافة إلى عدد من العلماء النوويين. هذا التطور الخطير يحمل في طياته العديد من التداعيات الاستراتيجية، الأمنية، والسياسية التي ستعيد تشكيل ملامح الصراع الإقليمي لسنوات قادمة. في هذا المقال التحليلي، سنتناول خلفيات هذه الضربات، أهدافها، ردود الفعل المحتملة، وتأثيراتها على توازن القوى في الشرق الأوسط

خلفيات الهجوم: سنوات من تصاعد التوترات

لم تكن الضربات الجوية الإسرائيلية على إيران مفاجئة بحد ذاتها، إذ تأتي في سياق تصاعد حاد للتوترات بين طهران وتل أبيب، خاصة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. إسرائيل لطالما اعتبرت هذا البرنامج تهديدًا وجوديًا، معلنة أنها لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي بمكنه تغيير قواعد اللعبة في المنطقة. خلال السنوات الماضية، شهدنا تصاعدًا في عمليات التجسس، التخريب، والهجمات السيبرانية التي استهدفت المنشآت النووية الإيرانية، وكُشفت عن بعضها مصادر استخباراتية إسرائيلية.

ويبدو أن العملية الأخيرة، التي أطلقت عليها إسرائيل اسم "الأسد الصاعد"، تمثل ذروة هذا التصعيد، بعد سنوات من التخطيط الدقيق وجمع المعلومات الاستخباراتية، كما أشار مصدر أمني إسرائيلي. تضمنت العملية تعاونًا واسعًا بين الجيش الإسرائيلي، جهاز المخابرات الخارجية (الموساد)، والصناعات الدفاعية، مع تنفيذ ضربات دقيقة استهدفت مراكز حيوية مثل منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ومنصات إطلاق الصواريخ الباليستية.

أهداف العملية: منع إيران من امتلاك السلاح النووي

بشكل واضح، تسعى إسرائيل من خلال هذه الضربات إلى تحقيق هدف مركزي هو عرقلة تقدم إيران في برنامجها النووي، وإضعاف قدراتها العسكرية الاستراتيجية. استهداف قادة الحرس الثوري الإيراني، خصوصًا قائد القوة الجوفضائية، يشير إلى محاولة حسم مسألة تطوير صواريخ باليستية يمكنها حمل رؤوس نووية، والتي تشكل جزءًا أساسيا من تهديدات تل أبيب الأمنية.

كما تزامن الهجوم مع إعلان الجيش الإسرائيلي أن إيران تمتلك مواد كافية لصنع 15 قنبلة نووية خلال أيام، ما يعكس حساسية الوضع وخطورة احتمالية حصول طهران على السلاح النووي في وقت قصير. من هنا، تبدو العملية محاولة إسرائيلية للضغط على إيران وتوجيه رسالة قوية بأن استمرار تطوير هذا البرنامج سيقابل برد عسكري حاسم.

الرد الإيراني: توعد ورد

ردود الفعل الإيرانية جاءت حادة وفورية. المرشد الأعلى علي خامنئي وصف الهجوم بأنه جريمة دموية و"كشفت عن طبيعة الكيان الصهيوني الخسيسة"، متوعدًا إسرائيل بـ "مصير مرير". كذلك، استنكر الرئيس الإيراني وعد العدوان بـ"ندم مستقبلي"، ودعا الإيرانيين إلى الثقة بقيادتهم والتوحد في مواجهة ما وصفه بالعدوان الغاشم.

من الناحية العسكرية، من المتوقع أن تشهد الأيام القادمة محاولات رد انتقامي إيرانية، سواء عبر إطلاق صواريخ باليستية أو الطائرات المسيرة (الدرونز) على أهداف إسرائيلية أو حليفة لها في المنطقة. هذا الأمر دفع إسرائيل إلى رفع حالة الطوارئ وتفعيل أنظمة الدفاع الجوي واعتراض أكثر من 100 طائرة مسيرة في الساعات الأولى بعد الهجوم.

تداعيات على توازن القوى الإقليمة

يمكن اعتبار هذا التصعيد نقطة فارقة في الصراع الإسرائيلي الإيراني، التي قد تعيد رسم خريطة النفوذ في الشرق الأوسط. إيران، التي تعتبر محورًا رئيسيًا في تحالفات إقليمية تمتد من العراق إلى سوريا ولبنان واليمن، قد تلجأ إلى تصعيد غير محدود في الردود، ما يهدد باستفزاز نزاعات أوسع تشمل دولًا أخرى.

من جهة أخرى، قد تستغل إسرائيل هذه العملية لتحجيم نفوذ إيران في المنطقة، وتدعيم تحالفاتها مع دول عربية وعالمية. فبالرغم من أن الولايات المتحدة نفت مشاركتها مباشرة في الهجوم، فإن دعمها الأمني والاستخباراتي لإسرائيل يبقى حيويًا، خاصة مع تحركات جديدة لمواجهة النفوذ الإيراني.

كما أن العمليات السرية التي نفذها الموساد داخل الأراضي الإيرانية لتدمير مواقع صواريخ استراتيجية تفتح أفقا جديدًا في حرب الظل بين الطرفين، حيث تعتمد إسرائيل على ضربات استباقية دقيقة بدلا من مواجهات مفتوحة واسعة النطاق، حرصًا على تقليل الخسائر واحتواء التصعيد.

المخاطر والتحديات المستقبلية

مع كل هذا، يبقى السؤال الأهم: هل تؤدي هذه الضربات إلى رد إيراني مدمر أو إلى إضعاف قدرة طهران بشكل مستدام؟ الإجابة ليست سهلة، فإيران أثبتت في الماضي قدرتها على التعافي من الضربات، خصوصًا عبر شبكاتها الإقليمية المتنوعة وأساليب القتال غير التقليدية

كما أن خطر تصعيد الصراع إلى حرب شاملة يهدد استقرار المنطقة بأسرها، ويمثل تهديدًا كبيرًا لإمدادات النفط العالمية. أي مواجهة عسكرية بين الجانبين يمكن أن تؤدي إلى تعطيل خطوط الملاحة في الخليج العربي، مما ينعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل الأبعاد السياسية لهذا التصعيد، خصوصًا في ظل التوترات الدولية والإقليمية المحيطة، بما فيها الانقسامات داخل إيران نفسها، والعلاقات المعقدة بين الولايات المتحدة والدول العربية، وكذلك الدور الروسي والصيني في المنطقة.

الهجوم الإسرائيلي الأخير على المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية يمثل نقطة تحول خطيرة في صراع طويل الأمد، يعكس تعقيدات كثيرة تتجاوز مجرد النزاع بين دولتين. إنه يعكس مخاوف إسرائيل من امتلاك إيران للسلاح النووي، واستعدادها لاستخدام القوة لمنع ذلك، في مقابل تصميم إيران على مواصلة تطوير قدراتها الدفاعية والعسكرية رغم العقوبات والضغوط.

هذا التصعيد يضع المنطقة أمام مرحلة جديدة من التوترات، قد تكون محفوفة بالمخاطر، لكنها أيضا فرصة لتقييم المواقف وإعادة التفكير في آليات ضبط النزاعات، بما يحفظ الاستقرار الإقليمي ويقلل من احتمالات انزلاق المنطقة إلى حرب شاملة.

في النهاية، يبقى السؤال الأبرز هو: هل ستتجه القوى الكبرى نحو تصعيد ميداني أشد، أم أن هناك مسارات دبلوماسية قد تُفتح لاحقا لاحتواء الأزمة؟ الإجابة ستتضح في الأيام القادمة مع تطور الأحداث وردود الأفعال

موسكو تندد بالعملية العسكرية الإسرائيلية: موقف روسي حازم ومخاوف من انفجار إقليمي

في موقف واضح يعكس توجّهًا استراتيجيًا متماسكًا، أعلنت موسكو إدانتها الشديدة للعملية العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد أهداف في إيران، معتبرة إياها انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولأبسط قواعد القانون الدولي. وقد جاء هذا الموقف على لسان أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية في الدولة الروسية، بدءًا من الرئيس فلاديمير بوتين، وصولًا إلى وزارة الخارجية الروسية، التي اعتبرت أن هذه العملية تمثل مغامرة عسكرية غير مسؤولة تهدد استقرار المنطقة بأسرها.

بوتين: رفض قاطع وتحذير من الكارثة

في محادثة هاتفية مع نظيره الأميركي دونالد ترامب، جدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين موقف بلاده الرافض للضربات الإسرائيلية، محذرًا من أن التصعيد المستمر بين تل أبيب وطهران قد يُفضي إلى كارثة إقليمية يصعب احتواؤها، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل على المستوى الدولي.

بوتين أعرب عن قلقه العميق من مسار الأحداث، مشيرًا إلى أن العملية العسكرية التي استهدفت منشآت في إيران، بينها مواقع مرتبطة بالطاقة النووية، تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي والدولي. وقد أكد الزعيم الروسي على ضرورة ضبط النفس والعودة إلى المسارات الدبلوماسية، داعيًا إلى تفادي أي خطوات أحادية قد تفشل جهود التهدئة.

الخارجية الروسية: مغامرة عسكرية واستفزاز خطير

وفي وقت سابق، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا شديد اللهجة، وصفت فيه الهجوم الإسرائيلي بأنه انتهاك لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، مستنكرة استهداف منشآت نووية بطريقة تعرض المنطقة لخطر بالغ.

البيان الروسي لم يكتف بالإدانة، بل حمّل القيادة الإسرائيلية مسؤولية مباشرة عن التدهور الأمني، محذرًا من أن هذه العملية قد تؤدي إلى انسداد الأفق أمام المحادثات النووية بين إيران والولايات المتحدة، والتي كان من المنتظر أن تستأنف قريبًا عبر قنوات غير مباشرة. كما أشار البيان إلى أن هذه الخطوة تقوّض مساعي المجتمع الدولي لتفادي صدام أوسع قد تتورط فيه قوى دولية.

روسيا ومخاوف من الخسارة الاستراتيجية

من الواضح أن موسكو ليست مدفوعة فقط باعتبارات قانونية أو أخلاقية، بل أيضا بحسابات جيواستراتيجية. إذ يخشى المسؤولون الروس من أن اندلاع صراع شامل بين إسرائيل وإيران قد يضعف نفوذهم في المنطقة، ويفسح المجال أمام تصعيد أميركي قد يُفضي إلى إقصاء روسيا من دوائر التأثير في الشرق الأوسط.

فالكرملين يدرك أن أي حرب جديدة قد تعيد خلط الأوراق الإقليمية بطريقة لا تصبّ في صالحه، خاصة في ظل تراجع نسبي لنفوذ موسكو مقارنة بما كان عليه الحال في سنوات التدخل الروسي في سوريا.

هل تلعب موسكو دور الوسيط؟

رغم أن روسيا لم تعد تمتلك اليد الطولى في المنطقة كما في العقد الماضي، فإنها لا تزال تحتفظ بقدرة تفاوضية مقبولة لدى أطراف متعددة. طهران تنظر إلى موسكو باعتبارها شريكا استراتيجيًا، فيما تجد فيها واشنطن طرفا يمكن التواصل معه، ولو بشكل غير مباشر.

وقد بدأت بالفعل جهود روسية للوساطة، حيث أجرى بوتين اتصالات مع الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان، وكذلك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في محاولة لاحتواء الأزمة. وأكد الرئيس الروسي خلال المحادثات على ضرورة خفض التصعيد والعودة إلى المفاوضات، ولا سيما حول البرنامج النووي الإيراني، الذي يُعد ملفا بالغ الحساسية ويشكل نقطة تقاطع بين المصالح الروسية والغربية.

روسيا كعنصر توازن... أم ضامن للاستقرار؟

يرى مراقبون روس أن موسكو قادرة على كبح جماح تل أبيب ومنعها من جرّ واشنطن إلى مواجهة شاملة مع إيران. ويعتبرون أن استمرار التصعيد قد يُفضي إلى زعزعة التوازن الإقليمي بشكل غير مسبوق، وهو ما يتعارض مع الرؤية الروسية القائمة على منع الفوضى وتحقيق توازن معقول بين القوى المتنافسة في الشرق الأوسط.

كما تشير التحليلات الروسية إلى أن التصعيد العسكري يُعد فرصة لبعض الأطراف الدولية لإعادة رسم الخرائط الجيوسياسية، وهو ما لا يصب في مصلحة موسكو التي تخشى أن تتحول الحرب إلى ذريعة لتعزيز النفوذ الأميركي في الإقليم.

في خضم التصعيد بين إيران وإسرائيل، تُعيد روسيا تموضعها كلاعب دبلوماسي محوري يسعى إلى احتواء الأزمة ومنع انزلاقها إلى مواجهة شاملة. وبينما تندد بالعملية الإسرائيلية وتحذر من مخاطرها، تعمل موسكو على الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، عبر ممارسة دور الوسيط المقبول. لكن يبقى السؤال: هل تملك موسكو الأدوات الفعالة لكبح التصعيد؟ أم أن تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي ستحدّ من قدرتها على التأثير؟

أميركا بين التصعيد والدبلوماسية: ترامب ينأى بنفسه عن الهجوم الإسرائيلي ويحذر إيران من الرد

في خضم تصاعد التوتر العسكري بين إسرائيل وإيران، أدلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، اليوم الأحد، بتصريحات حاسمة تكشف عن توازن دقيق في الموقف الأميركي بين الحذر من التورط المباشر، والاستعداد للرد على أي تهديد محتمل. فقد أكد ترامب أن الولايات المتحدة ستردّ بأقصى قوة وبشكل غير مسبوق في حال تعرضت لأي هجوم من قبل إيران، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن بلاده ليست ضالعة في الهجوم الإسرائيلي الأخير الذي استهدف الأراضي الإيرانية، بما في ذلك منشآت نووية ومواقع عسكرية استراتيجية.

إنكار الضلوع... وتحذير شديد اللهجة

رغم ما توصف به العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة من "تحالف استراتيجي عميق"، فإن الرئيس الأميركي بدا حريصًا على إبعاد بلاده عن مسؤولية الضربات التي شنتها تل أبيب مؤخرًا على إيران، والتي أشعلت فتيل جولة جديدة من العنف بين الجانبين.

وقال ترامب: "إذا تعرضت الولايات المتحدة لأي هجوم من إيران، فسنرد بقوة لا مثيل لها. لكن لا علاقة لنا بالهجوم الإسرائيلي."

تصريحات ترامب جاءت في ظل مخاوف متزايدة من أن تؤدي الضربات المتبادلة بين إسرائيل وإيران إلى حرب إقليمية شاملة، قد تجرّ إليها واشنطن رغم إرادتها.

موقف أميركي حذر: لا رغبة في مواجهة مفتوحة

مصدر رسمي أميركي صرّح لقناة الجزيرة أن الولايات المتحدة لا تزال غير معنية بالانخراط العسكري المباشر في الهجمات الإسرائيلية، خصوصًا تلك التي تستهدف المنشآت النووية الإيرانية. وأضاف أن واشنطن ترى أن الحل الوحيد هو العودة إلى طاولة المفاوضات، مع التأكيد على رغبتها في تجنب انفجار أكبر.

هذا التصريح يكشف بوضوح عن رغبة أميركية في احتواء الأزمة، ومنع انزلاقها إلى مواجهة مفتوحة قد تثقل كاهل واشنطن سياسيًا واقتصاديًا، في وقت تشهد فيه الساحة الدولية مزيدًا من التوترات، لا سيما مع الصين وروسيا.

دعوة للمغادرة... ومخاوف من التصعيد

في مؤشر آخر على خطورة الموقف الأمني، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية دعوة عاجلة لمواطنيها بمغادرة إيران فورًا، وحثت أولئك غير القادرين على المغادرة على الاستعداد للبقاء في أماكنهم لفترات طويلة. هذه الدعوة تعكس حجم القلق الأميركي من تطور الصراع إلى عمليات استهداف قد تطال المصالح أو الرعايا الأميركيين في المنطقة.

الليلة الماضية، شنت إيران هجومًا جديدًا ضد إسرائيل، ضمن عملية أطلقت عليها اسم "الوعد الصادق 3"، وذلك ردًا على الهجوم الإسرائيلي واسع النطاق الذي بدأ فجر الجمعة، وأسفر عن مقتل عدد من القادة العسكريين والعلماء النوويين، إضافة إلى تدمير منشآت حساسة.

وقد استهدفت الضربات الإيرانية مناطق مختلفة داخل إسرائيل، بما فيها تل أبيب، وأسفرت عن خسائر بشرية ومادية كبيرة. وتعتبر هذه الموجة التصعيدية من أخطر المواجهات المباشرة بين الطرفين منذ سنوات، حيث تتجه المواجهة نحو حرب مفتوحة قد تخرج عن السيطرة.

رغم نبرة التهديد التي سيطرت على تصريحاته، لم يُغلق الرئيس الأميركي الباب أمام التسوية، إذ قال إن إمكانية التوصل إلى اتفاق بين إيران وإسرائيل ليست مستبعدة، بل وصفها بـ"السهلة"، في ما اعتبر تناقضا لافتا في لغة الخطاب بين التهديد والدعوة للحوار.

غير أن مراقبين يرون أن فرص التفاوض في ظل هذه الظروف باتت ضئيلة، خصوصًا مع التصعيد المستمر على الأرض، وتبادل الضربات بين الطرفين بوتيرة متسارعة، ووجود قوى إقليمية ودولية تملك حسابات متباينة ومعقدة في الملف.

تصريحات ترامب الأخيرة تعكس مأزق الإدارة الأميركية: من جهة، لا تريد واشنطن الانجرار إلى صراع مباشر في الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى، لا تستطيع أن تظل على الحياد في حال استهدفت مصالحها أو حلفاؤها. وبين هذه المعادلة الصعبة، تبرز الدعوات للتهدئة والمفاوضات كخيار مفضل، لكنه يبتعد أكثر مع كل صاروخ يُطلق ومع كل ضربة تُنفذ.

ويبقى السؤال: هل تستطيع واشنطن الحفاظ على هذا التوازن الهش؟ أم أن التطورات المتسارعة ستدفعها نحو الانخراط في معركة لم تردها

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail
الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032
العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

طالع السعود الأطلسي

من قلب الصحراء المغربية.. شكسبير يؤجج على بوليساريو سؤال الوجود

عمر هلال، سفير المغرب لدى الأمم المتحدة، قال في بورما يوم 22 مايو الماضي إن 116 دولة تعترف بمقترح الحكم الذاتي حلاً وحيدًا، جديًا وذا مصداقية لحل نزاع الصحراء المغربية.. ولم يقل السفير، حتى اليوم، خلال الأيام القليلة التي تفصلنا عن ذلك التصريح، عدد الدول الداعمة لمُقترح الحكم الذاتي زاد كمًا، والأهم نوعاً.

سوريا انحازت للحق المغربي في الحفاظ على وحدة ترابه الوطني، وتدعم مقترح الحكم الذاتي، وهي التي تجهز لكي يكون لها مَوقع فاعل في الشرق الأوسط، إنها الرقم 117.

رئيس وزراء ووزير خارجية كينيا حلّ بالمغرب، الأسبوع الماضي، ليقول وبالصورة والصوت إنه مع المغرب جُملة وتفصيلاً، وإن كينيا ترى في الحكم الذاتي المقترحَ الوحيدَ، الجدّي والواقعي والمُمكن لحل نزاع الصحراء. وأعقب ذلك افتتاحُ سفارة كينيا في الرباط، يوم 26 مايو. كينيا ليست مجرّد الرقم 118 في لائحة الدول التي تدَعم مقترح الحكم الذاتي، هي رقم أفريقي وازن سياسيا واقتصاديا، وانحيازها للحق الوطني المغربي يُفقد الجزائر داعما أساسيا لسياستها ضدّ المغرب، ويغنيَ المدَّ السياسي الواقعي الأفريقي، المفيد لأفريقيا والساعي لتقدمها.

الانحياز للحق الوطني المغربي يتسارع ويتعاظم نوعيا، في ما يشبه سُرعة الأمتار الأخيرة في السِّباقات، والحال أن نزاع الصحراء المغربية في مرحلته الأخيرة. في فاتح يونيو الجاري سيُدوِّي في الفضاء الدبلوماسي الدولي الاعتراف البريطاني بأنه "الأساس الأكثر مصداقية، وقابلية للتطبيق وبراغماتية لتسوية النزاع." ويُضيف البيان الصادر عن زيارة وزير الدولة البريطاني في الخارجية إلى الرباط، ديفيد لامي، بأن بريطانيا "ستواصل العمَل على الصعيدَيْن الإقليمي والدَّولي، وفقا لهذا الموقف، من أجل دعم تسوية النزاع."

بالطبع ليست بريطانيا، مجرد الرقم 119 من لائحة الدول الداعمة لمقترح الحكم الذاتي، موقفها هو مُفاعل "نووي" آخر، سلمي يكتسبه المقترح المغربي، وبه يسري وَيشع في التعاطي الدولي مع نزاع الصحراء. وليس فقط في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ولكن في دائرة الإشعاع الدبلوماسي البريطاني، وهي واسعة، في أفريقيا وفي آسيا.

بريطانيا، عبر وزيرها في الخارجية، أرفقت انحيازها السياسي للمغرب بتطوير علاقاتها الاقتصادية معه، وخاصة في أقاليمه الصحراوية، مع وعد باستثمار أكثر من خمسة مليارات جنيه إسترليني في المشاريع التنموية التي تقع في المنطقة.

كتبتُ، في مقالات سابقة منشورة في "العرب"، وتوقعت أن تُفصح بريطانيا عن انحيازها للمغرب إسنادًا للحق الوطني، وأن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت. الواقعية السياسية والتي تعزّزها الديناميكية الاقتصادية، كما نهجتها المملكة المغربية، وما أنتجته من زَخم دولي داعم لها، ما كان لبريطانيا إلا أن تلاحظه، بل وتسعى للانخراط فيه. وهو ما حدا بها إلى أن تَلحق بالولايات المتحدة وفرنسا زميلتَيْ بريطانيا في مجلس الأمن. ولعل الوضوح البريطاني يسرِّع من الاستعداد الصيني للتعبير عن انحيازه الصريح للمسعى الوحدوي المغربي، وللصين جاهزية لذلك من ثراء علاقاتها مع المغرب، وأصالة حرصهما على الوحدة الوطنية، وحاجة الصين إلى كسب رهاناتها الجيوستراتيجية في أفريقيا، تقريبا أكثر وأكثر مع المغرب.

ولن يبقى من أعضاء الفيتو في مجلس الأمن سوى روسيا، وهي التي لم توقف القرارات السابقة لمجلس الأمن المكتوبة من محبَرَة الحكم الذاتي، ويُقرّبها مع المغرب الاحترام المتبادل وتَعمّقه المصالح التجارية المتراكمة، بينما تباين المصالح الإستراتيجية، في ليبيا وفي الساحل، بباعدها مع الجزائر، فضلا عن محدودية وزن الجزائر في التحوُّلات الجيوستراتيجية الجارية.. وحدة حرب روسيا مع الحلف الأطلسي في أوكرانيا، تقودها إلى تفضيل الإسهام في إخماد توتر نزاع الصحراء. والمغرب فتح لذلك مسارا ملكيا بمقترح الحكم الذاتي. ولن تتأخر روسيا عن الانضمام لمدّ العقل والصواب والممكن في شمال أفريقيا.

وزارة الخارجية الجزائرية سارعت إلى التعبير عن "أسفها" من الموقف البريطاني، كما فعلت سابقا مع التصريح الأميركي بمغربية الصحراء، وعلى خلاف حدة غضبها من إسبانيا ومن فرنسا لنفس السبب.. مع بريطانيا لا تملك غير "الأسف". ليس لها مَعها نفس الاشتباكات في العلاقات التي لها مع إسبانيا ومع فرنسا.

بيان الخارجية الجزائرية سعي للتقليل من وضوح الاعتراف البريطاني، وهو تخفيف لتحمّل رجّة الموقف البريطاني لها... قيادة الجزائر تعرف بأن دَعم مُقترح الحكم الذاتي هو اعترافٌ بالسيادة المغربية على أقاليمه الصحراوية، وتقول في بيان الخارجية غير ذلك. ونفس القيادة تعلم بأن بريطانيا "ذاهبة إلى الصحراء المغربية للاستثمار فيها والانخراط في عرضها التنموي الشامل والواعد،" وتقول في بيان الخارجية غير ذلك. كما أن الجزائر تعرف بأن الحكم الذاتي أحد الأجوبة الواقعية على "تقرير المصير"، ومعمول به وناجحٌ في عدّة بلدان عبر العالم، وتتجاهل ذلك، كما أن المغربَ في الأصل ودائما كرّر بأن مُقترح الحكم الذاتي هو أرضية للتفاوُض، له ملامح وعناوين، وبالمفاوضات على قاعدة السيادة المغربية، يتشكل ويتوضح بالتفصيل. وذلك ما أقنع هذا العالم وهذه الدول التي تراه اليوم صائبا وسديدًا ومشروعًا جديا وحيدا. إنما هل تملك الجزائر غير المناورة في قضية هي من افتعلتها أصلاً ونفخت فيها على مدى نصف قرن.. وفقد النفس اليوم حرارته، وانقشعت أمام العالم الغمامة.

الاعتراف البريطاني بالمقترح المغربي لحل نزاع الصحراء المغربية يغذي المدَّ الدولي العارم والداعم لمقترح الحكم الذاتي بفاعلية نوعية أخرى، تسرع ديناميكيته وتؤجج في بوليساريو وحواليْها سؤال الوُجود. المجتمع الدولي يُصرح بنهاية الوهم الانفصالي الذي أنتجته الجزائر لحسابها وهم تحجيم المغرب.. وبوليساريو التي وُظفت في هذا الوهم أمامها اليوم أن تلج إلى الكيْنونة المغربية، فاعلة في تضاريسها السياسية والاجتماعية، ومُتفاعلة داخل الحراك الديمقراطي المَغربي، تغتني به وتُغنيه...

قيادة الجزائر ستواصل موقفها، لحساباتها الخاصة، وهو عنادٌ لن يَطول، وهي خاسرة فيه. وستكون بوليساريو في اختبار قدرة قيادتها على إدراك الفرصة التاريخية التي أمامَها، أن تتجاوب مع نداء التاريخ وتتحوّل من أجير لدى الجزائر إلى فاعل، كريم، في وطن مَغربي، رحْب، مُفعم بالحيوية ومشدود إلى المستقبل.

خيرالله خيرالله

سلاح الحزب واللغة الخشبية... عدوا لبنان!

ليس بالعودة إلى اللغة الخشبية ينقذ لبنان نفسه ولا بتجاهل وجود سلاح "حزب الله". يستطيع لبنان، على لسان كبار المسؤولين فيه التنديد بالاعتداءات الإسرائيلية قدر ما يشاء. يبقى الواقع القائم أنّ إسرائيل مستمرة بمهاجمة أهداف تابعة لـ"حزب الله" من منطلق انتصارها في الحرب من جهة وفرض الشروط التي تريدها في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصّل إليه في – نوفمبر الماضي من جهة أخرى. لا تفيد اللغة الخشبية في شيء. خسر لبنان الحرب مع إسرائيل، وهي حرب تسبب بها "حزب الله". لا بدّ من ثمن يتوجب على لبنان دفعه نتيجة خسارة "حزب الله" حرب "إسناد غزّة". لا خروج من الوضع القائم ولا وقف للاعتداءات الإسرائيلية ما دام لبنان أسير اللغة الخشبية التي أوصلته إلى ما وصل إليه في ضوء توقيع اتفاق القاهرة في العام 1969.

بالنسبة إلى الوضع الراهن الذي تعبّر عنه الغارات الإسرائيلية الأخيرة على أهداف في الضاحية الجنوبية لبيروت، يتبيّن أن مشكلة تصالح "حزب الله" مع المنطق تراوح مكانها وذلك منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو 2000.

اختلق الحزب في العام 2000 حججا مختلفة لتبرير التمسك بالسلاح. تبين بعد ربع قرن على الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان أن السلاح ليس سوى الطريق الأقصر إلى الوصول إلى عودة الاحتلال الإسرائيلي. تحتل إسرائيل حاليا جزءا من أرض الجنوب. تلك هي إحدى النتائج العملية لحرب "إسناد غزّة" التي اتخذ "حزب الله" قرارا بخوضها، غير مدرك لأبعاد مثل هذه المغامرة.

من يتمسك بالسلاح إنّما يتمسّك بالاحتلال. يدرك كلّ من يتعاطى بالشأن السياسي أنّ إسرائيل لن تنسحب من النقاط التي تحتلها في جنوب لبنان ما دام سلاح "حزب الله" موجودا على الأرض اللبنانية من دون تمييز بين جنوب الليطاني وشماله. ما دام سلاح الحزب موجودا لا إعادة إعمار لقرى في جنوب لبنان أو للضاحية أو لمناطق بقاعية طالها العدوان الإسرائيلي. لا يقتصر الموقف السلبي من لبنان على الولايات المتحدة ودول الغرب عموما. أكثر من ذلك، أن العرب القادرين ماليا على دعم لبنان مصرون بدورهم على أن يكون البلد "خاليا" من سلاح الحزب على حد تعبير مسؤول عربي كبير.

الخيار في لبنان أكثر من واضح. إنه بين استمرار الاحتلال وبقاء السلاح. يعود ذلك إلى أنّ لا مجال لإخراج إسرائيل من لبنان بواسطة السلاح الخارج عن الشرعيّة. يستطيع هذا السلاح قتل رفيق الحريري ورفاقه ثم اغتيال سمير قصير وآخرين من الشرفاء. لكنّ هذا السلاح لا يستطيع إرغام الدولة العبريّة على الانسحاب من جنوب لبنان!

ثمة ثلاث نقاط تحتاج إلى التوقف عندها من أجل إقناع "الجمهوريّة الإسلاميّة" في إيران، في مناسبة الزيارة التي قام بها وزير خارجيتها عبّاس عراقجي لبيروت أخيرا، بأنّ لا فائدة من سلاح "حزب الله". تقول النقطة الأولى إنّ كل من يدعو الحزب إلى الاحتفاظ بسلاحه ويشجعه على ذلك لا يريد الخير للبنان ولا لأبناء الطائفة الشيعية. من يدعو الحزب إلى التمسّك بالسلاح وربط السلاح بالانسحاب الإسرائيلي، إنّما يدعو لبنان والشيعة فيه إلى الانتحار. فوق ذلك، لا يمكن لإيران الكلام عن دعمها لسيادة لبنان، عبر الوزير عراقجي وغيره، ودعم ميليشيا مذهبيّة سعت إلى التحكّم بالبلد في الوقت ذاته!

أمّا النقطة الثانية التي يبدو مفيدا التوقف عندها، فهي أنّ إسرائيل تغيّرت كليا بعد يوم السابع من أكتوبر 2023. يومذاك شنّت "حماس" هجوم "طوفان الأقصى". ما بعد الهجوم ليس كما قبله. تخلّت إسرائيل عن كل قواعد الاشتباك التي كان متفقا عليها مع "حماس" ومع "حزب الله". مثلما لم تتوقع "حماس" النتائج المترتبة على "طوفان الأقصى"، وهي نتائج أدت عمليا إلى إزالة غزّة من الوجود، لا يزال الحزب عاجزا عن فهم خطورة فتح جبهة جنوب لبنان. لا استيعاب لدى الحزب لخطورة التمسّك بالسلاح وللتغيير الذي طرأ على السياسة الإسرائيلية بقي بنيامين نتنياهو في موقع رئيس الحكومة أم لم يبق.

كل من يتعاطى بالشأن السياسي يدرك أنّ إسرائيل لن تنسحب من النقاط التي تحتلها في جنوب لبنان ما دام سلاح "حزب الله" موجودا على الأرض اللبنانية

تبقى النقطة الثالثة، وهي نقطة في غاية الأهمّية. بغض النظر عن خروج المبعوثة الأميركيّة مورغان أورتاغوس من المشهد اللبناني، لا يستطيع لبنان تجاهل ما يحدث في سوريا من تغييرات كبيرة ذات طابع تاريخي. تعود سوريا إلى لعب دورها في المنطقة من زاوية عربيّة بدل الزاوية الإيرانية في ضوء تخلصها من النظام العلوي الذي أقامه حافظ الأسد. يتبيّن يوميا مدى الرعاية العربيّة لسوريا، وهي رعاية ذات واجهة سعوديّة. كان أفضل تعبير عن هذه الرعاية الزيارة التي قام بها أخيرا لدمشق وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان مع حزمة مساعدات حملها معه.

من الواضح أن سوريا، في عهد أحمد الشرع، تتطلع إلى علاقات واضحة مع دول العالم، بما في ذلك إسرائيل. لم يتردّد أحمد الشرع في التصريح لإحدى المجلات اليهودية (جويش جورنال) التي تصدر في نيويورك بأنّ "لدى سوريا وإسرائيل أعداء مشتركين وأنه يمكن للبلدين لعب دور رئيسي على صعيد الأمن الإقليمي." يمكن استغراب هذا الكلام كما يمكن اعتباره كلاما جريئا. لكن من المفيد التوقف عنده في وقت لا يزال لبنان يتلمّس طريقه.

لبنان منشغل بلعبة السلاح التي يريد "حزب الله" إغراقه فيها من خلال حملات يشنها على رئيس الحكومة نواف سلام. لا تقدّم مثل هذه الحملات ولا تؤخر، خصوصا إذا نظرنا إلى الاحتلال الإسرائيلي المتجدد من الزاوية التي لا مفرّ من النظر إليه عبرها... أي زاوية أن السلاح لم يأت سوى بالاحتلال تنفيذا لأغراض إيرانية ولا شيء آخر غير ذلك.

هل يخرج لبنان من اللغة الخشبية في عالم جديد ومنطقة صارت مختلفة في ضوء خروج إيران من سوريا إلى غير رجعة؟

«آبل» تُواصِل انتهاج خطوات حذرة في مجال الذكاء الاصطناعي

أبقت مجموعة "آبل" على الوتيرة الشديدة الحذر لخطواتها في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي رغم كونها أصلا متأخرة عن الشركات المنافسة لها، ما أثار استغراب المحللين والمستثمرين.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة تيم كوك الاثنين خلال مؤتمرها السنوي للمطورين في كوبرتينو "نحتاج إلى مزيد من الوقت لإتمام عملنا في ما يتعلق بميزات (أداة المساعدة الصوتية) +سيري+ الأكثر شخصنة، لكي تلبي متطلبات الجودة لدينا".

ويشكّل مشروع تحوّل "سيري" الذي أعلنَ خلال المؤتمر السابق في يونيو 2024، أبرز جوانب استراتيجية الشركة في مجال الذكاء الاصطناعي. وكان يُفتَرَض بالنظام الجديد "آبل إنتلجنس" الذي يضم سلسلة من الوظائف القائمة على الذكاء الاصطناعي أن يُحوّل "سيري" إلى أداة ذكاء اصطناعي فعلية قادرة على تأدية مهمات بمجرّد طلب شفهي، مع مراعاة المعلومات المتوافرة في رسائل البريد الإلكتروني والصور وغيرها.

لكن "آبل" اضطرت إلى تعليق أو تأجيل بعض العناصر ومن بينها تطوير المساعد الصوتي. وفيما تُصدر "أوبن إيه آي" (مبتكرة "تشات جي بي تي") و"غوغل" و"ميتا" إعلانات متتالية لأحدث التحسينات في أدواتها المساعدة القائمة على الذكاء الاصطناعي التي تعزز قدراتها واستقلالية باستمرار، ركزت "آبل" الاثنين على الكشف عن أنظمة تشغيل وتصميمات جديدة للواجهات.

"تثبيط الحماسة"

ورأى المحلل في "إيماركتر" غادجو سيفيلا أن "التأخيرات الإضافية الحاصلة اليوم تعكس ربما حال إنهاك في الإمكانات الابتكارية (للشركة) أو عدم قدرة على تحديد اتجاه واضح في مجال الذكاء الاصطناعي".

وأضاف أن "موقف +آبل+ المتردد" "يهدد بتثبيط حماسة المستثمرين، خصوصا أن شركات منافسة على غرار +سامسونغ+ و+غوغل+ تعد بدمج كبير للذكاء الاصطناعي في الموديلات المقبلة" من أجهزتها.

وتراجَعَ سعر سهم الشركة بنسبة 1,21 في المئة في بورصة نيويورك الاثنين بالتزامن مع بدء المؤتمر.

ولربما كان جديد "آبل" الأبرز بالنسبة إلى المستخدمين إضافة أدوات الترجمة الفورية إلى الرسائل النصية والمكالمات الصوتية والمرئية، وهي ميزة متاحة اصلا على الهواتف الذكية المنافسة.

ولاحظت مديرة الأبحاث في "آي دي سي" نبيلة بوبال أن "الترجمة الفورية تُمثل تقدما كبيرا في +آبل إنتلجنس+ ينبغي عدم الإقلال من شأنه، مع أن +سيري+ لم يخضع لتحديث شامل يُرضي النقاد".

وأضافت "إنها واحدة من أكثر ميزات الذكاء الاصطناعي شعبية". وأشارت إلى أن التأخيرات في مجال الذكاء الاصطناعي لم تُؤثر إلى الآن على مبيعات الشركة.

واستنتجت أن "+آبل+ تُدرك أن الذكاء الاصطناعي ليس سباقا قصيرا، بل هو ماراثون، وإعلانات اليوم تُظهر أن +آبل+ تراهن على المدى الطويل وهي لا تزال في السباق".

"تنازل" للمطورين

وأعرب الخبراء عن ارتياحهم للإعلان الأبرز بالنسبة إلى المطورين، وهو أنهم سيتمكنون من الوصول مباشرة إلى قدرات الذكاء الاصطناعي التي يوفرها "آبل إنتلجنس" لتصميم تطبيقات ذكاء اصطناعي توليدي تعمل حتى في وضعية عدم الاتصال بالإنترنت.

ووصف غادجو سيفيلا هذه الخدمة بأنها "تنازل مناسب"، "مع مراعاة متطلبات الخصوصية والأمان"، وهي تتيح لشركة "آبل" أن "تُراجع استراتيجيتها الأوسع" بينما "يصمّم الناشرون تجارب ذكاء اصطناعي مدمجة في نظام +آبل+".

وتشهد العلاقات بين "آبل" والمطورين بعض المشاكل منذ سنوات. وينتقد المطورون الشركة بسبب النظام الشديد الانغلاق الذي تفرضه والعمولات التي تتقاضاها منهم.

ودفعت دعوى من استديو "إبيك غيمز" الذي ابتكر لعبة الفيديو الشهيرة "فورتنايت" القضاء الأميركي في ماي الفائت إلى إجبار "آبل" على السماح لناشري التطبيقات في الولايات المتحدة باستخدام منصة دفع غير متجر التطبيقات "آب ستور" التابع للمجموعة، وهو إجراء كان أصلا إلزاميا في الاتحاد الأوروبي.

ومن دواعي قلق "آبل" أيضا انضمام مصمم "آي فون" الشهير جوني آيف أخيرا إلى شركة "أوبن ايه آي" حيث يعمل مع فريقه على "تصميم سلسلة من الأجهزة المتصلة" الملائمة لعصر الذكاء الاصطناعي.

إلا أن المحلل في "ويدبوش" دان آيفز أكد أنه لا يزال "واثقا" من قدرة "آبل" على تجاوز منعطف الذكاء الاصطناعي بنجاح.

ورأى في تعليق تحليلي أن "+آبل+ تلعب ورقة الحذر، في سياق لا يزال متأثرا بعثرات العام المنصرم".

وأضاف "الاستراتيجية واضحة، لكن الوقت ضاغط". ولم يستبعد أن "يضطر تيم كوك وفريقه في نهاية المطاف لإجراء عمليات استحواذ كبيرة لتسريع خطتهم".

صحة الأطفال النفسية .. تقرير يدق ناقوس الخطر حول مخاطر الشبكات الاجتماعية

وصلت أزمة الصحة النفسية للأطفال إلى نقطة حرجة، تفاقمت بسبب "التوسع غير المنضبط" لوسائل التواصل الاجتماعي، وفق ما أظهر تقرير صادر عن منظمة "كيدز رايتس" لحقوق الطفل.

وبيّنت البحوث التي أجرتها المنظمة التي تتخذ مقرا في أمستردام وجامعة إيراسموس في روتردام، أن أكثر من 14% من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عاما حول العالم يعانون من مشاكل في الصحة النفسية، بمتوسط معدل انتحار عالمي يبلغ 6 حالات لكل 100 ألف شخص في الفئة العمرية بين 15 و19 عاما.

وقال مؤسس منظمة "كيدز رايتس" ورئيسها مارك دولارت في بيان إن "تقرير هذا العام يُعدّ بمثابة جرس إنذار لا يُمكننا تجاهله بعد الآن".

وأضاف "لقد وصلت أزمة الصحة النفسية و/أو الرفاه لأطفالنا إلى نقطة تحول، تفاقمت بسبب التوسع غير المنضبط لمنصات التواصل الاجتماعي التي تُعطي الأولوية للتفاعل على سلامة الأطفال".

يُقيّم مؤشر "حقوق الأطفال" السنوي الذي تصدره المنظمة، التزام 194 دولة بحقوق الطفل ومدى سعي الدول لتحسين الوضع على هذا الصعيد.

في تقريرها لعام 2025، أشارت "كيدز رايتس" إلى وجود "علاقة مُقلقة" بين تدهور الصحة النفسية للأطفال وما تصفه المنظمة بالاستخدام "الإشكالي" لوسائل التواصل الاجتماعي، وتحديدا الاستخدام القهري والإدماني لها، والذي يؤثر سلبا على الأداء اليومي للمستخدمين.

يُمثل نقص البيانات المتعلقة بالصحة النفسية للأطفال مشكلة رئيسية، وفقا للتقرير، كما يكشف عن "حاجة مُلحة" إلى اتخاذ إجراءات مُنسقة لمعالجة التأثير الضار للبيئة الرقمية على الأطفال والمراهقين.

وأضاف دولارت "ثمة حكومات تُكافح لاحتواء أزمة رقمية تُعيد صوغ الطفولة جذريا"، داعيا إلى إعطاء الأولوية لرفاهية الأطفال على "أرباح الشركات".

يشير التقرير إلى اختلافات إقليمية كبيرة، حيث تُعدّ أوروبا المنطقة الأكثر عرضة لخطر الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي بين المراهقين في سن الثالثة عشرة، بنسبة 13%، ويُسجّل فيها الإدمان الرقمي بين المراهقين في سن الخامسة عشرة مستوى "غير مسبوق"، إذ يتواصل 39% منهم باستمرار مع أصدقائهم عبر هذه المنصات.

بدعم من فرنسا وإسبانيا، اقترحت اليونان الأسبوع الماضي، خلال اجتماع وزاري في لوكسمبورغ، تنظيم استخدام الأطفال للمنصات الإلكترونية، وسط مخاوف من طبيعتها المسببة للإدمان.

في فبراير، كشف مسلسل "أدلسنس" القصير على نتفليكس عن التأثيرات السامة والمعادية للنساء التي يتعرض لها الشباب عبر الإنترنت، ما دفع الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى النظر في إدراج مشاهدة البرنامج في المدارس.

وخلص دولارت إلى أن "المراهقة سلطت الضوء على المخاوف العالمية بشأن تصوير الأطفال وحمايتهم على المنصات الرقمية - لكننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات، وليس مجرد إثارة الغضب".

ريال مدريد يتحرك لتجديد عقد إبراهيم دياز: ثقة متبادلة ومكانة متنامية في مشروع تشابي ألونسو

يواصل نادي ريال مدريد خطواته الاستراتيجية للحفاظ على أبرز ركائزه الفنية، حيث دخل في مفاوضات متقدمة مع النجم المغربي إبراهيم دياز بهدف تجديد عقده لما بعد 2027، في خطوة تؤكد المكانة المتصاعدة للاعب داخل قلعة "سانتياغو برنابيو".

وبحسب تقارير إعلامية إسبانية، أبرزها ما أورده موقع "Bernabéu Digital" المقرب من النادي، فإن إدارة الريال أبدت قناعة تامة بإمكانات دياز، خاصة بعد الموسم المميز الذي قدمه، حيث أثبت فيه قدرته على التنافس في خط هجومي يعج بالنجوم، ومساهمته في المباريات الكبرى رغم حدة المنافسة.

وتفيد المصادر ذاتها بأن الرغبة مشتركة بين الطرفين: فاللاعب لا يُفكر في مغادرة النادي، فيما تعول الإدارة عليه كأحد الأوراق الهجومية الحاسمة، خصوصًا مع الاستحقاقات الكبيرة القادمة، وعلى رأسها كأس العالم للأندية 2025، حيث يتطلع الفريق الملكي لتحقيق إنجاز جديد في النسخة الموسعة من البطولة.

وتأتي هذه التحركات في وقت أبدت فيه أندية أوروبية كبرى اهتمامًا بخدمات دياز، من بينها أرسنال، باير ليفركوزن، وإنتر ميلان، ما دفع إدارة الرئيس فلورنتينو بيريز إلى تسريع وتيرة المفاوضات وتفادي سيناريو فقدان أحد نجوم المستقبل.

من جهته، يُبدي إبراهيم دياز رغبة واضحة في الاستمرار وفرض نفسه داخل منظومة المدرب الجديد تشابي ألونسو، حيث يسعى للاستفادة من المشروع الفني الجديد لتأكيد مكانته كلاعب متكامل. ويُدرك النجم المغربي حجم التحدي الذي تفرضه المنافسة الشرسة، لكنه يعوّل على شخصيته القوية ومرونته التكتيكية، حيث أظهر قدرة على شغل مراكز متعددة سواء كجناح أو كصانع ألعاب.

يُذكر أن دياز عاد إلى ريال مدريد بعد فترة إعارة ناجحة مع نادي ميلان الإيطالي، حيث عرف تطورًا ملحوظًا في أدائه ونضجه التكتيكي، وهو ما جعله ضمن الخيارات الثابتة في قائمة الفريق الملكي خلال الموسم المنقضي.

ومع اقتراب موعد التحضيرات للموسم الجديد، يتضح أن ريال مدريد يُراهن على تأمين استقراره الفني من خلال الاحتفاظ بالعناصر التي تجمع بين الموهبة والخبرة والشباب، وإبراهيم دياز، دون شك، يمثل أحد أعمدة المشروع الملكي المستقبلي، وسط دعم جماهيري متزايد وثقة متنامية من الإدارة والجهاز الفني.

أشرف حكيمي يتصدر قائمة أغلى الأظهرة في العالم بقيمة 80 مليون يورو

في أحدث تحديث للقيم السوقية نشره موقع "ترانسفير ماركت" الشهير، واصل النجم المغربي أشرف حكيمي تأكيد مكانته كأحد أبرز لاعبي كرة القدم على الصعيد العالمي، بعد أن تصدّر قائمة أغلى الأظهرة في العالم بقيمة سوقية بلغت 80 مليون يورو.

هذا التقييم اللافت لم يأتِ من فراغ، بل هو ثمرة موسم استثنائيَ قدمه حكيمي رفقة ناديه باريس سان جيرمان، الذي توج مؤخرًا بأول لقب له في دوري أبطال أوروبا. وقد لعب الظهير الأيمن المغربي دورًا محوريًا في هذا الإنجاز التاريخي، بفضل أدائه المتوازن بين الدفاع والهجوم، ومساهماته الحاسمة على مستوى التمريرات والأهداف، كان أبرزها الهدف الافتتاحي في نهائي البطولة أمام إنتر ميلان، والذي انتهى بفوز كاسح للفريق الفرنسي بنتيجة 5-0.

بفضل هذا الأداء المتميز، بات حكيمي ضمن نخبة المدافعين الأعلى قيمة سوقية في العالم، متقاسمًا المركز الأول مع أليساندرو باستوني، مدافع إنتر ميلان، وباو كوبارسي، نجم دفاع برشلونة الصاعد. في المقابل، حلت قيمة الكرواتي يوشكو غفارديول، مدافع مانشستر سيتي، في المرتبة التالية بـ 75 مليون يورو.

ويمثل أشرف حكيمي ركيزة أساسية في المنتخب المغربي، حيث يواصل تعزيز موقعه بين كبار اللعبة، ليس فقط من حيث الأداء الفني، بل أيضا عبر تأثيره المتزايد في الجانب الاقتصادي والتسويقي لكرة القدم الحديثة، ما يجعله أحد أكثر اللاعبين تأثيرًا وشهرة في جيله

نابولي يدخل السباق بقوة لخطف إلياس بنصغير من كبار أوروبا

يبدو أن نادي نابولي الإيطالي عازم على التحرك الجاد هذا الصيف من أجل حسم صفقة الدولي المغربي إلياس بنصغير، متوسط ميدان نادي موناكو الفرنسي، في خطوة تهدف إلى خطف "الجوهرة المغربية" من بين أنياب كبار القارة العجوز.

ويُعد بنصغير، أحد أبرز المواهب الصاعدة في كرة القدم العالمية، هدفًا مشتركًا لعدة أندية أوروبية عملاقة، في مقدمتها برشلونة، بايرن ميونيخ، مانشستر سيتي، وليفربول، غير أن نابولي يبدو الأكثر جدية حتى الآن، في ظل تحركاته الميدانية وخطواته العملية نحو حسم الصفقة.

وبحسب ما أوردته صحيفة "TeamFootball"، فإن النادي الإيطالي تقدم بعرض مالي ضخم بلغت قيمته 40 مليون يورو لإقناع إدارة موناكو بالتخلي عن اللاعب في أقرب وقت، وهو مبلغ يتجاوز بكثير قيمته السوقية الحالية المقدرة بـ30 مليون يورو، حسب بيانات موقع "ترانسفير ماركت"

ووفق نفس المصدر، فقد تابع مسؤولو نابولي اللاعب عن كثب لعدة أشهر، عبر شبكة من الكشافين والمحللين التقنيين، وأبدوا انبهارهم بإمكانياته الفنية العالية. ويقول فينتشنزو مورابيتو، أحد أشهر وكلاء اللاعبين في إيطاليا:

"هذا اللاعب مجنون، وهو يلعب لموناكو"، في إشارة إلى قدراته المميزة وموهبته الخارقة.

وسجّل بنصغير هذا الموسم 9 أهداف في مختلف المسابقات، كما بصم على أداء قوي جعله يدخل قائمة أفضل المواهب الشابة في أوروبا. ويتميز اللاعب بأسلوبه المتوازن بين القوة البدنية، والرؤية التكتيكية، والقدرة على الحسم في الثلث الأخير من الملعب.

رغم أن عقده مع موناكو يمتد حتى صيف 2027، فإن الضغط المتزايد من الأندية الطامحة في التوقيع معه قد يفتح باب المفاوضات على مصراعيه، خاصة في ظل استعداد نابولي لتقديم عرض مغرٍ، واستغلال أي رغبة من اللاعب في خوض تحدٍّ جديد في الدوري الإيطالي.

جدير بالذكر أن بنصغير (20 عامًا) كان حاضرًا في المعسكر الأخير للمنتخب الوطني المغربي، ضمن استعدادات "أسود الأطلس" للمواعيد المقبلة، وشارك في الوديتين ضد تونس وبنين، ما يؤكد مكانته المتصاعدة في مشروع المدرب وليد الركراكي.

مع دخول الميركاتو الصيفي مراحله الحاسمة، تبقى أنظار عشاق الكرة المغربية مشدودة إلى مستقبل هذا النجم الواعد، وسط ترقب لوجهته القادمة، والتي قد تكون نابولي، إن لم تنجح أندية الصفوة الأوروبية في قلب المعطيات

المهرجان الوطني للفنون الشعبية يعود إلى قصر البديع في دورته الـ54 تحت شعار «التراث اللامادي في حركة»

يستعد قصر البديع، المعلمة التاريخية البارزة في قلب مدينة مراكش، لاحتضان الدورة الرابعة والخمسين من المهرجان الوطني للفنون الشعبية، التي ستنطلق فعالياتها ما بين 3 و7 يوليوز 2025، في أجواء احتفالية تراثية تعيد ربط الحاضر بأصالة الماضي.

ويُقام هذا الموعد الثقافي السنوي تحت شعار "التراث اللامادي في حركة"، وفق ما أعلنت عنه جمعية الأطلس الكبير، الجهة المنظمة للمهرجان، بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل (قطاع الثقافة)، وبدعم من مختلف المجالس المحلية والجهوية.

ويمثل عودة المهرجان إلى فضاء قصر البديع تتويجًا لمسار طويل من التقاليد الفنية العريقة، حيث كان هذا الصرح التاريخي مسرحًا لاحتضان أجيال من الفرق الفلكلورية والفنانين الشعبيين، في إطار احتفال جماعي يُكرّس غنى الموروث الثقافي المغربي وتنوعه.

ولم تكتف إدارة المهرجان بتنظيم العروض داخل القصر فقط، بل ستنتقل نبضات التراث الشعبي إلى فضاءات مفتوحة عبر المدينة، حيث ستُقام عروض موازية على ثلاث منصات رئيسية:

- نزاهة مولاي الحسن بباب الجديد
- ساحة الكركرات بحي المسيرة
- ساحة الفن السابع بمنطقة أكدال السياحية

ويهدف هذا التمدد في الفضاءات إلى توسيع دائرة الجمهور، والانفتاح أكثر على ساكنة المدينة وزوارها، ما يجعل من الفنون الشعبية جزءًا حيويًا من المشهد اليومي الحضري لمراكش، لا مجرّد تظاهرة فنية موسمية.

ووفق ما ورد في البلاغ الصحفي الصادر عن المنظمين، فإن الهدف من هذه الدورة لا يقتصر على تقديم العروض، بل يتجاوز ذلك إلى خلق تفاعل مباشر بين الجمهور والفنانين، وتثبيت صلة وصل متجددة بين التراث اللامادي والحياة الحضرية.

فمشاركة الفرق الموسيقية والراقصة في الأحياء والساحات العامة تمثل رهانًا على تحويل الموروث الشعبي إلى تجربة معيشة يومية، تمكّن الساكنة من معايشة التراث كجزء من دينامية المدينة، لا كعرض احتفالي عابر.

وستُختتم فعاليات الدورة الرابعة والخمسين بـ"ليلة النجوم"**، وهي سهرة فنية ستُقام في رحاب قصر البديع، يُحييها عدد من الفنانين، في مقدمتهم الفنانة المغربية سعيدة شرف، التي ستقدم عرضًا غنائيًا احتفاليًا يواكب الذكرى الأربعين لتأسيس جمعية الأطلس الكبير، ويكرّم مسارها الطويل في خدمة التراث والثقافة الشعبية المغربية.

منذ تأسيسه سنة 1960، يشكّل المهرجان الوطني للفنون الشعبية واحدًا من أعرق وأهم التظاهرات الثقافية في المغرب، حيث لعب دورًا محوريًا في حفظ التراث الشفهي والرقصي والموسيقي للمملكة، وإبراز التنوع الثقافي الذي يميّز جهات المغرب من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب.

وقد حافظ على إشعاعه كجسر تواصلي بين الأجيال، يجمع الفنانين الشعبيين بروّاد الثقافة، والمواطنين العاديين بالزوار الأجانب، في فضاء احتفالي مفتوح على التجربة الجماعية، وعلى روح الانتماء الثقافي.

الدورة الحالية تأتي في سياق وطني وإقليمي يشهد اهتمامًا متزايدًا بـ"التراث اللامادي" كرافعة للتنمية الثقافية والسياحية، وهو ما يعكسه الشعار المختار لهذه النسخة، حيث يتم تقديم الفلكلور الشعبي ليس فقط كرمز من رموز الهوية، بل كطاقة حيّة قادرة على التفاعل والتجدد ضمن سياقات حضرية متغيرة.

وهكذا، تستعد مدينة مراكش، خلال أيام المهرجان، للتحول إلى منصة حية نابضة بإيقاعات التراث الشعبي، في احتفال يتجاوز المشاهدة ليصبح ممارسة ثقافية يومية، وذاكرة جماعية تستمر في الحركة.

في عودة فنية تحمل الكثير من الرمزية والتجديد، أطلقت الفنانة المغربية خولة مجاهد، المعروفة باسمها الفني "جايلان"، عملا غنائيا جديدا بعنوان "ها وليدي"، حمل توقيعا فنيا يجمع بين الأصالة والابتكار. الأغنية، التي اختارت لها "جايلان" إخراجا بصريا راقيا في شكل فيديو كليب، تأتي كتحية للوطن والهوية الثقافية المغربية، وترجمة بصرية موسيقية لحالة من الفخر والانتماء، بلغة فنية تخاطب الحس والذاكرة الجماعية.

اختارت "جايلان" أن تكون عودتها مميزة لا فقط على مستوى الصوت والإيقاع، بل أيضا على مستوى الصورة والرسالة. الأغنية تحمل مزيجا موسيقيا متنوعا، يمزج بين الإيقاعات الإفريقية (الأفرو)، والستايل الشعبي المغربي، ولمسات من فن كناوة، ما يمنحها طابعا معاصرا لا يغفل عن الجذور، ويجعلها جسرا بين الحداثة والتراث.

ولم تقتصر "جايلان" على الجانب السمعي فقط، بل أبدعت في تقديم عمل بصري نابض بالحياة والرمزية. الفيديو كليب جاء مشبّعا بالعناصر التراثية اللامادية التي تعبر عن الهوية المغربية بكل ألوانها، من فن التبوريدة الذي يمثل الفروسية المغربية الأصيلة، إلى الأزياء التقليدية مثل القفطان والجلابة، إضافة إلى طقوس الشاي المغربي والزليج التقليدي، التي حضرت كرموز للدفء والتاريخ والعمق الثقافي.

افتتح الكليب بلقطة مؤثرة جمعت "جايلان" بوالديها، وخصوصا والدها الموسيقار المغربي سعيد مجاهد، في مشهد يختصر الكثير من المعاني. فهي لحظة رمزية تسلط الضوء على دور العائلة في تشكيل الهوية الفنية، وتبرز التوارث الإبداعي بين الأجيال. كما تحمل هذه اللقطة بعدا عاطفيا، يربط الفن بالانتماء العائلي ويعكس امتداد الجذور الثقافية والفنية داخل الأسرة الواحدة.

كوريغرافيا مفعمة بالطاقة وروح جماعية

لم تكتف "جايلان" بالغناء، بل كانت وراء تصميم الكوريغرافيا التي رافقت الأغنية، والتي أدّتها إلى جانب مجموعة من الراقصين. هذه اللوحات الحركية لم تكن مجرد زينة، بل شكلت جزءا من الهوية الفنية للعمل، حيث دعّمت الإيقاع المغربي بالحركة، وأضافت بُعدا ديناميكيا بصريا يعكس روح الحيوية والانطلاق.

أغنية "ها وليدي" ليست فقط عودة فنية لفنانة مغربية شابة، بل هي بيان فني مغلف بالمشاعر الوطنية، ومرافعة إبداعية من أجل الانتماء والاعتزاز. اختارت "جايلان" أن تعبر عن حبها للمغرب من خلال لغة الفن، مستثمرة غنى التراث المغربي، ومقدّمة صورة حداثية تليق بالأجيال الجديدة دون أن تقطع صلتها بالماضي.

من خلال هذا العمل، تؤكد "جايلان" مرة أخرى على قدرتها على المزج بين الموسيقى والفكر، بين الجمال والرسالة، وتُثبت أن الأغنية المغربية قادرة على مخاطبة العالم بلغة محلية وعالمية في آن، شريطة أن تتقاطع فيها الموهبة بالوعي، والحس الفني بالانتماء الحقيقي

«جايلان» تعود بأغنية «ها وليدي»: احتفاء مغربي بالهوية والروح الفنية الجديدة

في عودة فنية تحمل الكثير من الرمزية والتجديد، أطلقت الفنانة المغربية خولة مجاهد، المعروفة باسمها الفني "جايلان"، عملا غنائيا جديدا بعنوان "ها وليدي"، حمل توقيعا فنيا يجمع بين الأصالة والابتكار. الأغنية، التي اختارت لها "جايلان" إخراجا بصريا راقيا في شكل فيديو كليب، تأتي كتحية للوطن والهوية الثقافية المغربية، وترجمة بصرية موسيقية لحالة من الفخر والانتماء، بلغة فنية تخاطب الحس والذاكرة الجماعية.

اختارت "جايلان" أن تكون عودتها مميزة لا فقط على مستوى الصوت والإيقاع، بل أيضا على مستوى الصورة والرسالة. الأغنية تحمل مزيجا موسيقيا متنوعا، يمزج بين الإيقاعات الإفريقية (الأفرو)، والستايل الشعبي المغربي، ولمسات من فن كناوة، ما يمنحها طابعا معاصرا لا يغفل عن الجذور، ويجعلها جسرا بين الحداثة والتراث.

ولم تقتصر "جايلان" على الجانب السمعي فقط، بل أبدعت في تقديم عمل بصري نابض بالحياة والرمزية. الفيديو كليب جاء مشبّعا بالعناصر التراثية اللامادية التي تعبر عن الهوية المغربية بكل ألوانها، من فن التبوريدة الذي يمثل الفروسية المغربية الأصيلة، إلى الأزياء التقليدية مثل القفطان والجلابة، إضافة إلى طقوس الشاي المغربي والزليج التقليدي، التي حضرت كرموز للدفء والتاريخ والعمق الثقافي.

افتتح الكليب بلقطة مؤثرة جمعت "جايلان" بوالديها، وخصوصا والدها الموسيقار المغربي سعيد مجاهد، في مشهد يختصر الكثير من المعاني. فهي لحظة رمزية تسلط الضوء على دور العائلة في تشكيل الهوية الفنية، وتبرز التوارث الإبداعي بين الأجيال. كما تحمل هذه اللقطة بعدا عاطفيا، يربط الفن بالانتماء العائلي ويعكس امتداد الجذور الثقافية والفنية داخل الأسرة الواحدة.

كوريغرافيا مفعمة بالطاقة وروح جماعية

لم تكتف "جايلان" بالغناء، بل كانت وراء تصميم الكوريغرافيا التي رافقت الأغنية، والتي أدّتها إلى جانب مجموعة من الراقصين. هذه اللوحات الحركية لم تكن مجرد زينة، بل شكلت جزءا من الهوية الفنية للعمل، حيث دعّمت الإيقاع المغربي بالحركة، وأضافت بُعدا ديناميكيا بصريا يعكس روح الحيوية والانطلاق.

أغنية "ها وليدي" ليست فقط عودة فنية لفنانة مغربية شابة، بل هي بيان فني مغلف بالمشاعر الوطنية، ومرافعة إبداعية من أجل الانتماء والاعتزاز. اختارت "جايلان" أن تعبر عن حبها للمغرب من خلال لغة الفن، مستثمرة غنى التراث المغربي، ومقدّمة صورة حداثية تليق بالأجيال الجديدة دون أن تقطع صلتها بالماضي.

من خلال هذا العمل، تؤكد "جايلان" مرة أخرى على قدرتها على المزج بين الموسيقى والفكر، بين الجمال والرسالة، وتُثبت أن الأغنية المغربية قادرة على مخاطبة العالم بلغة محلية وعالمية في آن، شريطة أن تتقاطع فيها الموهبة بالوعي، والحس الفني بالانتماء الحقيقي